مصر تهزم التضخم.. محللون: أسعار الفائدة بمفردها لن تجدي في تحقيق المستهدفات المطلوبة

استعدت لمواجهة كل السيناريوهات بما فيها تناقضات واشنطن وعدوان تل أبيب

مصر السيسي..
الثوابت المصرية لا تقبل المساومة ومقدرات المصريين خط أحمر

قطار الاستثمار يتحرك إلى «قلب القاهرة الخديوية»

مصر والمغرب تواصلان تعزيز "المرحلة الجديدة " من العلاقات الاقتصادية بين البلدين

صندوق النقد يوافق علي صرف الشريحة الرابعة لمصر..وغموض حول جدولة بعض الإصلاحات المفروضة

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السابعة عشر • العدد ٧٨٥ • الثمن ٥ جنيه

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
١٦ مارس ٢٠٢٥

alhassad.com.eg

تحت شعار «عامان من التنفيذ».. إطلاق تقرير المتابعة الثاني للمنصة الوطنية لبرنامج «نُوَيِّ»

العلاوة السنوية وحظر السخرة والمحاكم العمالية .. نصوص مهمة في قانون العمل الجديد

الذهب في مصر .. عين علي التصدير والأخري علي تقلبات الأسعار

«استشارية تنمية الصادرات» تطرح خارطة عمل لتطوير المنظومة علي مائدة الحكومة

المدن والمناطق الصناعية .. محفزات حكومية وشريان مهم للتنمية الاقتصادية

يبدأ بليبيا كمرحلة أولي.. تفاصيل تأسيس تحالف مصرى لزيادة الصادرات إلى الأسواق العربية

رئيس الوزراء يسلم عقود وحدات سكنية ضمن "سكن لكل المصريين" لمنخفضي ومتوسطي الدخل

كتبت – رضوى عبدالله

سلم رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، خلال جولته يوم أمس السبت- بمدينة العاشر من رمضان، عقود وحدات سكنية ضمن المبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين" لمنخفضي ومتوسطي الدخل، وذلك بحضور وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية المهندس شريف الشربيني، ومسئولي وزارة الإسكان.

وقال وزير الإسكان - خلال الفاعلية - "نشهد اليوم تسليم عدد من عقود وحدات إسكان اجتماعي وإسكان متوسط بمدينة العاشر من رمضان، وذلك ضمن المبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين"، حيث تشهد المدينة تنفيذ آلاف الوحدات لمختلف شرائح الدخل".

وأوضح أنه يتم تنفيذ المباني الخدمية مع الوحدات السكنية ليستفيد بها السكان على الفور، مشيرا إلى أن مدينة العاشر من رمضان تشهد إقبالا كبيرا على الحجز والسكن من المواطنين، خاصة أنها تعد المدينة الصناعية الأولى على مستوى الجمهورية.

ومن جهتها، قدمت الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي مي عبدالحميد عرضا تضمن الموقف التنفيذي لوحدات برنامج "سكن لكل المصريين" في المحافظات والمدن الجديدة، مشيرة إلى أن إجمالي وحدات الإسكان الاجتماعي التي تم طرحها بلغ مليونا و٢٠٠ ألف و١٠٠ وحدة سكنية، بواقع ٧٢٢ ألف وحدة تم تنفيذها، من بينها ١٦٩ ألف وحدة سكنية بالمحافظات، و٥٥٣ ألف وحدة بالمدن الجديدة.

وأوضحت أنه يجري تنفيذ ٢٨٠ ألف وحدة سكنية ضمن محور منخفضي الدخل والإسكان الأخضر، بواقع ٢١٦ ألف وحدة سكنية إسكان اجتماعي و٦٤ ألف وحدة سكنية خضراء، بينما عدد الوحدات التي تم تخصيصها بلغ ٦٣٩ ألف وحدة سكنية، وعدد الوحدات المطروحة بإعلان "سكن لكل المصريين ٥" يبلغ ٧٩ ألف وحدة سكنية.

وتطرقت مي عبد الحميد إلى الموقف التنفيذي للإعلان الـ١٤ لوحدات الإسكان الاجتماعي، موضحة أنه يجري تنفيذ ١٤٢ ألفا و٦٨٢ وحدة سكنية ضمن هذا الإعلان، وتم الانتهاء من ٦٢ ألفا و٦٦٤ وحدة، وتم تخصيص ٥٤ ألفا و٨٩٦ وحدة سكنية، منوهة إلى أن برنامج "سكن لكل المصريين" محور الإسكان الاسكان الاجتماعي هو الأكبر من نوعه في العالم، والأكثر تنافسية من حيث السعر ودرجة التشطيبات.

واستعرضت الموقف التنفيذي للإسكان المتوسط ضمن المبادرة الرئاسية "سكن لكل المصريين"، مبينة أن إجمالي عدد وحدات الإسكان المتوسط بالمبادرة بلغ ٢٨ ألف وحدة سكنية، بواقع ٥ آلاف وحدة بالمحافظات، و٢٣ ألف وحدة سكنية بالمدن الجديدة.

القابضة للصناعات الغذائية تطلق لأول مرة معارض "أهلا بالعيد" الخميس المقبل

كتب – أحمد ابراهيم

تسعى وزارة التموين والتجارة الداخلية لدعم المواطنين خلال موسم الأعياد، وعليه أعلن الدكتور المهندس علاء ناجي، رئيس الشركة القابضة للصناعات الغذائية، عن إطلاق معارض "أهلا بالعيد" لأول مرة، لتوفير السلع الغذائية بأسعار مخفضة استعدادًا لاستقبال عيد الفطر المبارك، وذلك تنفيذًا لتوجيهات الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية.

وأوضح ناجي أن هذه المعارض ستضم جناحًا رئيسيًا في منطقتي السواح والسبتية، حيث سيتم عرض مجموعة واسعة من المنتجات الغذائية، بما يضمن تلبية احتياجات المواطنين خلال فترة العيد. وأكد أن انطلاق المعارض سيكون يوم الخميس المقبل في عدة مواقع على مستوى الجمهورية، في إطار خطة الوزارة لضبط الأسواق وتحقيق التوازن السعري خلال موسم الأعياد.

وأشار رئيس الشركة القابضة للصناعات الغذائية إلى أن الجهود الحالية تركز على تطوير المنافذ التجارية وتعزيز المخزون الاستراتيجي، بما يسهم في استعادة ريادة قطاع الصناعات الغذائية محليًا وإقليميًا.

وفي سياق متصل، كشف ناجي عن قرار وزارة التموين بإنشاء منافذ بيع داخل مدينة الإنتاج الإعلامي، وذلك بعد استيفاء جميع التراخيص اللازمة.

كما أشاد بالدور الذي يقوم به وزير التموين الدكتور شريف فاروق في إعادة هيكلة الشركة القابضة، عبر تبني أساليب الإدارة الحديثة، في إطار خطة تطوير شاملة تمتد من أكتوبر ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥.

وزيرا الزراعة والبيئة يبحثان الاستفادة من المخلفات الزراعية والحيوانية

كتبت – شيماء مرسي

وجه علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي في مصر قيادات الوزارة بتسهيل التعاون مع وزارة البيئة لبحث كيفية الاستفادة من المخلفات والمتبقيات الزراعية سواء الناتجة عن الأنشطة الزراعية أو الحيوانية في هذا الشأن وإزالة أي معوقات تحول دون ذلك و دعوة المستثمرين لدخول هذا المجال.

وأشار فاروق، إلى استعداد الوزارة إلى تقديم كافة أوجه الدعم الفني من خلال مراكزها البحثية، مؤكدا أن المخلفات الزراعية ثروة يجب استغلالها وعدم إهدارها قد يسهم ذلك في تقليل فاتورة استيراد الأعلاف من الخارج.

جاء ذلك خلال اجتماع علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي – يوم أمس السبت- مع الدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة لبحث كيفية الاستفادة من المخلفات والمتبقيات الزراعية سواء الناتجة عن الأنشطة الزراعية أو الحيوانية وذلك بحضور المهندس مصطفى الصياد نائب وزير الزراعة، الدكتور حسام شوقي رئيس مركز بحوث الصحراء ، ياسر عبد الله رئيس جهاز تنظيم إدارة المخلفات ، محمد معتمد مساعد وزيرة البيئة للتخطيط والإستثمار ، الدكتورة أميمة الصوان استشارى جهاز المخلفات وبعض قيادات الزراعة والبيئة.

ورحب علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي بوزيرة البيئة والوفد المرافق لها، مشيدا بالتعاون بين الوزارتين في كثير من الملفات المشتركة والتي حققت نجاحات يمكن البناء عليها وخاصة في منظومة جمع وتدوير قش الأرز وطالب بالاستفادة من التجربة من خلال توسيع نطاق التعاون بحيث يشمل متبقيات ومخلفات جميع المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية والداجنة الأمر الذي يسهم في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على صحة المواطنين.

ومن جانبها، أكدت الدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة، أن تنفيذ هذا المشروع يأتى فى ضوء تكليفات رئيس الجمهورية بتعظيم الاستفادة من المخلفات الزراعية فى صناعة الأعلاف والتوسع فى ذلك لتقليل استيراد الإعلاف، حيث تمتلك مصر كما هائلا منها والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى ثروة علفية مع ضرورة توفير المعدات اللازمة لهذه الصناعة ووسائل نقل اقتصادية.

الجهاز المركزي للمحاسبات يفوز بمنصب المراجع الخارجي لمنظمة "الفاو" لأول مرة في تاريخها

كتب – أسامة السيد

أحرز الجهاز المركزي للمحاسبات انجازًا جديدًا بفوزه بمنصب المراجع الخارجي لحسابات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) لمدة ست سنوات، وذلك لأول مرة في تاريخ المنظمة منذ إنشائها، متفوقا على عروض قدمتها دول كبرى مثل بريطانيا والفلبين.

وأكد الجهاز المركزي للمحاسبات أن هذا الإنجاز جاء تتويجًا لجهود مكثفة بدأت منذ أغسطس ٢٠٢٤، عقب قرار الجهاز الترشح للمنصب بعد شغوره. وقد تم إعداد الملف المصري بعناية، وفقًا لأعلى المعايير الدولية في مجال التدقيق والمحاسبة، مرتكزًا على ستة محاور رئيسية شملت الاستقلالية، منهجية المراجعة، تأهيل الأعضاء، التدريب والخبرات، إعداد التقارير، وتكلفة أعمال المراجعة.

هذا، وصرح المستشار محمد الفيصل يوسف، رئيس الجهاز، أن الفوز بهذا المنصب يعكس الثقة العالمية في خبراته المتقدمة، لا سيما في ظل استقلاليته التامة وفقًا للدستور والقانون المصري، بالإضافة إلى القدرات الفنية لأعضائه، الذين يتمتعون بخبرات محلية ودولية واسعة، ومشاركاتهم في مراجعة العديد من المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للسياحة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، رئاسة مجلس مراجعي والاتحاد الأفريقي ومؤسساته المختلفة، ومراجعة الكومسا.

كما أشار رئيس الجهاز إلى التزام الجهاز الصارم بالمعايير الدولية في المراجعة الخارجية للمنظمات الدولية، واعتماده على نهج المراجعة المبني على المخاطر لضمان تحقيق أقصى فائدة للمنظمة.

ولفت إلى أن هذا الفوز يمثل خطوة جديدة نحو تعزيز دوره كمؤسسة رقابية عالمية، ويفتح المجال أمام مزيد من التعاون الدولي، بما يعزز من موارده المالية ويدعم دوره في تعزيز الحوكمة الرشيدة على المستوى الدولي.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السابعة عشر • الاحد ١٦ مارس ٢٠٢٥ • العدد ٧٨٥

الإسكان: بدء رد مبالغ جدية الحجز للمتقدمين على موقع مسكن الذين لم يحالفهم الحظ في الحصول على وحدات أو أراضٍ

صرح المهندس شريف الشربيني وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، بأنه تم البدء في رد مبالغ جدية الحجز للمتقدمين علي موقع "مسكن" الذين لم يحالفهم الحظ في الحصول على وحدات سكنية أو أراضٍ في القرعة العلنية، وذلك بنفس أسلوب السداد بالتعاون مع شركة "فوري دهب" وبنك التعمير والإسكان.
وتنفيذا لتكليفات وزير الإسكان، أوضح الدكتور حسن الشوربجي، نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية لقطاع الشئون العقارية والتجارية، أنه سيتم استكمال ما تحقق من نجاح القرعة العلنية اليدوية الخاصة بقطع الأراضي والوحدات السكنية عن طريق موقع مسكن، والتي تم التخصيص بها لـ٨٥٢٦ قطعة أرض، وكذلك ٦٥٧٥ وحدة سكنية، والتي انتهت إجراءات القرعة بها بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٦، حيث بدأ القطاع العقاري والمالي بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فى إجراءات رد مقدمات الحجز للعملاء الذين لم يحالفهم الحظ بالقرعة، ابتداء من يوم الخميس ٦ مارس، وذلك للعملاء المسددين لجدية الحجز بنظام الكاش، أو عن طريق الفيزا كارد.

تحت شعار «عامان من التنفيذ».. إطلاق تقرير المتابعة الثاني للمنصة الوطنية لبرنامج «نوفي»

أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تقرير المتابعة رقم ٢ حول مستجدات تنفيذ المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِي»، محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة، والنقل المستدام، وذلك في فعالية رفيعة المستوى برعاية وحضور الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، وعدد من السادة الوزراء، ورؤساء منظمات التمويل الدولية، والسفراء، وممثلي القطاع الخاص ومجلس النواب.
ويتضمن تقرير المتابعة رقم ٢ نتائج تنفيذ المشروعات الخاصة بمحور الطاقة بعد عامين من إطلاق البرنامج وجهود حشد الاستثمارات المناخية وآليات التمويل المبتكر، فضلا عن تطورات التأهيل الفني لمشروعات المياه والغذاء والطاقة.
كانت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أطلقت برنامج «نُوَفِي» خلال يوليو من عام ٢٠٢٢، كما تم تبنيه كمبادرة مصرية في إطار رئاستها لمؤتمر المناخ COP٢٧، وعلى مدار عامين حظي البرنامج بدعم دولي وإشادة كبيرة، باعتباره نموذجًا للمنصات الوطنية في مجال العمل المناخي.
ألقت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الكلمة الافتتاحية بفعاليات إطلاق تقرير المتابعة الثاني للمنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِي»، محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة.
جاء ذلك برعاية وحضور الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، والفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية، وزير الموارد المائية والري، والدكتور هاني سويلم، وزير الموارد المائية والري، والدكتور محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، و علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي.
وأوضحت الدكتورة رانيا المشاط، أن الفعالية التي تنظمها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تستهدف استعراض التقدم المحرز في تنفيذ مشروعات المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِي»، إحدى المبادرات التي أطلقت خلال رئاسة مصر لمؤتمر المناخ COP٢٧، وأن تلك الفعالية تعقد للعام الثاني على التوالي لمتابعة ما تم تنفيذه من مشروعات واستشراف الخطوات المستقبلية.
وأضافت «المشاط»، في بيان، أن فجوة التمويل المناخي تتسع وتتزايد حيث تتطلب جهود التكيف والتخفيف استثمارات إضافية بما يقرب من ٣٦٦ مليار دولار سنويًا في البلدان النامية، خاصة وأن تلك الدول تعد الأكثر تأثرًا من تداعيات الأزمات المناخية والكوارث الطبيعية المتعاقبة، بينما قدرت متطلبات القارة الإفريقية بحوالي ٢,٧ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠، أي ما يعادل ٤٠٠ مليار دولار سنويًا، وهو ما يقتضي مساهمة القطاع الخاص بشكل عاجل في الاستثمارات المطلوبة للعمل المناخي.
وأشارت، إلى أنه في ظل التوترات الجيوسياسية والأزمات الاقتصادية فإن حدة التغيرات المناخية تتزايد، مما يستدعي زيادة كبيرة في التمويل، خاصة للبلدان النامية والأنشطة المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ.
ولفتت، إلى زيادة الزخم الدولي حول تمويل التنمية والعمل المناخي، بهدف تقديم النموذج المبتكر الذي يمكن إتباعه من أجل التغلب على تحديات التغيرات المناخية، بأقل التكاليف وأعلى معدلات الكفاءة والفعالية.
ونوهت بأن التجربة العملية أثبتت أن التنمية والعمل المناخي هما وجهان لعملة واحدة، ومن هذا المنطلق، وتجسيدًا للطموح المصري في مجال العمل المناخي، عملت الحكومة المصرية جاهدة خلال رئاستها لمؤتمر المناخ cop٢٧، بهدف تقديم آلية مبتكرة وأكثر شمولا، وقابلة للتطبيق في مختلف النظم الاقتصادية والاجتماعية وبيئات الأعمال والأسواق الناشئة، تعزز من الاستخدام الأمثل للموارد الإنمائية، وتحقق المرونة في مواجهة التغيرات المناخية.
وتابعت: تجسد المنصة الوطنية لبرنامج نُوَفِي نموذجًا للمنصات الوطنية متعددة الأطراف، المبنية على مبادئ ملكية الدولة، والمسئولية المشتركة، والشفافية، كما أقرتها مجموعة العشرين، وأصدرت بشأنها المؤسسات الدولية توصيات مشتركة من أجل الاستفادة من التجربة المصرية بهدف تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة تلك المتعلقة بالعمل المناخي».
وقالت، إنه إعلاءً لمبادئ الحوكمة والشفافية في الشراكات الدولية والتي تعد جزءًا أساسيًا من مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية، قامت الوزارة بإطلاق "تقرير المتابعة رقم ١" والذي رصد عامًا من التنفيذ العمل المشترك مع مختلف الأطراف المعنية بتنفيذ برنامج «نُوَفِي» في محاور المياه والغذاء والطاقة والنقل المستدام، ونشهد اليوم إطلاق التقرير الثاني لمتابعة تنفيذ المشروع.
وعقب ذلك، عرضت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية نبذة عن تقرير المتابعة رقم ٢، والذي تضمن عددا من المحاور تتمثل في : السياق العالمي والقضايا الإنمائية والمناخية، والسياق المحلي: جهود والتزامات مصر المناخية، والمنصة الوطنية لبرنامج (نُوَفِي)، بالإضافة إلى أهم المخرجات ذات الصلة بالمشروعات والتمويلات في إطار برنامج (نُوَفِي)، ثم محاور الطاقة، والغذاء، والمياه، ومحور حول التحالفات الدولية لدعم برنامج " نوفي"، فضلا عن محور النقل المستدام.
ثم ألقى الدكتور هاني سويلم، وزير الموارد المائية والري، كلمة أشار خلالها لما يواجهه قطاع المياه في مصر من تحديات عديدة ناتجة عن محدودية الموارد المائية والزيادة السكانية والتغيرات المناخية، لافتا إلى أن برنامج "نوفي" يدعم جميع المحاور الثمانية للجيل الثاني لمنظومة الري ٢٠٠ مثل مشروعات: (مشروع الإدارة المرنة مناخيا للمياه والقدرة على التكيف مع المناخ على المستوى الحقلي في وادي النيل بالتعاون مع منظمة الإيفاد، الذي يدعم تأهيل البنية التحتية على المستوى الحقلي ويدعم أيضا التواصل مع المزارعين، وكذلك مشروع توسيع نطاق استخدام المضخات الشمسية للري بتمويل عربي؛ بهدف تنفيذ رفع للمياه الجوفية اعتمادا على الطاقة الشمسية، بجانب مشروع التكيف في شمال الدلتا المتأثرة بارتفاع منسوب سطح البحر بالتعاون مع البنك الأوروبي للإعمار والتنمية، فضلا عن مشروع تحقيق المرونة في المناطق النائية والأكثر احتياجا، بالتعاون مع البنك الأسلامي للتنمية.
وأكد علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، خلال كلمته أن قطاع الزراعة يعد حجر الأساس في بناء الأنظمة الغذائية المستدامة، مشيرًا إلى أن برنامج "نوفي" يولي اهتمامًا خاصًا بمحور الغذاء، حيث يشمل ٩ مشروعات، خمسة منها مخصصة لدعم الزراعة وتعزيز قدرة الأراضي الزراعية على التكيف مع التغيرات المناخية، لافتا في الوقت نفسه إلى الجهود المبذولة في تبني ممارسات زراعية ذكية مناخيًا، واستخدام أنظمة الإنذار المناخي المبكر لحماية صغار المزارعين من تداعيات تغير المناخ.
وألقى الفريق المهندس/ كامل الوزير، نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية، وزير الصناعة والنقل، كلمة أوضح خلالها أنه في ضوء الاستراتيجية الوطنية الشاملة التي وضعتها مصر حتى عام ٢٠٥٠ متضمنة مجموعة من المشروعات ذات الأولوية (٢٦ مشروعا) حتى عام ٢٠٣٠، تغطي الركائز الثلاث الرئيسية للعمل المناخي : التخفيف والتكيف والمرونة مع التركيز على الانتقال العادل للاقتصاد الأخضر، من خلال محور العلاقة بين الطاقة والغذاء والماء .
وفي هذا الإطار، أوضح الفريق كامل الوزير أنه باعتبار قطاع النقل الشريان الرئيسي الذي تتدفق من خلاله جميع محاور التنمية الزراعية، والصناعية، والعمرانية، والسياحية، فكان من الأهمية إدراج النقل ضمن منظومة برنامج "نوفي" لخدمة كل القطاعات المستهدفة بالبرنامج، ولذا فقد قامت وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية والتعاون الدولي، بالتنسيق مع الجهات الوطنية (وزارة النقل ، وزارة البيئة ، وزارة الخارجية) بإطلاق برنامج (نُوَفِي+)، الذي يتضمن محور النقل المستدام؛ حيث يهدف هذا المحور إلى دعم جهود الحكومة المصرية في إنشاء شبكة متكاملة من وسائل النقل المستدام الخضراء.
كما ألقى محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، كلمة أشار خلالها إلى أن الحكومة المصرية تنتهج مسارا تحوليا هائلا لتقليل الاعتماد على الغاز وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وبصفة خاصة موارد الرياح والطاقة الشمسية الضخمة على نطاق واسع، لافتا إلى أنه من خلال التعاون مع القطاع الخاص، ومؤسسات التمويل الدولية، ومن خلال محور الطاقة ببرنامج" نوفي" نعمل على خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بمقدار ١٧ مليون طن ثاني أكسيد الكربون سنويًا.
كما أشار وزير الكهرباء إلى أن التعهدات من الدول ومؤسسات التمويل الدولية لدعم محور الطاقة كانت طموحة وواعدة؛ حيث وصلت إلى حوالي ١,٦ مليار دولار، مضيفا أننا لا نزال نحتاج إلى تضافر المزيد من الجهود لتسريع الحصول على تلك المخصصات في أقرب وقت؛ لتلبية احتياجات مشروعات تطوير الشبكات لتكامل الطاقة المتجددة.
وتلا ذلك، إلقاء كلمات أخرى من جانب عدد من رؤساء وممثلي المؤسسات الدولية وشركاء التنمية، من بينهم "مالين بلومبرج" ممثل البنك الأفريقي للتنمية، كما تم بث كلمة مسجلة لـ "الفارو لاريو" ، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) تجدر الإشارة إلى أن المنصة الوطنية لبرنامج "نُوَفِي" تضم ٩ مشروعات في مجالات: المياه، والغذاء، والطاقة، كجزء من الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية، بالإضافة إلى مشروعات قطاع النقل المستدام، ومن خلال الشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الأفريقي للتنمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

أحمد ابراهيم

وزيرة التنمية المحلية ومحافظ القليوبية يضعان حجر الأساس لتطوير شارع الرشاح بتكلفة ٥١,٧ مليون جنيه

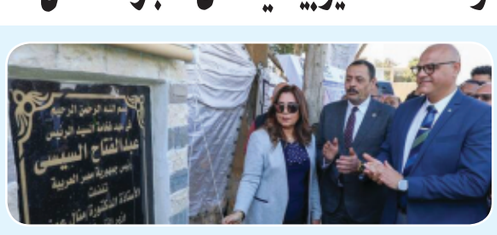

وضعت الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية ، والمهندس أيمن عطية، محافظ القليوبية، حجر الأساس لمشروع تطوير شارع الرشاح (مصرف مسطرد) بحي شرق شبرا الخيمة، وذلك بتكلفة إجمالية تبلغ ٥١,٧ مليون جنيه بتمويل من الخطة الاستثمارية لوزارة التنمية المحلية للعام المالي الجاري.
ويأتي هذا المشروع في إطار خطة محافظة القليوبية لتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وتحويل شارع الرشاح إلى محور مروري مميز يربط طريق ترعة الإسماعيلية بمحور العصار، مما يساهم في تسهيل حركة المرور وتخفيف الازدحام في المنطقة.
ومن المقرر أن يشمل المشروع رصف الشارع بالكامل، ودفن كابلات الكهرباء ذات الضغط العالي، وإنشاء أرصفة بأحدث المعايير الهندسية، وتزويد الشارع بأعمدة إنارة حديثة، بالإضافة إلى شبكات متطورة لتصريف مياه الأمطار.
كما تمكنت محافظة القليوبية خلال الأيام الماضية من إزالة جميع التعديات والمخالفات على حرم الشارع، وذلك لتوسعة الطريق وتسهيل حركة المرور حيث وجه المحافظ بإنشاء أسواق حضارية بديلة للأكشاك التي تمت إزالتها، وذلك لتوفير أماكن مناسبة للباعة الجائلين.
واستمعت وزيرة التنمية المحلية ومحافظ القليوبية، إلى شرح تفصيلي حول مراحل تنفيذ المشروع وموعد الانتهاء منه.
ومن جانبها وجهت الدكتورة منال عوض، بضرورة وجود بلاعات لصرف مياه الأمطار والصرف في أعمال التطوير التي سيشهدها المشروع بالإضافة إلى القيام بأعمال التشجير والإنارة والاحتمال بالشكل الجمالي النهائي، كما وجهت قطاع الإدارة الاستراتيجية بالوزارة بالمرور الدوري لمتابعة مراحل تنفيذ المشروع لسرعة الانتهاء منه في التوقيتات المحددة.
كما أعربت وزيرة التنمية المحلية عن سعادتها بإطلاق هذا المشروع الحيوي، مؤكدة على أهمية تطوير البنية التحتية بما يساهم في تحسين حياة المواطنين، حيث يشمل المشروع على أعمال تجميل وتنسيق حضاري بهدف تحسين جودة الحياة وتسهيل المرور وربط المناطق الحيوية بالمدينة ويبلغ طول شارع الرشاح ١٨٠٠ متر، وسيتم توسعة الطريق ليصل عرضه إلى ٢٥ مترًا بتكلفة تصل إلي حوالي ٥١,٧ مليون جنيه.

التأمين الصحي الشامل تحذر من استخدام شعارها في أي إعلانات

حذرت الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل ، من قيام بعض الجهات والأفراد من مقدمي الخدمات الصحية بالإعلان عن تقديم خدماتهم للمستفيدين ضمن منظومة التأمين الصحي الشامل، دون أن يكون لديهم تعاقد رسمي مع الهيئة أو اجتيازهم لمعايير الجودة المطلوبة قانونًا.
وأكدت الهيئة أن استخدام شعارها الرسمي في أي منشورات أو إعلانات دون الحصول على ترخيص يُعد مخالفة قانونية وتضليلا للمستفيدين، مشددة على ضرورة عدم تكرار هذه الممارسات، حيث يجري إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال المخالفات المرصودة.
وفي هذا السياق، دعت الهيئة المستفيدين من منظومة التأمين الصحي الشامل، التي تم تطبيقها رسميًا في عدد من المحافظات، إلى توخي الحذر وعدم التعامل مع أي جهات تدعي تقديم خدمات التأمين الصحي الشامل دون التأكد من تعاقدها الرسمي مع الهيئة.
وأشارت إلى إمكانية التحقق من ذلك عبر موقعها الإلكتروني أو حساباتها الرسمية على منصات التواصل الاجتماعي.
كما أكدت الهيئة أنها لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد أي جهة غير متعاقدة تحاول استغلال المستفيدين أو الإضرار بالمنظومة، داعية جميع مقدمي الخدمات الصحية الراغبين في الانضمام إلى شبكة مقدمي الخدمة إلى التواصل معها عبر القنوات الرسمية لاستكمال إجراءات التعاقد وفقًا للضوابط والمعايير المعتمدة.

السياحة تشارك في ثلاثة معارض دولية بالمجر والمملكة المتحدة والهند

شاركت وزارة السياحة والآثار، ممثلة في الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي، في فعاليات ثلاثة معارض سياحية دولية بدول كل من المجر والمملكة المتحدة والهند.
وشاركت في الدورة الـ ٤٧ للمعرض السياحي الدولي Hung Expo بالعاصمة المجرية بودابست والذي يعد أحد أهم المعارض المهنية والجماهيرية بالمجر حيث يستقطب سنويا ما يقرب من ٣٥ ألف زائر، بالإضافة إلى المشاركة في معرض الغوص الدولي Go Diving Show بمدينة كوفنتري بالمملكة المتحدة، والذي يعد معرض الغوص الرئيسي بالمملكة المتحدة ويحرص على المشاركة به محبي رياضة الغوص من الهواة والمحترفين من جميع أنحاء المملكة ودول الكاريبي بأمريكا اللاتينية، وأوروبا، ومراكز الغوص العالمية، كما شاركت أيضًا في المعرض السياحي الدولي SATTE الذي أقيم بمدينة نيودلهي بالهند.
وأوضح محمد سلامة رئيس الإدارة المركزية للمكاتب السياحية بالهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي، أنه خلال فعاليات معرض Hung Expo، تم عقد عدد من اللقاءات الهنية مع نائب رئيس هيئة السياحة المجرية لبحث سبل التعاون بين الهيئتين بما يساهم في زيادة حركة السياحة البينية بين البلدين، بالإضافة إلى لقاء عدد من منظمي الرحلات السياحية العاملة بالسوق المجرى تم التأكيد خلالها على ترحيب مصر بكافة السائحين ولا سيما السائح المجرى والحرص على زيادة الحركة السياحية الوافدة من هذا السوق إلى مصر، كما تم استعراض مقومات مصر السياحية المتنوعة والمتميزة والتطور الذي تشهده البنية التحتية ولاسيما في المقاصد السياحية.
وأشار محمد محسن مدير عام المكاتب الخارجية بالهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي، إلى أنه خلال فعاليات معرض Go Diving Show تم المشاركة في عدد من الحلقات النقاشية المتخصصين في سياحة الغوص ومحبي رياضة الغوص من الهواة والمحترفين تناولت الحديث عن مختلف الموضوعات ذات الصلة بالإضافة إلى عرض نماذج وتجارب متعلقة برياضة الغوص والأنشطة البحرية.

يبدأ بليبيا كمرحلة أولي.. تفاصيل تأسيس تحالف مصرى لزيادة الصادرات إلى الأسواق العربية

اتحاد الصناعات المصرية : خطوة استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر وليبيا

كشف الدكتور محمد البهي، عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية ورئيس لجنة التعاون العربي في الاتحاد، عن تأسيس "التحالف العربي للتطوير الصناعي والاستثمار"، وهو مبادرة طموحة تهدف إلى تعزيز الصادرات المصرية إلى السوق الليبي كمرحلة أولى، تمهيدا للتوسع نحو الأسواق الأفريقية والعربية الأخرى.
وأكد البهي في تصريحات إعلامية أن هذا التحالف يعد خطوة استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر وليبيا، وفتح آفاق جديدة للصناعة المصرية في الأسواق الإقليمية.
المبادرة جاءت بعد زيارة قام بها وفد صناعي مصري رفيع المستوى إلى ليبيا خلال العام الماضي ، حيث اجتمع ممثلو ١٣ قطاعا صناعيا مصريا، بما في ذلك قطاعات الصناعات الغذائية، والكيماويات، والبناء، والمنسوجات، والأثاث، والإلكترونيات، لبحث سبل إنشاء كيان مصري جديد في ليبيا، وفق البهي.
وأضاف أن هذا الكيان سيعمل كذراع استثماري وتجاري مصري، يهدف إلى توطين المنتجات المصرية في السوق الليبي، وتسهيل وصولها إلى المستهلكين الليبيين ، موضحا أن فكرة التحالف جاءت استجابة لدعوة رسمية من الجانب الليبي، الذي عبر عن رغبته في تعزيز التعاون الاقتصادي مع مصر، وإحلال المنتجات المصرية عالية الجودة محل الواردات الليبية من دول أخرى.
وأشار إلى أن هذا التحالف سيكون له دور محوري في تسهيل التواصل مع السلطات الليبية، وذلك بفضل العلاقات التاريخية القوية التي تربط بين البلدين، والتي تشكل أساسا متينا لنجاح هذه المبادرة.
وأكد "البهي" أن السوق الليبي يشهد طلباً متزايداً على المنتجات المصرية، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي تمر بها ليبيا، والتي تتطلب تعزيز التعاون مع الدول الصديقة مثل مصر. مضيفا أن التحالف لن يقتصر على السوق الليبي فقط، بل سيعمل على الترويج للمنتجات المصرية في الأسواق العربية والأفريقية الأخرى، مثل السودان، وتشاد، والنيجر، ودول المغرب العربي، مما يعزز مكانة الصناعة المصرية كشريك اقتصادي رئيسي في المنطقة.
وشدد "البهي" على أن التحالف سيعمل على توفير فرص استثمارية جديدة للشركات المصرية في ليبيا، من خلال إنشاء مصانع مشتركة، ومراكز توزيع، ومنصات تسويقية، مما يساهم في تنمية العلاقات الاستثمارية والتجارية بين البلدين.

طريق بري دولي

يذكر أن مصر تنفذ طريقا دوليا بطول ١,٧ ألف كم بالتعاون مع دولتي ليبيا وتشاد، ليكون طريق ربط بين الدول الثلاث لتعظيم حركة التبادل التجاري بين الدول الثلاث، حيث يمر الطريق في مصر بطول ٤٠٠ كم وفي ليبيا بطول ٣٩٠ كم وفي دولة تشاد بطول ٩٣٠ كم، ويجرى الآن تنفيذ هذه المراحل.
بدأت مصر إنشاء مسار الطريق بطول ٤٠٠ كم بداية من شرق العوينات حتى منفذ الكفرة، وذلك من خلال الشركات المصرية، كما وقعت حكومة دولة ليبيا اتفاقية تفاهم مع شركة المقاولون العرب المصرية، للبدء في أعمال الدراسات المساحية والبيئية وأعمال التصميم المبدئي للقطاع الثاني من الطريق بطول ٣٩٠ كم، للربط بين منطقة الكفرة بجنوب شرق ليبيا على الحدود مع الدولة المصرية ويمتد داخل الأراضي الليبية وصولا إلى الحدود التشادية.
كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة التشادية وشركة المقاولون العرب، للبدء في أعمال الدراسات المساحية والبيئية والتصميم المبدئي للقطاع الثالث في المسافة من الحدود الليبية التشادية وحتى مدينة أم الجرس وكذلك تم توقيع عقود تنفيذ الطريق في المسافة من مدينة أم الجرس وحتى مدينة إبشا، بإجمالي طول ٩٣٠ كم.
وتولى مصر أهمية قصوى لمشروع طريق الربط البرى بين مصر وليبيا وتشاد، والذي يمثل شريانًا حيويًا للتنمية والتجارة البينية، ومحورًا أساسيًا في تعزيز التكامل الاقتصادى بين مصر وتشاد، وتحويل تشاد إلى مركز تجاري يربط بين البحر الأحمر والمحيط الأطلنطي.
و أكد الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، مشروع طريق الربط البرى "مصر -ليبيا – تشاد"، سيمثل شريانًا حيويًا للتنمية والتجارة البينية، ومحورًا أساسيًا في تعزيز التكامل الاقتصادى بين مصر وتشاد، مشيرا إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسى وجه بزيادة حجم التعاون بين مصر والدول الأفريقية وأن هناك مشروعات عديدة للربط مع الدول الأفريقية، وأن الرئيس عبد الفتاح السيسى قد وجه باتخاذ جميع الإجراءات المطلوبة لتسريع جهود الربط مع الأشقاء الأفارقة.
وأكد الوزير على العزم على تذليل كافة العقبات لتنفيذ هذا المشروع الطموح في أقرب وقت ممكن، إيمانًا من مصر بأنه سيحدث نقلة نوعية فى حركة التجارة وسيسهم فى خلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين فى الدول الثلاث وسيكون نقطة اتصال استراتيجية لدول الجوار.
بدوره أكد وزير الاقتصاد والتجارة الليبى، محمد الحويج، أن ليبيا تطمح إلى رفع حجم التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى مع مصر في شتى المجالات إلى ٣ مليارات دولار خلال العام الجارى، ليصل إلى ١٠ مليارات دولار بحلول ٢٠٣٠، منوهًا بأن بلاده حريصة على تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية، والاستفادة من المقومات والإمكانات الاقتصادية الكبيرة لكلا البلدين، إلى جانب العلاقات الوطيدة بين مجتمع الأعمال فيهما.
وقال وزير الاقتصاد الليبى في تصريحات له إنه وفقا للبيانات الرسمية، ارتفعت قيمة التبادل التجارى بين مصر وليبيا لتصل إلى ١.٧ مليار دولار خلال الفترة من يناير وحتى نوفمبر ٢٠٢٣، مقابل ١.٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٢، بنسبة ارتفاع بلغت ٤٢٪، لافتًا إلى أنه سيتم تنظيم معرض للمنتجات المصرية بعنوان «صنع فى مصر» بمدينة «طرابلس» وبعدها فى «بنغازى»، عقب شهر رمضان ، بالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات ومجتمع الأعمال المصرى.
وأضاف «الحويج» أن أبرز القطاعات المشاركة فى المعرض تضم شركات مصرية فى مجال الصناعات الهندسية، والمعدنية، والكيماوية، ومواد البناء والتشييد، والصناعات الغذائية، والتعبئة والتغليف، والأثاث، والأجهزة الكهربائية، والأدوات المنزلية، والملابس الجاهزة والمفروشات، والجلود، والمستلزمات الطبية وقطاع الخدمات، مشددًا على أهمية تعزيز التعاون بين ليبيا ومصر فى مجال الصناعة والتجارة، إذ إن مثل هذه الفعاليات تساهم فى دعم الاقتصاد الوطنى وتوفير فرص العمل، لا سيما أن مصر دائمًا القلب النابض للعالم العربى، وتربطها بليبيا شراكة قوية وتاريخية.

شيماء مرسي

المصرية للاتصالات والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات يحتفلان بخريجي أكاديمية نحن نبتكر WE INNOVATE

احتفلت الشركة المصرية للاتصالات، والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بتخرج طلاب أكاديمية ومعسكر نحن نبتكر "WE INNOVATE" والتي تم إطلاقها في إطار اهتمام الدولة ببناء القدرات البشرية وتأهيل الشباب كأحد أهم بنود الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني التي أطلقها المجلس الأعلى للأمن السيبراني برئاسة معالي الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك بمقر الشركة المصرية للاتصالات في القرية الذكية، يوم ٦ فبراير، بحضور المهندس محمد نصر العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمصرية للاتصالات، والمهندس وليد زكريا، المشرف على نيابة الأمن السيبراني ممثلا عن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات.

إطلاق مبادرة «مزرعتك في مصر» لتعزيز استثمار ومشاركة المصريين بالخارج في مشروع الـ١,٥ مليون فدان

أعلنت شركة تنمية الريف المصري الجديد، المسئولة عن إدارة وتنفيذ المشروع القومي لاستصلاح وزراعة المليون ونصف المليون فدان، عن إطلاق المبادرة الجديدة بعنوان "مزرعتك في مصر"، وذلك بالتعاون مع وزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج، وذلك في إطار السعي المستمر لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة مشاركة المصريين المقيمين بالخارج في بناء وطنهم.
وتم توقيع مذكرة تفاهم بين شركة تنمية الريف المصري الجديد، ممثلة في اللواء مهندس عمرو عبد الوهاب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة، ووزارة الخارجية المصرية، ممثلة في السفير نبيل حبشي نائب وزير الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج، حيث تهدف المبادرة لتوفير فرص استثمارية للمصريين في الخارج في المشاركة في هذا المشروع الزراعي العملاق والواعد.

توجيه حكومي بتشكيل مجموعة عمل لسرعة تفعيل منصة عقارية للأجانب

استعرض مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، التوصيات والمخرجات الصادرة عن اللجنة الاستشارية للتنمية العمرانية وتصدير العقار، واليات تنفيذها، وذلك في اجتماع بحضور كل من عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وعدنان فنجري، وزير العدل، وشريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ومحمود بدوي، مساعد وزير الاتصالات لشئون التحول الرقمي، ومسئولي الوزارات والجهات المعنية.
واستهل رئيس مجلس الوزراء الاجتماع، بالإشارة إلى أن الحكومة تعمل حاليا على تنفيذ عدد من توصيات ومخرجات اللجان الاستشارية التي يتم التوافق عليها مع الوزراء المعنيين؛ حيث تتابع مع الجهات المختصة اليات تنفيذ هذه التوصيات، بحسب بيان.
وفي هذا الإطار، أوضح مصطفى مدبولي أن هذا الاجتماع يهدف إلى متابعة تنفيذ مخرجات اللجنة الاستشارية للتنمية العمرانية وتصدير العقار، خاصة ما يتعلق بتدشين منصة إلكترونية لتسهيل الحصول على عقار، وتسجيله للأجانب.
وفي سياق ذلك، صرح محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء، بأنه تم خلال الاجتماع الإشارة إلى المقترحات والتوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية للتنمية العمرانية وتصدير العقار، ومن بينها إنشاء منصة عالمية لمصر لتسويق العقار، بحيث تشمل جميع الخدمات والتسهيلات للمستثمرين، على أن تكون المنصة بعدة لغات، ويتم من خلالها عرض خريطة تفاعلية للمشروعات العقارية المتاحة للاستثمار الأجنبي، مع ضرورة توضيح المنصة لنظام الحجز والدفع الإلكتروني، وغيرها من الإجراءات الأخرى التي توضح للمستثمرين إجراءات الحصول على العقارات.

مصر تتفاوض مع ألمانيا على استئجار وحدة غاز مسال قبل الصيف

بحث كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية مع فيليب شتاينبرغ - المدير العام لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وأمن الطاقة والبنية التحتية للغاز والهيدروجين - بوزارة الشئون الاقتصادية والعمل المناخي الألمانية، سبل تعزيز التعاون لتحقيق أمن الطاقة بالبلدين.
جاء ذلك خلال على هامش المشاركة في أسبوع سيراويك ٢٠٢٥ الذي تم عقده خلال الفترة من ١٠ – ١٤ مارس ٢٠٢٥ بمدينة هيوستن بولاية تكساس الأمريكية، بحسب بيان.
وتناول اللقاء بحث شراء الجانب الألماني كميات من الغاز القبرصي في إطار الاتفاق الذي تم إبرامه مؤخرا بين مصر وقبرص لنقل الغاز المنتج من الحقول القبرصية إلى مصر وذلك عبر تسهيلات الإسالة المصرية.
كما تم مناقشة استغلال الجانب المصري لطاقات التغييز الفائضة لدى الجانب الألماني من خلال استئجار إحدى وحدات التغييز العائمة التي تعمل حاليا بميناء موكران على بحر البلطيق بألمانيا.
واتفق الجانبان على ترتيب زيارة لوفد من المختصين من الجانب المصري إلى المانيا بنهاية الشهر الجاري لإتمام البنود التعاقدية الخاصة باستغلال الوحدة.
كما تطرق الجانبان للتعاون في مجال الهيدروجين وسبل نقل الخبرات والتكنولوجيا في ضوء الخبرات الكبيرة لدى الجانب الألماني في تنفيذ مشروعات الهيدروجين، والإمكانات الواعدة التي تتمتع بها مصر في مجال إنتاج وتوليد الهيدروجين الأخضر.
وبحث الطرفان كذلك سبل التعاون في مجال تخزين وتجارة وتداول الكربون واستعراض المعايير والضوابط التي تنظم عمل أسواق الكربون.

الاحتياط واجب

بقلم:
جرمين عامر
عضو اتحاد الاعلاميين العرب

الكريبتو الحلال

اختلفت .. المصطلحات، ولكننا في النهاية امام تريند جديد يجتاح العالم باسم "الكريبتو الحلال" اطلقه النخبة من مجتمع الشارك Shark الجدد.
المستثمرين الرقمين الذين دخلوا عالم المال والاعمال من باب التداول في العملات الافتراضية المشفرة في دوائر وشبكات تجارية مغلقة فيما بينهم يسمونها Block Chain.
ينتمون الي جماعة الحلال والحرام وفلسفة الشريعة الاسلامية. فتجدهم في حالة بحث عن حلول تعطي المشروعية الدينية لأعمالهم. حتي وان كانت مشروعية قائمة في الاصل علي المقامرة او الرهانات المالية علي المنصات الالكترونية. حرصين علي مصاحبة الحواجز القانونية التي اكدتها دراسة Atlantic Council ان نحو ١٣٤ بنك مركزي حول العالم يرفض التعامل بالعملات الرقمية المشفرة.
فكان اختراع "الكريبتو الحلال" .. احدث صيحات العملات الالكترونية المشفرة.
رباط جديدة يجمع بين التكنولوجيا والدين.
وكله .. بما يرضي الله
العملات المشفرة الإسلامية المتوافقة مع مبادئ الشريعة، هي ببساطة عملات مدعومة باصول حقيقية موجودة ومملوسة يمتلكها الافراد. تدار الكترونيا في ان

الضرائب تبدأ إلزام الممولين بالمرحلة السابعة من منظومة الإيصال الإلكتروني

أعلنت رشا عبد العال رئيس مصلحة الضرائب ، أنه تم بدء الإلزام بالمرحلة الفرعية الأولى من المرحلة السابعة من منظومة الإيصال الإلكتروني اعتبارًا من يوم أمس السبت الموافق ١٥ مارس الجاري، وذلك طبقًا لقرار وزير المالية رقم ٣٨ لسنة ٢٠٢٤ بشأن استراتيجية نشر منظومة الإيصال الإلكتروني.. وأوضحت في بيان ، أن هذه المرحلة موجهة لإلزام قطاعات الصحة والعناية الشخصية والاتصالات بمناطق القاهرة الكبرى والإسكندرية؛ لاعتماد الإيصال الإلكتروني في بيئة التشغيل الفعلي عن السلع والخدمات المقدمة للمستهلك النهائي.. وأشارت إلى أنه يجب على الممولين/المكلفين المخاطبين بالالتزام بالمرحلة الفرعية الأولى من المرحلة السابعة من منظومة الإيصال الإلكتروني التسجيل على البوابة الإلكترونية لبرنامج التحفيز «فاتورتك – حمايتك وجايزتك» بدءًا من التاريخ نفسه.

وتتضمن المرحلة الفرعية الأولى إلزام ٣١٩٣ منشأة، مقسمين إلى: "مستشفيات، عيادات، معامل تحاليل، مراكز أشعة، وصيدليات"، مشيرةً إلى أننا اعتمدنا استراتيجية نشر منظومة الإيصال الإلكتروني من خلال ٩ مراحل.

المدن والمناطق الصناعية .. محفزات حكومية وشريان مهم للتنمية الاقتصادية

تقرير لمركز المعلومات بمجلس الوزراء يرصد إنشاء ١٧٧ منطقة صناعية فى ٢٦ محافظة والقاهرة تستحوذ على الصدارة منها

تحتل المدن والمناطق الصناعية أهمية كبري في قطاع الصناعة بشكل خاص ، والاقتصاد الوطني بشكل عام ، كمحفز للاستثمار الصناعي، حيث مرت تلك المدن بمراحل تطور مختلفة منذ نشأتها مما أدى إلى تنوعها من حيث طبيعة الأنشطة الصناعية التي تمارسها واليات إدارتها.

وتشمل العوائد الاقتصادية للمدن الصناعية ، توفيرها العديد من السبل للتنمية الاقتصادية ومن بينها توفير بيئة عمل مواتية لتطوير قطاع التصنيع ، كما تساعد المدن الصناعية على تقليل حواجز دخول الشركات الصغيرة إلى السوق ، وتساهم في التغلب على عوائق السوق والنظام المؤسسي التي تعوق وصول الشركات إلى المعلومات والتكنولوجيا الجديدة والتمويل.

ومن بين العوائد أيضا جذب عدد كبير من العمال من مناطق مختلفة داخل الدولة وبالتالي تعزيز عملية إعادة توزيع السكان المحليين وتسهيل التحضر ، إلي جانب تحسين البنية التحتية المحلية حيث يقوم إنشاء المدن الصناعية بالأساس على تشكيل البنية التحتية وترقيتها مثل الكهرباء والمياه والاتصالات وأنظمة الصرف الصحي وأنظمة النقل والبنية التحتية الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات.

وفي هذا الإطار أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، عددًا جديدًا من سلسلته الدورية "تقارير معلوماتية" والتي يتناول من خلالها في كل عدد موضوعًا من الموضوعات التي تهم المجتمع المصري، بهدف إلقاء الضوء على الجوانب المختلفة المحيطة به على نحو يستند إلى القرائن والمعلومات الموثقة، حيث جاء العدد الجديد تحت عنوان "المدن والمناطق الصناعية ، محفز للاستثمار والتنمية الصناعية"، وتضمن مجموعة من الأقسام منها الاتجاهات العالمية في تعزيز دور المدن والمناطق الصناعية، واتجاهات تعزيز دور المدن والمناطق الصناعية في مصر، وأبرز التجارب الدولية في تعزيز دور المدن والمناطق الصناعية.

و سلط تقرير مركز المعلومات الضوء على اتجاهات تعزيز دور المدن والمناطق الصناعية في مصر، حيث يتميز قطاع الصناعة في مصر عن غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى بارتفاع مساهمته في تحقيق الأهداف العامة للتنمية المستدامة، لما له من دور في تطوير القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل مستدامة وخلق قاعدة أساسية للنمو الاقتصادي لعلاقته التشابكية وروابطه الأمامية والخلفية القوية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية علاوة على دوره في تنمية التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات المصري، وتبرز أهمية قطاع الصناعة في مصر من خلال عدة مؤشرات كالتالي:

مساهمات

وأوضح التقرير أن نسبة مساهمة نشاط الصناعة التحويلية (تكرير البترول- صناعات تحويلية أخرى) تبلغ نحو ١٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة (٢٠١٤/ ٢٠١٥ - ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤) وذلك وفقًا لقاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وتشكل الصناعات التحويلية بخلاف تكرير البترول الحصة الأكبر من إجمالي القيمة المضافة إلى قطاع الصناعة عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ بنسبة ٨١,٢٪ مقابل ١٨,٨٪ لتكرير البترول، وبلغت قيمة الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي ٧٤,٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، لتشكل بذلك ٦,٤٪ من إجمالي الاستثمارات في العام المقابل نحو ٩٦,١ مليار جنيه في عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، وقد استحوذت الاستثمارات العامة على نحو ٥٢,٣٪ من استثمارات القطاع مقابل ٤٧,٧٪ من استثمارات القطاع الخاص في عام ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، وفقًا لتقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

الصادرات الصناعية تستحوذ علي 68% من إجمالي الصادرات السلعية في العام المالي 2023/ 2024 بقيمة 22,2 مليار دولار

صادرات سلعية

استحوذت الصادرات الصناعية (سلع مصنعة وسلع تامة الصنع) على نحو ٦٨٪ من إجمالي الصادرات السلعية في العام المالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤، بقيمة قدرت بنحو ٢٢,٢ مليار دولار وفقًا للنشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي المصري نوفمبر ٢٠٢٤، ويعد الذهب والأسمدة الفوسفاتية والمعدنية من أعلى الصادرات السلعية المصنعة خلال العام المالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤، والتي وصلت قيمتها لنحو ٣,٦ مليارات دولار، تليها صادرات الأسلاك والكابلات والمركبات العضوية وغير العضوية والأجهزة الكهربائية للاستعمال المنزلي حيث تجاوزت قيمة كل منهم مليار دولار.

منشآت و عمالة

وصل إجمالي عدد منشآت القطاع الخاص العاملة في نشاط الصناعات التحويلية ٤٣٠,١١ ألف منشأة في مصر عام ٢٠٢١ بإجمالي عدد مشتغلين نحو ٤,٦ ملايين عامل، ويعمل العدد الأكبر من هذه المنشآت في صناعة الأثاث والمنتجات الخشبية بنسبة ٣٢,١٪ من إجمالي المنشآت تليها صناعة المنتجات الغذائية بنسبة ١٨,٤٪ وذلك وفقًا للنشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي لمنشآت القطاع الخاص لعام ٢٠٢١ الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

و جاءت مصر في الترتيب الـ٦٧ من بين ١٥٣ دولة في مؤشر الأداء التنافسي الصناعي الصادر عن الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والذي يهدف إلى تقييم وقياس القدرة التنافسية الصناعية للاقتصادات من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة وهي القدرة على انتاج وتصدير البضائع المصنعة، والارتقاء التكنولوجي، والتأثير العالمي، وقد أوضحت نتائج المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء التنافسي الصناعي أن مصر من أفضل الدول أداءً في مؤشري القيمة المضافة للتصنيع وكذلك مؤشرات الصادرات الصناعية.

رؤية تنموية

وأشار التقرير إلى المدن والمناطق الصناعية والتنمية الصناعية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تستهدف الدولة تحويل الهياكل الاقتصادية المحلية إلى صناعات أكثر حداثة وتنوعًا مع التركيز على ما يلي: (١- التوسع الأفقي للصناعة من خلال تطوير المناطق الصناعية القائمة واستكمال إنشاء المجمعات الصناعية بجانب التوسع الرأسي، ٢- توطين أنشطة الصناعة للمنتجات الرئيسة والتوسع في إنشاء وتطوير المناطق والمجمعات الصناعية ودعم تطوير سلاسل التوريد بما يوفر فرصًا كبيرة لتلبية الاحتياجات المحلية وزيادة الصادرات، ٣- إنشاء المجمعات الصناعية بالمحافظات الأقل نصيبًا من الاستثمارات وإعطاء حوافز إضافية للاستثمار في تلك المناطق).

وفي هذا الإطار تبنت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥ مستهدفات للصناعات التحويلية ذات توجهات ثلاثة كالآتي: (التوجه الأول: يستند إلى تحفيز التصنيع المحلي للمكونات المستوردة للإحلال محل الاستيراد، التوجه الثاني: يهدف إلى تطوير الصناعات ذات القدرة التنافسية العالية في الأسواق الواعدة مع تعزيز دور الأجهزة المعنية بدعم النشاط التصديري ويسعى هذا النهج الاستراتيجي إلى تحقيق نمو سنوي في الصادرات الصناعية بنسبة لا تقل عن ٢٠٪، التوجه الثالث: يستند إلى إعطاء أولوية للصناعات الخضراء صديقة البيئة لضمان استدامة التنمية). **محفزات**

وأوضح التقرير جهود تعزيز دور المدن والمناطق الصناعية كمحفز للاستثمار الصناعي، ففي إطار استهداف تحفيز التصنيع المحلي عبر المناطق الصناعية اتخذت الدولة عددًا من الإجراءات من أبرزها (١- تهيئة البيئة التشريعية، ٢- وضع الأطر المؤسسية والتنفيذية ومن ذلك إنشاء وحدة للاستثمار برئاسة مجلس الوزراء وتشكيل مجموعة وزارية في يوليو ٢٠٢٤ للتنمية الصناعية، ٣- توسيع نطاق محفزات الاستثمار الصناعي، ٤- التوسع في فكر المطور الصناعي، ٥- تعزيز فكر المناطق الصناعية المستدامة، ٦- تبني المدن والمناطق الصناعية المتكاملة، ٧- تطوير البنية التحتية واللوجستيات، ٨- تعزيز توافر الخامات المعدنية).

ومازالت الجهود المصرية تتسارع من أجل تعزيز الاستثمار الصناعي وتعميق التصنيع المحلي عبر تعزيز دور المدن والمناطق الصناعية، ففي الفترة الأخيرة تمت الموافقة على إلزام المستثمرين في جميع المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية بإنشاء جمعية مستثمرين لكل منطقة صناعية، يتم تشكيلها من مستثمري المنطقة على أن تتولى إدارة المنطقة الصناعية والإشراف على كافة شؤونها الداخلية بالإضافة إلى استهداف قيام المستثمرين على مساحات كبيرة بإقامة محطة طاقة جديدة ومتجددة كطاقة الرياح أو الطاقة الشمسية لتقليل الاعتماد على الشبكات الرئيسة للطاقة التقليدية التي توفرها الدولة للمنشآت الصناعية بما يسهم في استدامة الطاقة للمصانع.

مؤشرات عالمية

لفت التقرير إلي دور الصناعة في الاقتصاد العالمي حيث تسهم بشكل كبير في إنتاج السلع والخدمات وتوفير فرص العمل ودفع النمو الاقتصادي، ومنذ الثورة الصناعية وما تبعها من تطورات تكنولوجية سريعة أصبحت الصناعة تمثل جزءًا كبيرًا من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول بحسب التقرير السنوي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الصادر في ديسمبر ٢٠٢٣، قد شكلت الصناعة أكثر من خُمس الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٢، من ناتج قطاع الصناعة على الجزء الأكبر وقد استحوذ التصنيع على ٧٨,٥٪ وهو ما يعادل ١٥ تريليون دولار أمريكي، أما النسبة الأخرى المتبقية ٢١,٥٪ فيمثلها قطاع التعدين والمرافق بنحو ٤,١ تريليونات دولار أمريكي، وقد تراوح معدل النمو السنوي للقيمة المضافة إلى قطاع الصناعة على مستوى العالم بين (-١,٩٪ إلى ٧,٢٤٪) خلال الفترة (٢٠١٣- ٢٠٢٣)، مسجلا أقل قيمة في تلك الفترة في عام ٢٠٢٠ متأثرًا بتداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي فترة إغلاق الاقتصادات، وأعلى قيمة في عام ٢٠٢١ مع بدء التعافي من الجائحة وذلك وفقًا للبنك الدولي.

ومن حيث أعلى عشر دول في نشاط التصنيع حول العالم في الوقت الراهن فمن الملاحظ أن الدول الصناعية تتنافس باستمرار على الصدارة كالصين والولايات المتحدة الأمريكية، كما تضمنت القائمة عددًا من الاقتصادات الناشئة حيث جاءت الصين في صدارة الدول الصناعية بحصة ٣١,٦٪ من إجمالي التصنيع العالمي تليها الولايات المتحدة الأمريكية بحصة ١٥,٩٪ ثم اليابان ٦,٥٪ وألمانيا ٤,٨٪ والهند ٢,٩٪ وكوريا الجنوبية ٢,٧٪ وروسيا وإيطاليا ١,٨٪ لكل منهما والمكسيك وفرنسا ١,٧٪ لكل منهما، وذلك وفقًا لقاعدة بيانات موقع «World Population Review»، لعام ٢٠٢٤.

ويحسب إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تقريرها الربع سنوي بعنوان: "الإنتاج العالمي للتصنيع" والصادر في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٤، جاءت اليابان كأعلى الاقتصادات المصنعة من حيث معدل نمو نشاط التصنيع والذي سجل ٢,٧٪ تليها الصين كأكبر دولة في نشاط التصنيع حول العالم وبلغ معدل نمو نشاط التصنيع بها ١,٥٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤ مقارنة بالربع الأول من العام نفسه، ثم جمهورية كوريا الجنوبية بمعدل نمو بلغ ١,٤٪ .

رضوى عبدالله

العلاوة السنوية وحظر السخرة والمحاكم العمالية .. نصوص مهمة في قانون العمل الجديد

إعفاء العمال والتلمذة الصناعية والصبية المتدرجين من الرسوم والمصاريف القضائية وأتعاب المحاماة في جميع مراحل التقاضي

واصل مجلس النواب خلال الأيام الماضية ، مناقشة مشروع قانون العمل الجديد المقدم من الحكومة، وأقر المجلس المواد المنظمة لانتهاء عقد العمل، بأن ينتهي عقد العمل محدد المدة بانقضاء مدته، فإذا استمرت علاقة العمل لمدة تزيد على خمس سنوات، جاز لأي من طرفي العقد إنهاؤه، بشرط إخطار الطرف الآخر كتابة قبل الانتهاء بثلاثة أشهر، فإذا كان الإنهاء من جانب صاحب العمل، استحق العامل مكافأة تعادل أجر شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة، وإذا أبرم عقد العمل لإنجاز عمل معين، انتهي العقد بإنجاز هذا العمل، ويجوز تجديده باتفاق صريح بين طرفيه، وذلك لعمل أو أعمال أخرى مماثلة، فإذا انتهى العقد المبرم لإنجاز عمل معين واستمر طرفاه في تنفيذه، اعتبر ذلك تجديدا منهما لهذا العقد لعمل، أو لأعمال أخرى مماثلة.

وإذا كان عقد العمل غير محدد المدة، جاز لأي من طرفيه إنهاؤه، بشرط أن يخطر الطرف الآخر كتابة قبل الإنهاء بثلاثة أشهر، فإذا كان الإنهاء من جانب صاحب العمل لسبب غير مشروع، كان للعامل الحق في تعويض ما أصابه من ضرر بسبب هذا الإنهاء، لا يقل عن أجر شهرين عن كل سنة، ولا يخل ذلك بحق العامل في المطالبة بباقي حقوقه المقررة قانونا.

وألزم كلا الطرفين بإخطار الطرف الآخر برغبته في الإنهاء لترتيب أوضاعه وعدم تعطيل العمل بالمنشأة، وإذا أنهى صاحب العمل عقد العمل غير محدد المدة دون إخطار، أو قبل انقضاء مهلة الإخطار، التزم بأن يؤدي للعامل مبلغ يعادل أجره عن مدة المهلة، أو الجزء الباقي منها.

كما أقر المجلس مواد تنظم استقالة العامل، وأكدت على حكم اعتبار العامل مستقيلا من العمل إذا تغيب دون مبرر مشروع أكثر من عشرين يومًا متقطعة خلال السنة الواحدة، أو أكثر من عشرة أيام متتالية على أن يسبق ذلك إنذاره بخطاب موصى عليه بعلم الوصول من صاحب العمل، أو من يمثله للعامل عند غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى، وخمسة أيام في الحالة الثانية .

ووافق المجلس على بعض الأحكام المستحدثة التي جاءت لتعالج قيام بعض أصحاب الأعمال بإجبار العامل على التوقيع على استقالة عند تحرير العقد والاحتفاظ بها عند الحاجة إليها، حيث أقر مشروع القانون أنه لا يعتد باستقالة العامل إلا إذا كانت مكتوبة وموقعة منه، أو من وكيله الخاص ومعتمدة من الجهة الإدارية المختصة، كما أنه لا تنتهي خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة، وللعامل المستقيل أو وكيله الخاص العدول عن استقالته خلال المدة المذكورة على أن يكون هذا العدول مكتوبًا ومعتمدًا من الجهة الإدارية، وفي هذه الحالة تعتبر الاستقالة كأن لم تكن .

حظر الفصل التعسفي و ضمانات لحماية حقوق العامل وضوابط صارمة لعدم إنهاء عقد العمل قبل انتهاء المدة..

كما وافق على مواد تجيز للعامل إنهاء العقد إذا أخل صاحب العمل بالتزام من التزاماته الجوهرية الناشئة عن هذا القانون، أو عقد العمل الفردي أو الجماعي، أو لائحة النظام الأساسي للمنشأة، أو إذا وقع على العامل، أو أحد ذويه اعتداء من صاحب العمل، أو ممن يمثله.

ووافق "النواب" على نصوص تحدد أقل سن للتقاعد وهو ستون سنة، وأجازت لصاحب العمل إنهاء العقد إذا بلغ العامل سن الستين، ما لم يكن العقد محدد المدة، وكانت مدته تمتد إلى ما بعد بلوغه هذه السن، وفي هذه الحالة لا ينتهي العقد إلا بانقضاء مدته.

ويطبق فيما يتعلق بسن استحقاق المعاش، ويحق العامل في الاستمرار في العمل بعد بلوغه هذه السن لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش أحكام قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات.

ونظم مشروع القانون أحكام المكافأة للعاملين بعد سن الستين مكافأة بواقع أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى من الخدمة، وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية لها، وذلك إذا لم تكن له حقوق عن هذه المدة وفقا لأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المنصوص عليها في قانون التأمين الاجتماعي، وتستحق هذه المكافأة عن سنوات الخدمة السابقة على سن الثامنة عشرة وذلك للمتدرج، والعامل عند بلوغ هذه السن، وتحسب المكافأة على أساس آخر أجر كان يتقاضاه العامل أو المتدرج حسب الأحوال، وتصرف المكافأة في حالة استحقاقها للوفاة وفقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات.

وكذلك أقر مجلس النواب باب المحاكم العمالية، حيث وضع مشروع القانون نصوصًا تتيح وتحقق عدالة ناجزة في شأن الدعاوى العمالية، بداية من النص على إنشاء أكثر من محكمة عمالية في دائرة المحكمة الابتدائية وإعطاء السلطة لرئيس المحكمة الابتدائية لإنشاء أكثر من محكمة خاصة لهذه المحكمة في مناطق الأكثر كثافة عمالية، واستحدث اختصاص المحكمة العمالية نوعيًا بالنظر في كافة المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين واللوائح المنظمة لعلاقات العمل، واختصاص المحكمة العمالية بالنظر في الدعاوى المتعلقة بحقوق العمال التأمينية والمنتفعين عنهم، وكذا تلك الدعاوى المتعلقة بالمنظمات النقابية العمالية وتشكيلاتها، وكذلك الجنح والمخالفات الناشئة عن القوانين العمالية والتأمينية.

وأقر مجلس النواب المواد المتعلقة بعلاقات العمل الجماعية، ووافق على إنشاء وتشكيل المجلس الأعلى للتشاور الاجتماعي ويختص برسم السياسات القومية للحوار بين طرفي العملية الإنتاجية، وخلق بيئة محفزة على التشاور وإعداد دراسات، وتوصيات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وما يتصل بها، تيسير ودعم التشاور، والتعاون، والحوار بين الشركاء الاجتماعيين، والمساهمة في بلورة ميثاق اجتماعي بينهم، وإبداء الرأي في إعداد مشروعات القوانين المتعلقة بقوانين العمل، والمنظمات النقابية.

كما وافق مجلس النواب على المواد المنظمة للإضراب والإغلاق، وأكد أنه عملاً وتطبيقًا لما أورده الدستور أكد المشروع على حق العامل في الإضراب عن العمل دفاعًا عن مصالحهم المهنية، والاقتصادية، والاجتماعية، بعد استنفاذ طرق التسوية الودية للمنازعات، حيث وضع تعريفا دقيقا للإضراب وهو " اتفاق جميع العمال أو فريق منهم على التوقف عن أداء أعمالهم بمقر العمل للمطالبة بما يرونه محققا لمصالحهم المهنية والاقتصادية والاجتماعية، بعد تعذر التسوية الودية، في حدود الضوابط والإجراءات المقررة قانونًا «.

وأكد المشروع على وجوب إخطار كل من صاحب العمل، والجهة الإدارية المختصة قبل التاريخ المحدد للإضراب بعشرة أيام على الأقل، وحظر الإضراب، أو الدعوة إليه، أو إعلانه، بالمنشآت الحيوية التي تقدم خدمات أساسية للمواطنين والتي يترتب على توقف العمل فيها الإخلال بالأمن القومي كما حظر الدعوة للإضراب، أو إعلانه، في الظروف الاستثنائية.

وأبقى المشروع على حق صاحب العمل لضرورات اقتصادية الإغلاق الكلي، أو الجزئي للمنشأة أو تقليص حجمها بما قد يمس حجم العمالة بها، ويحظر على صاحب العمل التقدم بطلب الإغلاق الكلي، أو الجزئي للمنشأة، أو تقليص حجمها، أو نشاطها أثناء مراحل تسوية منازعات العمل الجماعية، كما يحظر عليه أن يتقدم بهذا الطلب بسبب أو أثناء إضراب العمال عن العمل.

وأقر مجلس النواب برئاسة المستشار الدكتور حنفي جبالي الأحكام العامة بمشروع قانون العمل الجديد والواردة بالمواد من ٣ إلى ١٥ والتي تشمل المبادئ الرئيسية التي يبنى عليها القانون باقي أحكامه، وتعد مرجعًا لكافة الأحكام عند اللبس أو الغموض، وهي القواعد التي يحظر على المخاطبين بأحكام القانون مخالفتها لتعلقها بالنظام العام وارتباطها به.

وتشمل تلك الأحكام النص في المادة (٣) على أن هذا القانون هو "القانون العام" الذي يحكم كافة علاقات العمل، وذلك للتضييق من الحالات التي تخرج عن نطاق سريانه من ناحية، ولضرورة وجود نصوص عامة حاكمة لكافة علاقات العمل عند خلو تشريعاتها الخاصة من تنظيم وقائع معينة، من ناحية أخرى، وهو حكم يخرج كافة التشريعات المصرية الأخرى عن التعرض لعلاقات العمل، وبذلك ينحصر الاختصاص بنظر كافة المنازعات الناشئة عن علاقات العمل إلى أحكام هذا القانون، سواء كانت هذه المنازعات فردية أم جماعية مع ضرورة لفت الانتباه إلى أنه حالة خلو قانون العمل من تنظيم أمر معين فإن الأحكام الواردة في القانون المدني تعتبر واجبة التطبيق باعتباره التشريع ذا الولاية العامة للعلاقات التعاقدية، والخاصة.

وحظر مشروع القانون في المادة (٤) تشغيل العمال سخرة وذلك تطبيقًا لنص المادة رقم (١٢) من الدستور والتي نصت على "..... ولا يجوز إلزام أي مواطن بالعمل جبرًا، ....."، ويتماشى بذلك مع معايير العمل الدولية، كما استحدث المشروع حظر التحرش أو التنمر أو ممارسة أي عنف لفظي أو جسدي أو نفسي على العامل أو العاملة وذلك تماشيًا مع الاتفاقيات الدولية وخلق بيئة عمل آمنة يتوافر فيها شروط وظروف العمل اللائق.

واستحدث مشروع القانون في المادة (٥) حظر التمييز في التدريب، أو الإعلان عن الوظائف أو شغلها أو شروط وظروف العمل بسبب اختلاف الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين، أو العقيدة، أو الانتماء السياسي، أو النقابي، أو الموقع الجغرافي، أو الإعاقة، أو لأي سبب آخر وكان ذلك تطبيقا لنص المادة رقم (٥٣) من الدستور والتي نصت على أن "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، والجنس، أو الأصل "، فالمساواة بين العمال قاعدة أساسية وإن لم يجر بها نص كما رددته أحكام المحكمة الدستورية العليا.

وأبقى المشروع على حكم توقيع البطلان على كل شرط أو اتفاق يخالف أحكام هذا القانون، وإن كان سابقًا على العمل به، ما دام تضمن انتقاصًا من حقوق العمال المقررة فيه.

واستحدث توسعًا في تطبيق هذا الحكم ليشمل أحقية العمال في المزايا التي يحصلون عليها، في حالة تغير الكيان القانوني للمنشأة، أو انتقال ملكيتها بأي طريقة كانت.

ونصت المادة (٦) على أن يقع باطلاً كل شرط أو اتفاق يخالف أحكام هذا القانون، ولو كان سابقا على العمل به، إذا تضمن انتقاصا من حقوق العامل المقررة فيه، أو إبراء من حقوق العامل الناشئة عن عقد العمل خلال مدة سريانه، أو خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهائه، ويستمر العمل بأية مزايا أو شروط أفضل تكون مقررة، أو تقرر في عقود العمل الفردية، أو الجماعية أو الأنظمة الأساسية، أو غيرها من لوائح المنشأة، أو بمقتضى العرف، كما يسري ذلك في حالة تغيير الكيان القانوني للمنشأة، أو انتقال ملكيتها.

وأعفى مشروع القانون في المادة (٧) العمال والصبية المتدرجين وعمال التلمذة الصناعية، أو المستحقين عن هؤلاء، من الرسوم والمصاريف القضائية، وأتعاب المحاماة في جميع مراحل التقاضي الدعاوى الناشئة عن كل المنازعات المتعلقة بأحكام هذا القانون، وللمحكمة في جميع الأحوال أن تشمل حكمها بالنفاذ المعجل وبلا كفالة، كما أعفاهم من ضريبة الدمغة عن كل الشهادات، والصور التي تعطى لهم والشكاوى، والطلبات التي تقدم منهم، تطبيقا لأحكام هذا القانون.

واستحدث المشروع ضرورة أن يحدد القرار أو الحكم الصادر بحل المنشأة أو تصفيتها، أو إغلاقها أو إفلاسها، أجلًا للوفاء بحقوق العاملين، وتتولى الجهة الإدارية المختصة متابعة الوفاء بتلك الحقوق، ويكون لها أن تنوب عن ذوي الشأن في اتخاذ الاجراءات اللازمة للتحقق من تمام الوفاء بها في الأجل المحدد

وأبقى المشروع على حكم العلاوة السنوية الدورية ولكنه عدل طريقة احتساب الحد الأدنى للعلاوة وربطها بالأجر التأميني وهو ألا تقل عن نسبة (٣٪) من الأجر التأميني الذي تحسب على أساسه اشتراكات التأمينات الاجتماعية وهو ما يعادل ٧٪ من الأجر الأساسي الذي تحسب على أساسه الاشتراكات التأمينية في قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حيث إن قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد حدد عناصر أجر الاشتراك بطريقة مختلفة عما هي عليه في القانون الملغي وقد قامت الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بدراسة النسبة الموازية لنسبة ٧٪ المنصوص عليها في قانون العمل الحالي رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وما يعادلها في حساب أجر الاشتراك التأميني الجديد في قانون التأمينات الاجتماعية وأسفرت الدراسة عن أن النسبة المعادلة هي (٢,٧ ٪) وقد تم جبرها إلى ٣٪ وبناء على ذلك فإن النسبة المقررة في مشروع القانون تزيد على نسبة ٧٪ المقرة في القانون الحالي.

حيث نصت المادة (١٢) على أنه يستحق العاملون الذين تسري في شأنهم أحكام هذا القانون علاوة سنوية دورية في تاريخ استحقاقها لا تقل عن (٣٪) من الأجر التأميني، وتستحق تلك العلاوة بانقضاء سنة من تاريخ التعيين، أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة.

وفي حالة تعرض المنشأة لظروف اقتصادية يتعذر معها صرف العلاوة الدورية المشار إليها، يعرض الأمر على المجلس القومي للأجور للبت في تخفيضها أو الإعفاء منها وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ عرض الأمر عليه.

و فوض مشروع القانون الوزير المختص في تحديد المقصود بالجهات الإدارية المختصة بتطبيق أحكام هذا القانون، ويتفق هذا التفويض مع متطلبات المرونة العملية في تحديد الجهة الإدارية التي تختلف باختلاف الأعمال المناطة بها واختلاف وتغير الهيكل الإداري للجهة.

محمد محيي الدين

مصر والمغرب تواصلان تعزيز "المرحلة الجديدة" من العلاقات الاقتصادية بين البلدين

العلاقات التجارية تعود لطبيعتها بعد زيارة وفد اقتصادي مصري للرباط وانتهاء أزمة احتجاز البضائع

خطوات متسارعة بدأتها مصر والمغرب لتعزيز تعاونهما الاقتصادي بعد حل الخلافات التجارية مؤخرا ، حيث أعلن السفير نزار أبو إسماعيل، رئيس مجلس الأعمال المصري المغربي، عن إطلاق منصة رقمية تفاعلية مما سيسهم في ربط المستثمرين من البلدين، وتبادل الفرص التجارية بسهولة، مضيفا أن تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين مصر والمغرب أصبح ضرورة ملحة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية.

أضاف "أبو إسماعيل"، أنه يتم تنظيم زيارات استثمارية وملتقيات اقتصادية دورية سيساعد في خلق بيئة أعمال مرنة ومستدامة تدعم الابتكار وتعزز التجارة البينية.

ولفت إلى أن العلاقات التجارية بين مصر والمغرب عادت لطبيعتها، وأصبحت الصادرات المصرية تدخل المغرب بشكل منتظم، وكذلك الصادرات المغربية تدخل بشكل طبيعي، وبدأ مجلس الأعمال المصري المغربي في إنشاء شركات مصرية بالمغرب، وهناك مشاريع مشتركة في طور الاتفاق النهائي سيتم الإعلان عنها قريبا.

من جانبها قالت أميمة لعميم، متخصصة في القطاع المصرفي في المغرب، إنه في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المنطقة العربية، تبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الدول العربية لخلق فرص جديدة وتمكين الشباب، الذين يمثلون العمود الفقري للمستقبل.

و أكدت "لعميم"، أنه تم تقديم عرض بعنوان بناء الجسور: أفكار استراتيجية لتمكين الشباب والتعاون الاقتصادي بين المغرب ومصر، يهدف إلى تعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية بين البلدين، مع التركيز على تمكين الشباب، ودعم الابتكار، وخلق فرص مستدامة للنمو.

وكشفت عن أحد أبرز المقترحات التي تم طرحها، والتي تتمثل في إنشاء منصة رقمية تفاعلية تربط بين المستثمرين المغاربة والمصريين، وستوفر هذه المنصة قاعدة بيانات محدثة للمشاريع والشركات، بالإضافة إلى إمكانية عقد اجتماعات افتراضية لتسهيل التواصل دون الحاجة إلى السفر، كما ستستخدم المنصة الذكاء الاصطناعي لتقديم توصيات استثمارية مخصصة، مما يسهم في كشف فرص استثمارية جديدة بين البلدين.

أضافت لعميم أنه تم أيضًا اقتراح برنامج لتنظيم زيارات استثمارية ميدانية لقطاعات استراتيجية ذات إمكانات عالية في كلا البلدين ، بالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء برامج تمويل ومراكز ابتكار لدعم المشاريع الناشئة، مع توفير برامج إرشادية يقدمها خبراء من الصناعة لمساعدة الشباب على تطوير أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع ناجحة.

وأكدت أنه في إطار تعزيز الحوار الاقتصادي بين المغرب ومصر، تم اقتراح تنظيم منتدى استثماري نصف سنوي يضم متحدثين رئيسيين من قطاعات متنوعة، حيث سيتم مناقشة القضايا الاقتصادية الرئيسية وتبادل الأفكار حول سبل تعزيز التعاون الثنائي.

الأعمال المصري المغربي يعلن عن إنشاء منصة رقمية لتعزيز الاستثمار بين البلدين

وفي إطار دعم المناطق الريفية، أكدت لعميم أنه تم اقتراح مبادرة مشتركة للتنمية الريفية بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية ، و ستشمل هذه المبادرة تدريب المجتمعات المحلية على تقنيات الزراعة الحديثة والطاقة المتجددة، بالإضافة إلى تأمين التمويل من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص.

وأكدت لعميم أنه تم تخصيص جزء كبير من العرض لتمكين الشباب، حيث تم اقتراح برنامج جسر الشركات الناشئة لتشجيع التبادل الريادي بين الشباب المغاربة والمصريين. كما سيتم إنشاء منصة إلكترونية للتجارة المباشرة تمكن الشباب من بيع منتجاتهم وخدماتهم بشكل مباشر، مما يعزز روح المبادرة لديهم.

تطورات مهمة

شهدت العلاقات التجارية بين مصر والمغرب تطورًا مهمًا بعد زيارة الوفد التجاري المصري إلى الرباط الأسبوع قبل الماضي، التي أسست لمرحلة جديدة تهدف إلى تقليص الفجوة التي تميل فيها كفة الميزان التجاري لصالح الصادرات المصرية.

جاءت هذه الزيارة عقب تعليق دخول البضائع المصرية للموانئ المغربية لأسابيع، مما أثار قلق المستثمرين ورجال الأعمال في البلدين.

وأوضح رئيس الكونفدرالية المغربية للمصدرين حسن السنتيسي في تصريحات إعلامية ، أن مصر لم تلتزم ببنود اتفاقية أغادير، إذ قامت بتصدير منتجات غير محلية المنش

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة السابعة عشر • الاحد 16 مارس 2025 • العدد 785

QNB مصر يتعاون مع "الإسكان" لدعم التمويل العقاري حتى ١٠ مليارات جنيه

قام QNB مصر بتوقيع بروتوكول تعاون جديد مع صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري بقيمة ٥ مليارات جنيه سيتيح للعملاء فرصة الحصول على قروض عقارية لتمويل وحدات سكنية مستدامة بشروط ميسرة وأسعار فائدة مدعمة وأقساط شهرية تتناسب مع جميع الشرائح.
وبهذه الخطوة، سيرتفع إجمالي قيمة التمويلات العقارية المقدمة من البنك إلى الصندوق من ٥ مليارات جنيه مصري إلى نحو ١٠ مليارات جنيه ، بما سيساهم في دعم خطط التمويل العقاري ومبادرات البنك المركزي المصري التي تستهدف محدودي ومتوسطي الدخل.
وأشار البنك إلى ما حققه البنك من نموّ ملحوظ خلال عام ٢٠٢٤ في حجم القروض العقارية الخاصة بمحدودي ومتوسطي الدخل ضمن مشروعات الصندوق وصل إلى ٣٧٪ حيث تجاوز إجمالي القروض ٥ مليارات جنيه مصري استفاد منها أكثر من ٣١ ألف عميل.

بوازع من المسئولية المجتمعية ودعمًا للأسر المصرية الأولى بالرعاية..

بنك مصر يوزع ١٠٠ ألف كرتونة غذائية ضمن مبادرة "كرتونة الخير" خلال رمضان

في إطار التزامه بالمسؤولية المجتمعية، يشارك بنك مصر في مبادرة "كرتونة الخير" خلال شهر رمضان، حيث يقوم بتوزيع نحو ١٠٠ ألف كرتونة غذائية على الأسر الأكثر احتياجًا في مختلف محافظات الجمهورية.
تأتي هذه الخطوة بالتعاون مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني، مثل صندوق تحيا مصر، بنك الطعام المصري، مؤسسة مصر الخير، جمعية الأورمان، ومؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع.

مساهمة فعالة في الأمن الغذائي

تسعى المبادرة إلى التخفيف من الأعباء الاقتصادية على الأسر المستحقة خلال شهر رمضان، من خلال توفير كراتين تحتوي على مواد غذائية أساسية، مما يعزز الأمن الغذائي ويدعم الفئات الأكثر احتياجًا.

مشاركة الموظفين في العمل التطوعي

حرص بنك مصر على إشراك موظفيه في هذه المبادرة عبر جهود تطوعية، تضمنت المساهمة في تعبئة الكراتين وتوزيعها بالتعاون مع المؤسسات الخيرية، مما يعكس روح التكافل والتعاون بين مختلف فئات المجتمع.

التزام برؤية مصر ٢٠٣٠

تندرج هذه المبادرة ضمن استراتيجية البنك لتعزيز التنمية المستدامة، من خلال تفعيل الشراكات بين القطاعات المختلفة، وتحسين جودة الحياة للمواطنين، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية والرخاء للمجتمع.

بنك saib يعين عضوين غير تنفيذيين بمجلس إدارته بعد موافقة المركزي

أعلن بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (saib) عن تعيين محمد أنسي البشوتي والسيد عبد الخالق فرج الوزير كأعضاء غير تنفيذيين بمجلس إدارة البنك، ممثلين عن شركة المقاولون العرب للاستثمارات، وذلك بعد موافقة البنك المركزي المصري.

موافقة البنك المركزي ورئاسة الوزراء

أشار البنك إلى أن البنك المركزي المصري وافق على تعيين محمد أنسي البشوتي في ٢٥ يونيو ٢٠٢٤، والسيد عبد الخالق فرج الوزير في ٧ أكتوبر ٢٠٢٤، على أن يتم استيفاء موافقة رئاسة مجلس الوزراء للجمع بين عملهما التنفيذي في شركة المقاولون العرب وعضويتهما بمجلس إدارة saib.
وقد صدرت الموافقة من رئاسة الوزراء بقرار رقم (٨٠٩) لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ١١ مارس ٢٠٢٥.

نبذة عن محمد أنسي البشوتي

يتمتع محمد أنسي البشوتي بخبرة واسعة في التمويل والمحاسبة، ويشغل حاليًا منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة المقاولون العرب (عثمان أحمد عثمان وشركاه)، وعضو مجلس إدارة كل من:
شركة المقاولون العرب للاستثمارات
شركة الوادي الأخضر للاستثمار والتنمية
كما شغل العديد من المناصب القيادية، أبرزها:
عضو مجلس إدارة شركة المقاولون العرب (مايو ٢٠١٢ - ديسمبر ٢٠٢٣)
مدير عام الشؤون المالية والإمداد بالمقاولون العرب (٢٠١١ - ٢٠١٢)
نائب مدير الإدارة العامة للشؤون المالية والإمداد (٢٠٠٧ - ٢٠١١)
مدير إدارة متابعة الاستثمار والدراسات الاقتصادية (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧)
كما تولى عضوية مجالس إدارات عدة شركات، منها:
بنك قناة السويس
شركة الصالحية للاستثمار والتنمية
شركة المستقبل للتنمية العمرانية
المركز الطبي للمقاولون العرب
شركة قناة السويس لإصلاح وصيانة السيارات
شركة اليو مصر

نبذة عن عبد الخالق فرج الوزير

يمتلك السيد عبد الخالق فرج الوزير أكثر من ٢٧ عامًا من الخبرة في التشييد والبناء، وإدارة المشاريع الكبرى. يشغل حاليًا منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة المقاولون العرب (عثمان أحمد عثمان وشركاه).
كما شغل عدة مناصب قيادية، منها:
عضو مجلس إدارة شركة المقاولون العرب (إبريل ٢٠٢٣ - أغسطس ٢٠٢٤)
عضو مجلس إدارة شركة النهضة للأسمنت
عضو مجلس إدارة شركة قناة السويس لتأمينات الحياة (منذ أغسطس ٢٠٢٣ حتى الآن)

تعزيز الحوكمة والخبرات بمجلس إدارة بنك saib

يأتي تعيين البشوتي والوزير ضمن استراتيجية بنك saib لتعزيز الخبرات المهنية والإدارية في مجلس الإدارة، بما يدعم توجهات البنك في تحقيق النمو المستدام والتوسع الاستثماري

«الإمارات دبي» يوقع اتفاقية تمويل بقيمة ٣ مليارات جنيه مع الهيئة القومية للأنفاق

أعلن بنك الإمارات دبي الوطني – مصر عن توقيع اتفاقية تمويل بقيمة ٣ مليارات جنيه مع الهيئة القومية للأنفاق، بهدف تقديم تسهيلات ائتمانية طويلة الأجل لدعم مشروعات تطوير النقل العام في مصر.
يأتي هذا التمويل في إطار استراتيجية البنك الهادفة إلى دعم القطاعات الحيوية، تماشيًا مع رؤية الدولة في تعزيز وسائل النقل الحديثة والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
وقع الاتفاقية كل من تامر راغب، رئيس قطاع الائتمان والمؤسسات المالية ببنك الإمارات دبي الوطني – مصر، والمهندس طارق حامد جويلي، رئيس الهيئة القومية للأنفاق، وذلك بحضور معاذ هاشم، رئيس قطاع ائتمان الشركات الكبرى في بنك الإمارات دبي الوطني – مصر، منى أسامة، رئيس قطاع التمويل والقروض المشتركة ببنك الإمارات دبي الوطني – مصر، وهايدي طارق، مدير أول بقطاع ائتمان الشركات الكبرى ببنك الإمارات دبي الوطني – مصر.
ويُعد هذا التمويل تأكيداً على دور بنك الإمارات دبي الوطني – مصر في دعم المشروعات القومية الكبرى، واستناداً إلى استراتيجيته الهادفة إلى تحفيز النمو الاقتصادي بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠.
وتمثل هذه الاتفاقية خطوة استراتيجية نحو تطوير قطاع النقل، تعزيز كفاءته، وإحداث نقلة نوعية في منظومة المواصلات، مما يسهم في الارتقاء بجودة حياة المواطنين.
ويؤكد توقيع هذه الاتفاقية التزام البنك القوي بدعم خطط الدولة الطموحة لتطوير البنية التحتية، انطلاقا من إيمانه العميق بأن الاستثمار في مشروعات النقل يُعد ركيزة أساسية لتحقيق تأثير اقتصادي إيجابي وملموس، وتعزيز التنمية المستدامة بما يعود بالنفع على المجتمع ككل. كما يحرص البنك على تقديم حلول تمويلية مبتكرة تسهم في تطوير مشروعات النقل العام، دفع عجلة الاقتصاد، وتعزيز مسيرة التنمية في مصر.
تأتي هذه الاتفاقية في إطار جهود بنك الإمارات دبي الوطني – مصر المتواصلة لدعم القطاعات الاستراتيجية، خاصة قطاع النقل والمواصلات، الذي يُعد عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية الشاملة. ويواصل البنك تقديم مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات الائتمانية، بما في ذلك القروض قصيرة وطويلة الأجل، انطلاقاً من إيمانه العميق بدور القطاع المصرفي في دعم عجلة النمو الاقتصادي.

وصل إلي ١٢,٥% بمعدل يفوق التوقعات

مصر تهزم التضخم.. ومحللون: أسعار الفائدة بمفردها لن تجدي في تحقيق المستهدفات المطلوبة

معدل التضخم يسجل انخفاضا للشهر الرابع علي التوالي ويصل إلى 12,5% في فبراير 2025 مقارنة بـ23,2% في يناير الماضي

خبراء يرجعون الانخفاض إلى تأثير سنة الأساس المقارن بها من العام الماضي

كشف البنك المركزي عن تراجع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ١٠٪ في فبراير ٢٠٢٥، مقابل ٢٢,٦٪ في يناير ٢٠٢٥.
وسجل معدل التغير الشهري في الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلكين، الذي يعده البنك المركزي المصري، ١,٦٪ في فبراير ٢٠٢٥، مقابل ١٣,٢٪ في فبراير ٢٠٢٤، و١,٧٪ في يناير ٢٠٢٥.
فيما أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تراجع معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية إلى ١٢,٥٪ في فبراير ٢٠٢٥، مقارنة بـ٢٣,٢٪ في يناير الماضي، ليسجل انخفاضًا للشهر الرابع على التوالي بعد أن بلغ ٣٦٪ في فبراير ٢٠٢٤ ، كما سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ٢٤٦,٨ نقطة، مما يعكس تحسنًا واضحًا في مؤشرات الأسعار.
وهبط معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية خلال فبراير الماضي وللشهر الرابع على التوالي ليسجل ١٢,٥٪، مقابل ٢٣,٢٪ في يناير السابق، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والتي أشارت إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع معدل التضخم الشهري ليسجل ١,٤٪ خلال شهر فبراير الماضي، مقابل ارتفاع قدره ١,٦٪ خلال يناير السابق.
وكان معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية قد سجل ٣٦٪ خلال شهر فبراير من العام الماضي.
وفيما بدأ التضخم يتراجع تدريجيًا منذ أشهر في مصر، يقول خبراء إن الانخفاض الحاد من ٢٣,٢٪ في يناير وفقًا لـ"الإحصاء" ، يعود إلى حد كبير إلى تأثير سنة الأساس.
و قال الخبير الاقتصادي والمتخصص في سوق رأس المال وائل النحاس: "يبدو التضخم أقل لأننا نقارنه بالزيادات الكبيرة في الأسعار التي حدثت العام الماضي" عندما بلغ التضخم ٣٦٪.
وفي أوائل العام الماضي، أدى النقص الشديد في العملات الأجنبية إلى خلق أزمة سوق موازية في الاقتصاد المصري المعتمد على الواردات، مع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية يومًا بعد يوم في المدن الكبرى.
وبعد أحدث خفض لقيمة عملتها في مارس ٢٠٢٤، بدأت القاهرة على ما يبدو الخروج من الأزمة بخطة إنقاذ تزيد على ٥٠ مليار دولار في شكل قروض وصفقات استثمارية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والإمارات العربية المتحدة.
ومنذ فبراير ٢٠٢٢ خسر الجنيه المصري أكثر من ٦٠٪ من قيمته، بينما بلغ التضخم ذروته عند نحو ٤٠٪ في أغسطس ٢٠٢٣.
ونفذت الحكومة عددًا من الإصلاحات امتثالًا لاتفاق مع صندوق النقد الدولي رفع قيمة قرض ممنوح لمصر من ثلاثة مليارات دولارات إلى ثمانية مليارات دولار، بينها ثلاث زيادات في أسعار الوقود العام الماضي.
وكان استطلاع للرأي أجرته رويترز الأسبوع الماضي، شمل ١٥ محللا، توقع تراجع معدل التضخم إلى متوسط ١٤,٥ بالمئة في فبراير ، وعلى أساس شهري، زادت الأسعار ١,٤ بالمئة في فبراير عن يناير.
وزادت أسعار الأغذية والمشروبات على أساس سنوي ٣,٧ بالمئة بعد أن زادت ٠,٢ بالمئة عن يناير.

تأثير سنة الأساس

وأرجع عدد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين أسباب انخفاض معدلات التضخم خلال شهر فبراير الماضي إلى تأثير سنة الأساس المقارن بها من العام الماضي، والتي شهدت ارتفاعًا كبيرًا، بالإضافة إلى انخفاض بعض أسعار السلع الأساسية، وتوفيرها بأسعار مخفضة في المجمعات الاستهلاكية.
وقال محمد أبو باشا، كبير الاقتصاديين في قطاع البحوث في "إي إف جي هيرميس"، أن تراجع معدلات التضخم جاء أفضل من توقعاتنا عند ١٣,٧٪، نتيجة لتأثير سنة الأساس مع الزيادات الكبيرة التي حدثت خلال فبراير ٢٠٢٤ نتيجة لتقلبات أسعار الصرف في السوق الموازية حينها، بالإضافة إلى أن الزيادات في أسعار الطعام والشراب على المستوى الشهري بين يناير وفبراير كانت منخفضة نسبيًا عما هو متوقع عادة خلال شهر رمضان المبارك، متوقعًا أن تتراوح معدلات التضخم بين ١٢ و١٣٪ خلال عام ٢٠٢٥.
و قال محمد حسن، العضو المنتدب لشركة "ألفا" لإدارة الاستثمارات المالية، إن تراجع التضخم يعود إلى تباطؤ جميع مكونات المؤشر ما عدا الأغذية والمشروبات التي ارتفعت بنسبة طفيفة، موضحًا أن هذا التراجع الكبير في معدل التضخم، والذي جاء دفعة واحدة، يعطي مؤشرًا إيجابيًا للقدرة على السيطرة على التضخم وتحسن الاقتصاد.
ورجح أن يتجه البنك المركزي إلى تخفيض سعر الفائدة خلال الاجتماع القادم بما يتراوح بين ١ و٢٪، وبالتالي نرى تحسنًا في الإنتاجية مع انخفاض تكاليف الفائدة، وهو ما سينعكس على البورصة بالإيجاب أيضًا.
وهو ما رجحه أيضًا شريف عوض، الخبير الاقتصادي والمصرفي، متوقعًا خفض أسعار الفائدة خلال اجتماع شهر أبريل القادم بنحو ٢٪ مع التراجع الكبير في معدلات التضخم.
وقرر البنك المركزي، في أول اجتماعاته للعام الحالي ٢٠٢٥، تثبيت أسعار الفائدة عند مستوياتها ٢٧,٢٥٪ للإيداع و٢٨,٢٥٪ للإقراض، وذلك بعد أن رفع أسعار الفائدة خلال العام الماضي بواقع ٨٠٠ نقطة أساس، بداية من اجتماع فبراير ٢٠٢٤، حين رفع أسعار الفائدة ٢٠٠ نقطة أساس، ثم تبعها بزيادة ٦٠٠ نقطة أساس في اجتماع مارس ٢٠٢٤ الاستثنائي.
وأرجع إبراهيم النمر رئيس قسم التحليل الفني في "النعيم القابضة" هذا الانخفاض إلى تأثير سنة الأساس واستقرار سعر الصرف، مضيفا أن التأثير الناجم عن تغيرات سعر الصرف كان محدودا على عكس ما شهدته السنوات القليلة الماضية، إلى جانب إجراءات اتخذتها الحكومة والبنك المركزي لضبط الأسواق.
وأضاف أن هذا التراجع في معدل التضخم قد يعطي متنفسا للبنك المركزي ويساعده على التفكير في خفض أسعار الفائدة، إذ يعطيه قدرة على المناورة مع الاقتراب من هدف معدل التضخم البالغ سبعة بالمئة.
ويرتفع التضخم منذ أوائل ٢٠٢٢ بعد بدء غزو روسيا لأوكرانيا الذي دفع مستثمرين أجانب إلى سحب مليارات من الدولارات من أسواق سندات الخزانة المصرية ، ووصل التضخم الأساسي إلى ارتفاع قياسي في سبتمبر ٢٠٢٣ مسجلا ٣٨ بالمئة.
و قال الباحث الاقتصادي ومحلل أسواق المال سمير رؤوف إن التضخم ما زال على مساره الهبوطي، بما يدعم خفض أسعار الفائدة بما بين نصف نقطة مئوية ونقطة مئوية كاملة، متوقعا المزيد من الانخفاضات خلال الشهور القليلة المقبلة لكلا التضخم وسعر الفائدة.
وارتفعت الأسعار لأسباب منها النمو السريع في المعروض النقدي. وتظهر بيانات البنك المركزي أن المعروض النقدي زاد بأعلى نسبة على الإطلاق بلغت ٣٢,١ بالمئة في عام حتى نهاية يناير.
وقبل عام خفضت مصر قيمة الجنيه بشكل حاد ورفعت أسعار الفائدة بمقدار ٦٠٠ نقطة أساس ووقعت حزمة دعم مالي موسعة بقيمة ٨ مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي مما ساهم في إعادة الماليات لنطاق السيطرة.

البنك المركزي: تراجع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى 10% في فبراير

وكشف الدكتور محمد عبد الوهاب، المستشار المالي والمحلل الاقتصادي، أن تراجع معدلات التضخم في مصر خلال فبراير ٢٠٢٥ يمثل مؤشرًا إيجابيًا يعكس تحسن الأداء الاقتصادي ، وأوضح أن هذا الانخفاض يعود إلى عدة عوامل رئيسية، أبرزها تأثير سنة الأساس، حيث شهدت الأسعار في فبراير ٢٠٢٤ ارتفاعًا كبيرًا، مما جعل معدلات التضخم الحالية تبدو أقل نسبيًا، كما ساهم استقرار أسعار السلع الأساسية، إلى جانب تدخلات الحكومة بطرح المنتجات بأسعار مخفضة في المجمعات الاستهلاكية، في الحد من الضغوط التضخمية.
وأشار عبد الوهاب إلى أن المبادرات الحكومية، مثل توفير المعارض والشوادر بالتعاون مع الغرف التجارية والأحزاب السياسية، لعبت دورًا محوريًا في استقرار الأسعار. وأضاف أن هذه المبادرات لم تقتصر على توفير السلع بأسعار عادلة، بل فرضت ضغوطًا على التجار لتخفيض الأسعار أو تثبيتها، مما أسهم في الحد من موجات الغلاء غير المبررة.
من جانبها توقعت الخبيرة المصرفية سهر الدماطي أن تقوم البنوك في مصر بتقليص عوائد شهادات الادخار المرتفعة ضمن خطة أوسع تشمل باقي الأوعية الادخارية، بعد قراءة التضخم المفاجئة الأسبوع الماضي .
وترى الدماطي أن البنك المركزي سيعطي البنوك الإذن بإيقاف شهادات الادخار ذات العائد غير المسبوق مع السماح بطرح شهادات ادخارية جديدة تلائم التغيرات.
وقالت إن شهادات الادخار في بنكي الأهلي ومصر بعائد ٢٧٪ و٣٠٪، مرشحه للإيقاف واستبدالها بشهادات جديدة بعائد منخفض نسبيا عن الحالية.
ورجح محمد عبد العال الخبير المصرفي، خفض البنك المركزي سعر الفائدة بنسبة ٣٪ وقد تصل إلى ٥٪ دفعة واحدة في اجتماعه المقبل.
وأرجع عبد العال التباطؤ في التضخم إلى ما يُعرف بـ تأثير سنة الأساس موضحا أن أن سنة الأساس تشير إلى الفترة الزمنية التي تُستخدم كنقطة مرجعية عند حساب التغيرات في المؤشرات الاقتصادية. فعندما يكون التضخم مرتفعًا بشكل غير عادي في سنة الأساس.
وأضاف أن التغيرات اللاحقة في الأسعار قد تبدو أقل حدة عند المقارنة بتلك السنة المرتفعة، بمعنى آخر، إذا شهدت الأسعار قفزة كبيرة في فبراير من العام الماضي، فإن أي ارتفاع معتدل في الأسعار خلال فبراير الحالي سيبدو أقل تأثيرًا عند قياس معدل التضخم السنوي.
وفيما يتعلق بتوقعات لجنة السياسة النقدية بشأن أسعار الفائدة، أكد عبد العال أن من السابق لأوانه الجزم بأي تحركات محتملة قبل الاجتماع المقرر انعقاده في ١٧ أبريل المقبل، وأشار إلى أن هناك متسعًا من الوقت لمراقبة معدل التضخم لشهر مارس، مما يتيح رؤية أوضح حول مدى استمرارية تباطؤ التضخم. وأضاف أنه من الأفضل انتظار سلسلة متسقة وواقعية من معدلات التضخم المنخفضة قبل اتخاذ قرارات تتعلق بتخفيف السياسة النقدية.

شكوك حول دور السياسة النقدية في كبح التضخم

كان مركز حلول السياسات البديلة قد نشر مؤخرا تحليلا عن دور السياسة النقدية في مواجهة كبح التضخم ، وخلص إلى أن البنوك المصرية كانت قد عقدت سلسلة من الاجتماعات لمناقشة إعادة تقييم أسعار الفائدة، وذلك بعد أن أبقى البنك المركزي المصري عليها دون تغيير للمرة السادسة على التوالي مع بداية العام الجاري . تأتي هذه الخطوة في ظل مخاوف من التأثير السلبي لارتفاع أسعار الفائدة على استثمارات القطاع الخاص، حيث يقلل هذا الارتفاع من فرص الحصول على الائتمان ويقلل من جاذبية النشاط الاقتصادي الإنتاجي مقارنة بشهادات الإيداع والادخار في البنوك.
و رفعت الحكومة المصرية أسعار الفائدة الاسمية مرارًا في محاولة لكبح جماح التضخم، وذلك في أعقاب التخفيضات المتتالية لقيمة الجنيه المصري، وتُعرف هذه السياسة باسم "استهداف التضخم"، حيث يُفترض أن رفع أسعار الفائدة يمتص السيولة الزائدة، ما يبطئ الطلب والإنفاق المفرط، ويخفف في النهاية من الضغوط التضخمية بسبب انخفاض السيولة أو المعروض النقدي. إلا أن هذه النتائج لم تكن واقع الحال في مصر، إذ تنخفض أسعار الفائدة أحيانًا عن معدل التضخم. في نوفمبر ٢٠٢٤، عندما بلغ معدل التضخم العام ٢٥,٥٤٪، كانت نسبة سعر الفائدة ١٧,٤٪ فقط. في مصر، يُعد التضخم شديد الحساسية لتقلبات سعر الصرف أكثر من تأثره بأسعار الفائدة، وهذه ليست ظاهرة فريدة، فكما يوضح الدكتور مدحت نافع -عضو اللجنة المعنية بالاقتصاد الكلي في المجموعة الاستشارية الدائمة لرئيس الوزراء- فإن "التضخم يستجيب لتغيرات أسعار الفائدة بشكل دقيق وسريع فقط في الاقتصادات ذات المرونة العالية" . علاوة على ذلك، وبسبب المخاوف المتزايدة من التضخم، لا تزال أسعار الفائدة المرتفعة غير جذابة للمدخرين المحتملين، حيث توفر عوائد حقيقية منخفضة أو حتى سلبية مقارنة بارتفاع أسعار العقارات أو الذهب. تضر أسعار الفائدة المقرضين المحتملين أكثر مما تكبح التضخم، وذلك في ظل غياب الأدوات المالية والأصول المالية المتعددة التي يمكنها استيعاب السيولة المتزايدة، وهذا هو الوضع الحالي في مصر. فعلى الرغم من رفع أسعار الفائدة، انخفض معدل الادخار في السنوات الأخيرة، من ١٢,٢٪ في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ١٠,٦٪ في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
و أدى تقنين الائتمان، إلى جانب السياسة النقدية -القائمة من الأساس على أسعار الفائدة المرتفعة- إلى تثبيط الاستثمار الخاص في مصر، ويتجلى تحدي جذب الاستثمار في الانخفاض المستمر في نسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص من إجمالي القروض، التي انخفضت من ٧٠,٦٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٤٥,٨٪ بحلول مايو ٢٠٢٤. تؤدي زيادة بنسبة ١٪ في الائتمان الخاص -على المدى الطويل- إلى زيادة بنسبة ٠,١٧٪ في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في مصر. ومع ذلك، فإن تكاليف الاقتراض، التي تعكس الضغوط التضخمية وتقلبات سعر الصرف، غالبًا ما تتجاوز العائد المتوقع على الاستثمار، ما يُثني الشركات عن الحصول على قروض لتمويل مشاريع إنتاجية، ويجعل الاستثمار "شبه مستحيل" وفقا للدكتور نافع.
وخلص تحليل السياسات البديلة إلى أنه ينبغي لمصر الابتعاد عن الاعتماد المفرط على السياسة النقدية كأداة رئيسية لمعالجة التضخم، وقد شكك خبراء، من بينهم صندوق النقد الدولي في فعالية هذا النهج. فعمليًا، حققت مصر نجاحًا محدودًا في استهداف التضخم، ما ينبغي أن يدفع صانعي القرار إلى معالجة نقاط الضعف الاقتصادية الكلية التي تؤدي إلى التضخم، ومن ثم إعطاء الأولوية لنهج أكثر مرونة في أسعار الفائدة، فهذا من شأنه المساعدة في تخفيف العبء على المستثمرين ويساعد في توجيه المدخرات بعيدًا عن الاستثمارات غير الإنتاجية، مثل: الذهب والعقارات، ويوجهها نحو الاستثمارات الإنتاجية.

ناصر..

بنك القاهرة يحصل على شهادة ISO 22301 لاستمرارية الأعمال للعام الثاني علي التوالي

نجح بنك القاهرة في الحصول على شهادة ISO ٢٢٣٠١ لنظام إدارة استمرارية الأعمال للعام الثاني على التوالي، مما يعكس التزامه بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية لضمان استمرار أعماله في مختلف الظروف

منهج وقائي لمواجهة الأزمات

يأتي هذا الإنجاز تتويجًا لجهود البنك في تطوير منهج استباقي يهدف إلى تحديد المخاطر والحد من تأثيرها، مع تعزيز الجاهزية لمواجهة الأحداث غير المتوقعة، مما يضمن استمرار تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة وتقليل فترات التوقف عن العمل

تصريحات قيادات البنك حول الإنجاز

أكد حسين أباظة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للبنك، أن هذا الإنجاز يعكس التزام البنك بحماية عملائه وموظفيه، مشيرًا إلى تبني البنك نهجًا استباقيًا في إعداد خطط الطوارئ وتحديثها باستمرار لضمان أعلى مستويات الجاهزية والاستجابة
من جانبها، أوضحت هالة القصار، رئيس مجموعة إدارة المخاطر، أن هذه الشهادة تؤكد قدرة البنك على إدارة المخاطر بفعالية، وتحسين جودة الخدمات وفقًا لأفضل المعايير الدولية
أما مصطفى خضر، رئيس قطاع مخاطر التشغيل، فقد شدد على أن هذا الإنجاز هو ثمرة الدعم المستمر من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى جهود فرق العمل، مما يعكس ثقافة العمل الجماعي داخل البنك

شهادة تعزز استدامة الأعمال

تجسد هذه الشهادة المرونة التنظيمية التي يتمتع بها بنك القاهرة في إدارة المخاطر وتعزيز استدامة أعماله، مما يعزز مكانته كأحد المؤسسات المصرفية الرائدة في المنطقة

مؤسسة التمويل الدولية تقرض "كازيون" ٣٠ مليون دولار لتوسيع نطاق عملياتها بالمغرب

تعمل مؤسسة التمويل الدولية على توسيع نطاق شراكتها مع مجموعة كازيون دعما لتطوير وتوسيع تجارة التجزئة في قطاع البقالة والمواد الغذائية في المغرب، بهدف توفير المواد الغذائية عالية الجودة، وخلق عشرات الآلاف من فرص العمل، خاصةً للشباب والنساء في المناطق الريفية في المغرب.
وسيساعد القرض المقدم من مؤسسة التمويل الدولية بقيمة ٣٠ مليون دولار إلى شركة كازيون على توسيع نطاق أنشطتها وعملياتها في المغرب، وزيادة سعة متاجر التجزئة والتخزين لديها، ومن المتوقع أن يؤدي هذا التوسع إلى توفير ٣ آلاف فرصة عمل.
وتأسست شركة كازيون مصر في عام ٢٠١٤، وأصبحت من كبرى محلات التجزئة لبيع مواد البقالة والمواد الغذائية بأسعار مخفضة، وليها أكثر من ١٠٠٠ فرع و٥ مراكز توزيع في ٢٢ محافظة، وتدير كازيون المغرب، التي تأسست في عام ٢٠٢٣، حاليا أكثر من ١٥٠ متجراً للبيع بالتجزئة بأسعار مخفضة ومركز توزيع واحد، وتقدم مجموعة متنوعة من مواد البقالة والسلع الغذائية بأسعار معقولة للمستهلكين ذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة، لا سيما في المناطق التي تعاني نقص الخدمات.
وسيدعم هذا المشروع تطوير سلسلة قيمة حديثة لقطاع التجزئة في المغرب وفق استراتيجية مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالاستثمار في قطاع التجزئة في أفريقيا دعما لسلامة الغذاء لن هم في أمس الحاجة إليه.
وتعليقا على ذلك، قال حسن هيكل، المؤسس والرئيس التنفيذي لكازيون: "نشعر بالفخر بتعميق شراكتنا طويلة الأمد مع مؤسسة التمويل الدولية، وغيرها من المؤسسات المالية العالمية"، وأضاف: "يعزز هذا القرض مركزنا كأكبر متجر لبيع مواد البقالة والمواد الغذائية بأسعار مخفضة على مستوى أفريقيا والمنطقة العربية من المغرب إلى السعودية، حيث نخدم أكثر من نصف مليون عميل يوميا، وسنظل ملتزمين بتوفير مواد البقالة والمواد الغذائية بأسعار ميسورة بهدف دعم مجتمعاتنا وتحقيق الازدهار والتميز لموظفينا في العمل".
بدوره، قال شيخ عمر سيلا، المدير الإقليمي لمؤسسة التمويل الدولية لشمال أفريقيا والقرن الأفريقي: "إن الحصول على السلع الأساسية الجيدة بأسعار ميسورة ضروري لضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل كسب العيش، مضيفا أن توسيع أنشطة كازيون لا يعزز قطاع التجزئة الحديث ويوفر السلع بأسعار مخفضة في المغرب فقط، بل يسهم في تسهيل وصول الأطعمة المغذية إلى الأسر بالبلاد".
وأوضح، "أن هذا الاستثمار بين بلدان الجنوب يعزز تنمية القطاع الخاص ويقوي الروابط الاقتصادية الإقليمية لتحقيق الرخاء المشترك".
جدير بالذكر أن مؤسسة التمويل الدولية ستدعم استراتيجية كازيون لتوفير فرص العمل للمرأة من خلال دمج المساواة بين الجنسين في إطار الشركة الخاص بالتوظيف والترقيات، فضلاً عن مساعدة كازيون المغرب على تطوير أنظمة وإجراءات شاملة للإدارة البيئية والاجتماعية تتماشى مع معايير مؤسسة التمويل الدولية.
ويتسق هذا المشروع مع إطار الشراكة الاستراتيجية لمجموعة البنك الدولي مع المغرب للسنوات المالية ٢٠١٩-٢٠٢٥، لدعم زيادة فرص العمل في القطاع الخاص وتحسين نوعيتها وتنمية رأس المال البشري. كما يتسق مع استراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين ٢٠٢٤-٢٠٣٠، التي تهدف إلى تسريع وتيرة تحقيق المساواة من أجل مستقبل أكثر استدامة وقدرة على الصمود وشمولا للجميع.
وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية ٢,٩ مليار دولار في مصر و١,٦ مليار دولار في المغرب لدعم تنمية قطاع خاص مستدام وشامل وأكثر قدرة على الصمود.

قرار جمهوري بالموافقة على اتفاق قرض من بنك التنمية الإفريقي بقيمة ١٣١ مليون دولار

نشرت الجريدة الرسمية في عددها الصادر الخميس الماضي ، قرار الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٨٣ لسنة ٢٠٢٤ بشأن الموافقة على اتفاق قرض مقدم من بنك التنمية الإفريقي بقيمة ١٣١ مليون دولار.
ويهدف هذا الاتفاق للمساهمة فى تمويل المرحلة الأولى من برنامج دعم تنمية القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي في إطار دعم الموازنة العامة للدولة.

صندوق النقد يوافق علي صرف الشريحة الرابعة لمصر ..و غموض حول جدولة بعض الإصلاحات المفروضة

تطورات جديدة شهدتها علاقة مصر بصندوق النقد الدولي ، حيث وافق الصندوق – منتصف الأسبوع الماضي- على صرف الشريحة الرابعة لمصر والتي تبلغ مليار ومئتين مليون دولار، من المقرر صرفها خلال أيام.. كما وافق المجلس التنفيذي على منح مصر تمويل إضافي بقيمة ١,٣ مليار دولار في إطار تسهيل الصلابة والاستدامة ستصرف على شرائح.. موافقات جاءت بعد إصلاحات اقتصادية على رأسها تحرير سعر الصرف وإعلان برنامج لطرح الشركات المملوكة للدولة للمستثمرين وإقرار حزم اجتماعية لدعم الفئات الأكثر احتياجا إضافة إلى إصلاحات ضريبية من لتهيئة بيئة الأعمال وزيادة نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
التمويلات الجديدة ستمكن مصر من تحسين قدرتها مصر على مواجهة التحديات الاقتصادية وضبط الأوضاع المالية سيما خفض الديون ومعالجة عجز الموازنة، خاصة في ظل التوترات الجيوسياسية الجارية انعكست على انخفاض إيرادات قناة السويس كما ويحمل برنامج المرونة والاستدامة دعما لمصر لمواجهة التغيرات المناخية وتمويل مشروعات الطاقة المتجددة إلى جانب إدارة الموارد المائية.
وفيما يتبقى لمصر ٥ شرائح، فقد تلقت حتى الآن من صندوق النقد تمويلات تقدر بثلاثة مليارات وستمائة مليون دولار ضمن برنامج القرض الموسع البالغة قيمته ٨ مليارات دولار.

تأجيل بعض الإجراءات المفروضة

و في تصريحات له عقب الموافقة ، قال المدير التنفيذي في صندوق النقد الدولي، الدكتور محمد معيط، إن مصر سوف تحصل خلال أيام مباشرة على الشريحة الرابعة من القرض البالغة ١,٢ مليار دولار، بعد موافقة مجلس المديرين التنفيذيين عليها.
مشيرا إلى أن هناك تفهما وتقديرا من مجلس المديرين التنفيذيين للإصلاحات الاقتصادية في مصر منذ مارس ٢٠٢٤ حتى الآن، ومنها تخفيض معدل التضخم وزيادة الاحتياطيات الأجنبية إلى ٤٧,٤ مليار دولار، وتحركات وزارة المالية في تحقيق فائض أولي وتخفيض الدين الحكومي.
وأوضح أن التقدير للإصلاحات يأتي مع تفهم للتحديات التي تواجه مصر لا سيما الأوضاع الجيوسياسية والوضع في المنطقة وانخفاض إيرادات قناة السويس، والصندوق يتمنى استمرار المسار الإصلاحي ولديه مراجعات أخرى والأمور تسير في الاتجاه الصحيح.
وبشأن طلب مصر إعادة جدولة بعض الإصلاحات، قال الدكتور محمد معيط، إن ذلك يتعلق ببعض الأمور، وتوصل الصندوق والحكومة المصرية إلى اتفاق بشأن الأهداف الرئيسية للبرنامج، فيما أبدى الصندوق مرونة في بعض الأمور منها تأثير نقص إيرادات قناة السويس على الخزانة العامة للدولة، وعلى سبيل المثال وافق الصندوق على تعديل الفائض الأولي المقدر للعام المالي الحالي من ٤,٥٪ إلى ٤٪ لإعطاء مساحة للحزم الاجتماعية ودعم الفئات الأكثر احتياجا.
و عن إمكانية تأجيل رفع إجمالي الدعم عن الوقود، قال معيط، إن مصر أعلنت أنها ملتزمة برفع إجمالي الدعم الكامل عن الوقود بحلول ديسمبر ٢٠٢٥ والالتزام قائم.
وأوضح أن الآلية الموجودة بشأن أسعار الوقود تأخذ في اعتبارها الأسعار العالمية للبترول وهي في وضع إيجابي حاليا بالنسبة لمصر مع تراجع الأسعار عالميا، مع الأخذ في الاعتبار وجود مرونة في سعر الصرف منذ مارس ٢٠٢٤، وكذلك انخفاض التضخم لما له من أثر على انخفاض سعر الفائدة، وجميعها آثار إيجابية وهناك التزام من السلطات المصرية بالتاريخ المعلن وهو ديسمبر ٢٠٢٥.
وعن المراجعات الأخرى من البرنامج، قال إن البرنامج محدد وخلال الأشهر القليلة القادمة ستبدأ المراجعة الخامسة.
ودعا المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، الحكومة المصرية لتكثيف جهودها في الإصلاح الهيكلي لتحقيق نمو اقتصادي أعلى وأكثر استدامة وشمولا، قائم على خلق فرص العمل.

المجلس التنفيذي يوافق على منح مصر تمويل إضافي بقيمة 1,3 مليار دولار في إطار تسهيل الصلابة والاستدامة ستصرف على شرائح

اقتصاديون يرصدون مكاسب مصر من موافقة الصندوق علي صرف الشريحة الرابعة و التمويل الأضافي

تمويل الصلابة سيتم علي ١٠ شرائح

وفي مؤتمر صحفي عقدته – افتراضيا- إيفانا فلادكوفا رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي إلى مصر، أن صرف تمويل الصلابة والاستدامة لمصر، وقيمته ١,٣ مليار دولار، سيتم من خلال ١٠ شرائح.
وأكدت " إن صرف الشرائح الخاصة بتمويل الصلابة والاستدامة بقيمة ١,٣ مليار دولار يرتبط بتنفيذ ١٠ إصلاحات هيكلية، وسيتم صرف ١٠٪ من التمويل مع تنفيذ كل إصلاح من الإصلاحات العشرة".
وأشارت إلى أنه من المتوقع إجراء المراجعة الخامسة لصندوق النقد الدولي قبل نهاية يونيو المقبل.
وأوضحت أن مصر ملتزمة بتحرير أسعار الوقود بالكامل مع نهاية ديسمبر من العام الجاري.
فيما أكدت رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي ، أن المجلس التنفيذي للصندوق وافق على طلب السلطات إعادة تقييم التزاماتها المالية متوسطة الأجل عبر منح إعفاءً بشأن معايير الأداء الكميين اللذين لم يتم تحقيقهما بنهاية ديسمبر، وذلك بعد تنفيذ السلطات المصرية إجراءات تصحيحية.
وأوضحت هولار ، أن المعيار الأول يتعلق بخفض رصيد ائتمان البنك المركزي للسلطات العامة، وهو إجراء يهدف إلى تقليص التمويل النقدي القديم للقطاع العام ضمن البرنامج الاقتصادي. ورغم عدم تحقيق هدف نهاية ديسمبر، فقد تم منح الإعفاء نظرًا لأن الحكومة نفذت سريعًا إجراءً تصحيحيًا لخفض هذا الرصيد، مؤكدة أن طموح السلطات المصرية يتمثل في مواصلة تقليصه حتى عام ٢٠٢٧.
أما المعيار الثاني، فهو فائض الميزان الأولي، والذي لم يتحقق بنهاية ديسمبر بسبب عدم تقدم إجراءات التخارج بالوتيرة المتوقعة. وأشارت هولار إلى أن جزءًا من هذا التأخير كان متوقعًا، حيث إن فائض الميزان الأولي في البرنامج يعتمد على عائدات التخارج، التي لم تكن متاحة لوزارة المالية في ذلك الوقت.

ثقة المستثمر الأجنبي في الاقتصاد المصري

وقال الخبير المصرفي هاني أبو الفتوح إن موافقة صندوق النقد على صرف الشريحة الرابعة تعكس التزام الحكومة المصرية بتنفيذ تعهداتها، رغم احتمال تأجيل تنفيذ بعض الإجراءات وفقًا للأوضاع الداخلية والتوترات الجيوسياسية في المنطقة، واعتبر أن هذه الموافقة علامة إيجابية على استمرار الحكومة في تنفيذ برنامجها الإصلاحي.
مضيفا أن ثقة المستثمر الأجنبي في الاقتصاد المصري تستند إلى عدة عوامل، من أبرزها تقارير المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، الذي ينظر إليه كراع رئيسي للإصلاح الاقتصادي في مصر، كما أشار إلى أن وكالات التصنيف الائتماني تعتمد جزئيًا على تقييمات المؤسسات الدولية، ما يعزز موقف الاقتصاد المصري أمام المستثمرين.
وأكد أن الأثر الحقيقي لا يكمن في القرار بحد ذاته، بل في الإصلاحات الهيكلية المرتبطة به، والتي تضمن استدامة السيطرة على التضخم، حيث سجل معدل التضخم السنوي ١٢,٨٪، وهو ما يعد إنجازًا إيجابيًا، رغم تأثره بعامل سنة الأساس.
وسجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية ٢٤٦,٨ نقطة لشهر فبراير ٢٠٢٥، مسجلا تضخمًا سنويًا قدره ١٢,٥٪، مقارنة بـ ٢٣,٢٪ في يناير ٢٠٢٥ وفقا لما أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
وقال أبو الفتوح إن التدفقات النقدية، سواء من موارد الدولة الداخلية أو الخارجية، تؤثر مباشرة على عجز الموازنة، حيث إن الإيرادات لا تكفي لتغطية الاستخدامات في مشروعات التنمية والمصروفات التشغيلية، وهو ما يجعل هذه التدفقات عاملا مهمًا في تقليل العجز المالي للدولة.
ومن جانبه ، قال الخبير المصرفي محمد عبد العال وعضو مجلس إدارة البنك المصري الخليجي، إن موافقة صندوق النقد على صرف الشريحة الرابعة تعكس نجاح مصر في تحقيق التوازن الهيكلي للاقتصاد والالتزام الكامل بالمتطلبات المتفق عليها مع الصندوق، سواء من حيث مرونة سعر الصرف، أو السياسة النقدية التقييدية، أو برامج الطروحات الحكومية.
وأضاف عبد العال أن هذه الخطوة سيكون لها تأثير إيجابي في عدة مجالات، منها تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في ظل وجود صفقات مهمة قيد التنفيذ، كما سيحسن الصورة الذهنية لمصر لدى مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية، ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري.

معيط: المراجعة الخامسة من القرض ستبدأ قبل يونيو القادم

البرلمان يشيد بالموافقة

أشاد النائبة الدكتورة ميرفت عبد العظيم، عضو مجلس النواب، بموافقة صندوق النقد الدولي على صرف الشريحة الرابعة من القرض المخصص لمصر، معتبرة أنها خطوة مهمة تعكس نجاح الدولة في تنفيذ التزاماتها الإصلاحية، وتعزز قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
وأوضحت في بيان لها، أن هذه الخطوة تمثل شهادة ثقة دولية في الاقتصاد المصري، وهو ما يسهم في خلق مناخ استثماري أكثر جذبًا لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية، خاصة مع تبني سياسات مالية ونقدية أكثر مرونة تدعم النمو المستدام.
وأشارت إلى أن هذه الموافقة تأتي في إطار إصلاحات جوهرية تشمل تطوير بيئة الأعمال، وتعزيز الإنتاجية، ودعم القطاع الخاص، إلى جانب مرونة سعر الصرف التي تتيح توازنًا أكبر في الأسواق، مما ينعكس إيجابيًا على معدلات التضخم والاستثمار.
كما أضافت عضو مجلس النواب، أن الاقتصاد المصري يشهد مرحلة جديدة من التعافي، مدعومة بإجراءات هيكلية تهدف إلى رفع كفاءة القطاعات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي، وهو ما يعزز مكانة مصر كمركز اقتصادي إقليمي قادر على جذب الاستثمارات طويلة الأجل.

=لا ضغوط من الصندوق علي صانع القرار

أكد أحمد معطى الخبير الاقتصادى أن موافقة صندوق النقد الدولى على صرف الشريحة الرابعة ١,٢ مليار دولار تعد بمثابة إشارة للعالم ولمؤسسات التصنيف الدولى والمستثمرين في الخارج بأنه يوجد ثقل وثقة في الاقتصاد المصرى.
وأوضح أنه يوجد عدة عوامل أعطت إشارات للصندوق للإسراع في الموافقة ومنها الاستقرار الكبير الذى نشهده حاليا في سعر الصرف خلال الفترة الماضية والزيادة في المصادر الدولارية ومنها تحويلات المصريين في الخارج، كما تعمل الحكومة تعمل على قدم وساق لتوطين الصناعات محليا لتخفيض الضغط الدولارى من المستلزمات المستوردة، ونراه أيضا جليا في مبادرة توطين صناعة السيارات حيث اصبح هناك عدد كبير من الشركات تقوم بتجميع السيارات محليا وبالفعل بدانا نرى تراجع في أسعار السيارات خلال هذا الشهر .
وأشار معطى، أن الموافقة مهمة في الشكل السياسى اكثر منها ماديا حيث ربطها البعض بالرفض المصرى لخطة التهجير الأمريكية والتي صورها البعض بأنها بمثابة ضغوط سياسية من قبل الولايات المتحدة وقال " كان حديث الشارع عن رفض الحكومة المصرية لخطة التهجير الامريكية وانه يمكن أن يؤثر على اتفاقية الصندوق مع مصر على ضوء علاقته المعروفة بالولايات المتحدة الامريكية وجاءت الموافقة كإشارة لفصل الصندوق السياسة عن الاقتصاد وبالنسبة لهم يعد مكسبا، الأمر الذى ازاح أى ضغوط أمريكية متعلقة بمسالة تهجير اخوانها في فلسطين وجاء هذا التوقيت مهم جدا لغلق هذا الباب بدرجة كبيرة وكان من المهم توقيت الموافقة

أشارات إيجابية عن وضع الاقتصاد المصري

وقال الدكتور وليد عادل، الخبير المصرفي، إن موافقة صندوق النقد الدولي على صرف الشريحة الرابعة المقدرة بنحو ١,٢ مليار دولار، قد يؤدي إلى زيادة الاحتياطي إلى نحو ٤٨,٥ مليار دولار، مرجحا أن يشهد النصف الثاني من عام ٢٠٢٥ مفاجآت إيجابية، في مقدمتها تحسن ملحوظ في سعر الصرف، حيث من المتوقع أن ينخفض الدولار إلى ما دون ٥٠ جنيهًا، مع تقديرات بأن يتراوح سعر الدولار مقابل الجنيه بين ٣٥ و٣٨ جنيهًا في الفترة القادمة.

ناصر ..

بنك القاهرة يوقع اتفاقية بقيمة ٧٥٠ مليون جنيه مع "هايد بارك" لتمويل المرحلة ٢٢ من "جاردن ريزيدنس»

وقع بنك القاهرة وشركة هايد بارك العقارية للتطوير عقد تمويل متوسط الأجل بقيمة ٧٥٠ مليون جنيه لتمويل المرحلة ٢٢ من مشروع "هايد بارك" في القاهرة الجديدة، والتي تحمل اسم "جاردن ريزيدنس».
يهدف التمويل إلى تسريع وتيرة الإنشاءات في المرحلة الجديدة من المشروع، التي تُقدر التكلفة الاستثمارية لها بنحو ٢,٤ مليار جنيه.

تعزيز التطوير العقاري في القاهرة الجديدة

يهدف التمويل إلى دعم الجهود المبذولة من قبل بنك القاهرة في تمويل المشروعات السكنية المتميزة، من خلال التعاون مع الشركات الرائدة في السوق العقاري المصري مثل شركة هايد بارك.
هذا التعاون يأتي في إطار رؤية البنك لدعم التنمية العمرانية وتلبية احتياجات السوق العقاري في مصر.

مراسم توقيع الاتفاقية وحضور كبار المسؤولين

تم توقيع الاتفاقية بحضور بهاء الشافعي، نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، وهشام عبد العال، نائب الرئيس التنفيذي للبنك، بالإضافة إلى مجموعة من المسئولين التنفيذيين في البنك.
كما حضر الحفل حسن غانم، رئيس مجلس إدارة شركة هايد بارك، والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، وأمين سراج، العضو المنتدب للشركة.

دور الاتفاقية في دفع النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة

وفي تعليقه على الاتفاقية، قال بهاء الشافعي إنها تمثل خطوة هامة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى دورها في خلق فرص عمل جديدة للشباب في الصناعات المرتبطة بالتطوير العقاري.
وأكد على أن هذا التمويل يعكس التزام الأطراف المعنية بتطوير البنية التحتية للمجتمع السكني.

التعاون بين بنك القاهرة وشركة هايد بارك: خطوة نحو التوسع

من جانبه، أعرب حسن غانم عن سعادته بالتعاون مع بنك القاهرة، مؤكدًا أنه يعكس الثقة الكبيرة التي تحظى بها الشركة في القطاع المصرفي.
كما أشار إلى أهمية التعاون في تنفيذ خطة الشركة التوسعية من خلال مشروعات عقارية متكاملة وذات جودة عالية، مؤكدًا التزام شركة هايد بارك بمواصلة استراتيجيتها لدعم التنمية العمرانية والاقتصادية في مصر.

تمويل طويل الأجل يعزز مرونة شركة هايد بارك في تطوير مشروعها

وفي السياق ذاته، أضاف أمين سراج أن الاتفاقية تمثل خطوة هامة في تنفيذ مشروع «هايد بارك القاهرة الجديدة».
وأوضح أن التمويل البالغ ٧٥٠ مليون جنيه، والذي يمتد لفترة ٨ سنوات، سيمنح الشركة مرونة مالية كبيرة، مما يساعدها في تحقيق أهدافها وفقًا لأعلى معايير الجودة.

مشروع "هايد بارك القاهرة الجديدة": معلم عقاري بارز

يُعد مشروع «هايد بارك القاهرة الجديدة» واحدًا من أبرز المشاريع العقارية في منطقة التجمع الخامس.
يمتد المشروع على مساحة ٦ ملايين متر مربع ويضم ٢٠ ألف وحدة سكنية، بإجمالي استثمارات تتجاوز ١٦٠ مليار جنيه. المشروع يتميز بتنوع تصميماته، بما في ذلك الفيلات والشقق السكنية بمساحات متنوعة.
حتى الآن، تم تسليم أكثر من ٥٠٠٠ وحدة سكنية من المشروع، مما يعكس التقدم الكبير في تنفيذ المشروع.

لتأثيره في القطاع المصرفي

هشام عز العرب يتوج بجائزة الإنجاز مدى الحياة من جلوبال فاينانس

منحت مجلة جلوبال فاينانس، هشام عز العرب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك التجاري الدولي مصر "سي آي بي» CIB، جائزة الإنجاز مدى الحياة المرموقة - وهي أعلى جائزة فردية تقدمها المجلة.
وقال مؤسس ومدير تحرير مجلة جلوبال فاينانس، في بيان، "لقد كان للقيادة الثاقبة لهشام عز العرب تأثير تحويلي على القطاع المصرفي في مصر، ورفعت البنك التجاري الدولي إلى مؤسسة معترف بها عالميًا وأنجح بنك بالقطاع الخاص في البلاد».
وتابع، "لقد وضع التزامه بالابتكار والتميز معايير جديدة في الصناعة، مما جعله يستحق حقا جائزة الإنجاز مدى الحياة من مجلة جلوبال فاينانس».
وشغل هشام عز العرب منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك التجاري الدولي من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٢٠.
وتحت قيادته، ارتفعت القيمة السوقية للبنك من ٢٠٠ مليون دولار إلى أكثر من ٦ مليارات دولار، مما عزز مكانة البنك التجاري الدولي كقائد في الصناعة.
وفي عام ٢٠٢٠، اتخذ عز العرب خطوة بعيدًا عن البنك التجاري الدولي وأطلق شركة HE Advisory، وهي شركة استشارية تهدف إلى دعم المنظمات، وخاصة شركات التكنولوجيا المالية، في إدارة المخاطر واستراتيجيات النمو وجمع الأموال.
وفي عام ٢٠٢٢، عاد عز العرب إلى البنك التجاري الدولي كمدير غير تنفيذي لمجلس الإدارة، حيث قاد استراتيجية التوسع الطموحة للبنك في شرق إفريقيا.
وفي عام ٢٠٢٣، تم تعيين عز العرب رئيسًا لمجلس إدارة البنك التجاري الدولي، وفي سبتمبر ٢٠٢٤، أعيد تعيينه كرئيس تنفيذي، مما عزز دوره القيادي في البنك، تستمر رؤيته في تشكيل استراتيجية البنك التجاري الدولي، مع التركيز على التحول الرقمي والاستدامة والنمو الإقليمي.
وبجانب عمله في مجال الخدمات المصرفية، يلتزم عز العرب أيضًا بالقضايا الاجتماعية، فهو يرأس مؤسسة البنك التجاري الدولي، وهي منظمة غير ربحية مكرسة لتحسين الصحة والتغذية للأطفال المحرومين في جميع أنحاء مصر.
وقبل انضمامه إلى البنك التجاري الدولي في عام ١٩٩٩، بنى عز العرب مسيرة مهنية رائعة في مجال الخدمات المصرفية العالمية، حيث شغل مناصب عليا في ميريل لينش، ودويتشه بنك، وجيه بي مورجان في لندن.

بنك مصر يحتفل باليوم العالمي للمرأة بعروض ومزايا مجانية لدعم الشمول المالي

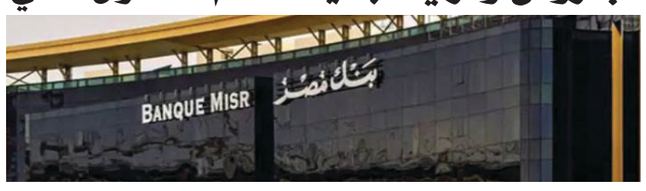

في إطار حرصه على تعزيز الشمول المالي وتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، أعلن بنك مصر عن تقديم العديد من العروض والمزايا المجانية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، وذلك تحت رعاية البنك المركزي المصري.
تأتي هذه الخطوة في إطار جهود البنك لتمكين مختلف فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم، مثل الحسابات الجارية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل، والائتمان
عروض مجانية للعملاء الجدد والشباب
يوفر بنك مصر العديد من المزايا المجانية طوال فترة الفعاليات الممتدة من ٨ مارس حتى ٣١ مارس ٢٠٢٥، والتي تشمل:
فتح الحسابات الجارية والتوفير بدون رسوم وبدون حد أدنى للعملاء الجدد من الأفراد الطبيعيين
إصدار بطاقة "ميزة" المدفوعة مقدمًا مجانًا
إمكانية الحصول على بطاقة "ميزة" للخصم الفوري دون رسوم
فتح الحسابات مجانًا للفئات العمرية من ١٥ إلى ٢١ عامًا، مع إصدار بطاقة BM للخصم الفوري ضمن برنامج الشباب
استرداد ٢٠٪ عند الاشتراك في محفظة بنك مصر الإلكترونية BM Wallet وتفعيلها، وفقًا للشروط والأحكام
دور بنك مصر في تعزيز الشمول المالي
يعد بنك مصر من البنوك الرائدة في نشر التثقيف المالي وتعزيز الشمول المالي منذ إطلاقه عام ٢٠١٤، حيث يحرص على المشاركة في مختلف المبادرات والحملات التي يطلقها البنك المركزي المصري.
كما يدعم البنك المرأة من خلال تقديم حلول مالية متنوعة، إلى جانب تمويل رواد الأعمال وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر، مما يساهم في دعم الاقتصاد المصري وتحسين مستوى معيشة الأفراد

باعتبارها واحدة من أحدث دور الطباعة على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا

البنك المركزي يستقبل وفدا من البنك المركزي لدول غرب إفريقيا للاستفادة من تجربة إنشاء دار طباعة النقد الجديدة بالعاصمة الإدارية

في إطار حرص الدولة المصرية المستمر على تعزيز العلاقات والتعاون مع الدول الإفريقية الشقيقة في مختلف المجالات، استقبل البنك المركزي المصري وفدًا من البنك المركزي لدول غرب إفريقيا (BCEAO) للتعرف على تجربة إنشاء دار طباعة النقد الجديدة التي تعد من أحدث دور الطباعة على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا.
جاءت الزيارة في سياق سعي البنك المركزي لدول غرب إفريقيا للاستفادة من التجربة المصرية استعدادًا لإنشاء دار طباعة تابعة له، حيث قام وفد البنك بإجراء جولة شاملة بدار الطباعة بالعاصمة الإدارية الجديدة، والتي تضمنت الاطلاع على كل مراحل إنتاج أوراق النقد، بداية من مرحلة التصميم حتى تسليم المنتج النهائي (cash center)، إلى جانب التعرف على الطاقة الإنتاجية التي تمكنها من تلبية احتياجات مصر ودول أخرى في المنطقة.
كما تعرف الوفد على التقنيات المتقدمة التي تستخدمها دار الطباعة في عمليات الإنتاج، بالإضافة إلى الأنظمة المتطورة المخصصة لتأمين المطبوعات ضد عمليات التزوير، إلى جانب الإجراءات المتبعة لضمان دقة وجودة الإنتاج، بما في ذلك مراحل اختبار الأوراق النقدية خلال جميع مراحل انتاجها قبل إصدارها للاستخدام، فضلا عن الدور الذي تلعبه منظومة البحث والتطوير المستمرة في تحسين جودة المنتجات وزيادة كفاءة العملية الإنتاجية وزيادة عملية التداول له.
وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيارة هي الثانية للبنك المركزي لدول غرب إفريقيا خلال أقل من عامين، حيث كان قد زار دار الطباعة الجديدة خلال مشاركته في منتدى العملات الإفريقية (African Currency Forum) الذي استضافته مصر في عام ٢٠٢٣، وأعرب آنذاك عن استفادته الكبيرة من الزيارة، حيث تعد دار طباعة النقد الجديدة صرحًا عالميًا في مجال طباعة النقود، وتضم أحدث أساليب التكنولوجيا وأكثرها تطورًا في العالم.

شيماء مرسي

بنك أبوظبي الأول مصر يطلق منصة للخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات

أعلن بنك أبوظبي الأول مصر، عن إطلاق « FABMISR E-Connect»، أحدث منصاته الرقمية المصممة خصيصًا لخدمة المؤسسات الكبيرة ومتعددة الجنسيات.
وتعكس هذه المنصة المبتكرة التزام البنك بتقديم حلول مصرفية متطورة تعيد تعريف تجربة العملاء.
وأوضح البنك في بيان، أن منصة E-Connect FABMISR توفر تجربة مصرفية متكاملة تتيح للشركات مراقبة وإدارة جميع حساباتها المصرفية لدى البنك، بالإضافة إلى الاطلاع على الحسابات المودعة في بنوك أخرى داخل مصر أو خارجها من خلال خدمة MT٩٤٠.
كما تمكن المنصة العملاء من متابعة حسابات القروض والودائع وإصدار كشوف حسابات دقيقة وفورية في أي وقت، مما يوفر مرونة مطلقة في إدارة الموارد المالية.
وبالشراكة مع Mindgate، يقدم بنك أبو ظبي الأول مصر منصة رقمية سلسة تسهّل العمليات المالية، وتعمل على تبسيط العمليات، مما يتيح للعملاء إدارة معاملاتهم بكفاءة دون الحاجة إلى المدفوعات اليدوية أو المراسلات عبر البريد الإلكتروني.
وقال شريف صبري، رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية لبنك أبوظبي الأول مصر: "إطلاق منصة E-Connect FABMISR يُعد نقلة نوعية تُمكّن عملاءنا من الشركات من إدارة مواردهم المالية بكفاءة وشفافية غير مسبوقة، مما يعزز قدرتهم على اتخاذ قرارات مالية استراتيجية تدعم نمو أعمالهم.
وأضاف، أن هذه المنصة الرقمية المتطورة لا تُلبي فقط كافة احتياجات الشركات، بل تساهم أيضًا في تحقيق أهداف الدولة نحو تعزيز الشمول المالي، عبر تمكين المزيد من المؤسسات من الاستفادة من الحلول المصرفية الحديثة التي تواكب تطورات السوق وتعزز مناخ الاستثمار.»
وتدعم المنصة، تنفيذ المدفوعات المحلية والدولية بالعملتين المحلية والأجنبية، بما في ذلك المعاملات المجدولة والتعليمات المستديمة، كما تدعم رفع ملفات الدفع الجماعي، ما يتيح تنفيذ عمليات كبيرة بدقة وسرعة، فضلا عن إمكانية تسجيل المستفيدين بشكل جماعي لتبسيط الإجراءات.
ويضع بنك أبوظبي الأول مصر، معايير جديدة بفضل نظام المصادقة الثنائية عبر تطبيق رمز الأمان الذكي، الذي يزيل الحاجة لاستخدام أجهزة التحقق التقليدية ويعزز حماية المعاملات. بالإضافة إلى ذلك، تتيح المنصة للشركات تصميم هيكليات تفويض مرنة ومعقدة تتوافق مع احتياجاتها التشغيلية لضمان التحكم الكامل.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة السابعة عشر • الاحد 16 مارس 2025 • العدد 785

وزير البترول يبحث مع رئيس شركة إكسيليريت إنرجي تعزيز التعاون في تجارة الغاز المسال

عقد المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، جلسة مباحثات مع ستيفن كوبوس، الرئيس التنفيذي لشركة إكسيليريت إنرجي، على هامش مشاركته في مؤتمر سيراويك ٢٠٢٥ العالمي للطاقة بمدينة هيوستن بولاية تكساس الأمريكية. تناولت المباحثات سبل التعاون في مجال الغاز الطبيعي المسال، ونقل التكنولوجيا والخبرات، واستغلال محطتي الإسالة في إدكو ودمياط لتوسيع عمليات تجارة الغاز المسال. كما ناقش الجانبان فرص توفير وحدات التخزين وإعادة التغييز العائمة، التي تمتلكها الشركة الأمريكية، لدعم تأمين إمدادات الغاز الطبيعي في السوق المحلي.

قطار الاستثمار يتحرك إلى «قلب القاهرة الخديوية»

الحكومة تعلن عن توجيهات بطرح كراسة شروط مشروع «مربع الوزارات» والقاهرة الخديوية

في خطوة استراتيجية نحو تحديث معالم العاصمة القاهرة، أعلن رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي عن طرح كراسة شروط "مربع الوزارات" على المستثمرين من القطاع الخاص، في إطار رؤية وطنية شاملة لإحياء واستغلال المنطقة التاريخية بأفضل شكل ممكن ، ووجه رئيس الوزراء بأن يتم طرح كراسة شروط "مربع الوزارات" في مدة أقصاها شهران، على المستثمرين من القطاع الخاص.

تعكس هذه المبادرة حرص الدولة على إعادة تعريف مركز القاهرة الحضاري، من خلال تحويل المباني الحكومية إلى مراكز حيوية تضم غرفًا فندقية، ومناطق أعمال، ومساحات سكنية وثقافية، ما يسهم في تعزيز الجاذبية الاستثمارية وتحقيق التنمية المستدامة.

وطلب رئيس الوزراء المصري أن يكون طرح كراسة شروط «مربع الوزارات» على المستثمرين من القطاع الخاص في مدة أقصاها شهران ، فيما تهدف القاهرة لطرح هذه المباني بما يحقق رؤية الدولة التخطيطية للاستفادة من هذه المنطقة التاريخية الاستغلال الأمثل لها.

وكان رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، عقد اجتماعًا، قبل أيام ، لاستعراض عدد من السيناريوهات الخاصة بتطوير واستغلال منطقة مربع الوزارات واحياء القاهرة الخديوية؛ وذلك بحضور المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والمهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والدكتور إبراهيم صابر، محافظ القاهرة، والدكتور عبدالخالق إبراهيم مساعد وزير الإسكان، نهى خليل، المدير التنفيذي لصندوق مصر السيادي.

و قال رئيس الوزراء: هناك رؤية للدولة للاستغلال الأمثل لمنطقة القاهرة الخديوية، في ظل جهود إحيائها التي تتم حاليًا، بما يحافظ على هذه المنطقة التي تتميز بطابع عمراني متميز.

وأضاف الدكتور مصطفى مدبولي: تلقينا طلبات كثيرة لاستغلال المباني الحكومية التي تقع في منطقة مربع الوزارات، مُشيرًا إلى أن الدولة ستطرح هذه المباني بما يحقق رؤيتها التخطيطية للاستفادة من هذه المنطقة التاريخية الاستغلال الأمثل لها.

و استعرض المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، المخطط العام والرؤية الاستثمارية للقاهرة الخديوية ومنطقة مربع الوزارات ، وأوضح الوزير أن هذه الرؤية الاستثمارية تشمل استغلال مُربع الوزارات في المرحلة الأولى ومنطقة القاهرة الخديوية في المرحلة الثانية.

كما استعرض وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية عددًا من المقترحات لاستغلال مباني الوزارات في إقامة غرف فندقية، أو مساحات مخصصة للأعمال، أو أماكن للإقامة، أو سكن للطلاب. كما عرض الوزير سيناريوهات تمويل أعمال تطوير مربع الوزارات.

وفي غضون ذلك، استعرض الدكتور عبدالخالق إبراهيم الخطوات التي سيتم اتخاذها لتطوير وتحديث منطقة وسط البلد والتي تشمل مناطق: شارع رمسيس والجلاء، والأزبكية وعماد الدين، وشامبليون ومعروف، وقصر النيل، وعابدين، والبستان، وباب اللوق، وميدان التحرير.

مزار سياحي

واهتمت الدولة المصرية بتعظيم الاستفادة من المناطق التاريخية وتحويلها لمزارات سياحية أشبه بالمتاحف المفتوحة، وتعد القاهرة واحدة من أهم وأكبر دول العالم في تنوع تراثها، و تأتي في مقدمة المدن التراثية المسجلة على قائمة التراث العالمي منذ عام ١٩٧٩، والتي ما زالت تحتفظ بنسيجها العمراني، وشهدت العاصمة المصرية اهتماما بالغا من الدولة المصرية منذ تولي الرئيس السيسي المسئولية ، بداية من تخليصها من الازدحام المروري من خلال إنشاء محاور مرورية ، والتخلص بشكل نهائي من المناطق العشوائية وتوفير بيئة حضارية لسكانها.

ومازال مخطط التطوير مستمرا ليشمل ترميم المباني التراثية والتاريخية وتطوير كل ما يحيط بها، ويعد ميدان السيدة عائشة من أهم الميادين في مصر لما يضم عدد كبير من المساجد والمباني التراثية، بالإضافة إلى قلعة صلاح الدين وما تمثله من أثر هام يقصده الملايين حول العام، وخططت الدولة لتحويل هذا الميدان لمزار عالمي، حيث بدأت الخطة بإزالة المناطق والمباني المهددة بالانهيار المحيطة بالميدان، وتم بالفعل ازالة عدد من العقارات بمدخل الميدان من جهة محور صلاح سالم، كذلك إزالة منطقة الحطابة التى تقع أسفل هضبة القلعة.

وشهد محيط القلعة إعادة استغلال المناطق التى تم تفريغها وتم إنشاء مبانى خدمية تستهدف السياح المترددين على المكان، وتضفى لمسة جمالية على الميدان، كما تم نقل الموقف الخاص بالميكروباص بشكل مؤقت، ويجرى الآن إزالة عدد من المبانى بالميدان ليتم إعادة تخطيط الميدان بشكل كامل، مع غلقه مستقبلا أمام حركة السيارات وتخصيصه للمشاة فقط وإنشاء حدائق ومتنزهات للمشاة ، كما سيتم تحويل مسار محور صلاح سالم لوسط المقابر ليربط مع محور الحضارات بشكل مباشر، وسيتم إزالة كوبرى السيدة عائشة الموجود حاليا والتخلص منه نهائيا .

من جانبه أكد الدكتور إبراهيم صابر، محافظ القاهرة، أنه سيتم منع السيارات من المرور بميدان السيدة عائشة ضمن مخطط التطوير، وسيكون أول شارع بالميدان هو شارع السيدة عائشة وباقى المساحة بين المسجد والقلعة خالية من المنشآت، مع إعادة تخطيطها وإنشاء حدائق وممشى سياحى، مشيرا إلى خطة التطوير الجارى تنفيذها بميدان السيدة عائشة، تشمل الربط ما بين القلعة ومسجد السلطان حسن، وأن المساحة فى هذه المنطقة ستكون للمشاة فقط وستكون عبارة عن حدائق وممشى متصل بشكل مباشر بالقلعة.

قيمة تاريخية

ومنطقة القاهرة الخديوية قيمة تاريخية ومعمارية فريدة، ليست مجرد مبانٍ قديمة، بل هي سجل مفتوح يحكي قصةً عاصمة عظيمة كانت وما زالت درة التاج المصري، هي شاهد على تاريخ مصر الحديث، حيث اجتمعت فيها النهضة الاقتصادية، والثقافية، والفنية، ومشروع إعادة إحياء هذه المنطقة لا يعني فقط ترميم المباني، بل تعني إعادة الروح إلى قلب القاهرة، وجعلها وجهة سياحية وثقافية عالمية، تجمع بين عبق الماضي وروح المستقبل.

ترجع أصول القاهرة الخديوية إلى عهد الخديوى إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩)، الذي كان يحلم بتحويل القاهرة إلى "قطعة من أوروبا" ، على غرار باريس، ولتحقيق هذا الحلم، استعان بعدد من المهندسين الأوروبيين، أبرزهم المهندس الفرنسي جورج أوجين هوسمان، الذي وضع تخطيط باريس الحديثة، وتم وضع مخطط عمراني جديد، يقوم على شوارع واسعة ومستقيمة، ميادين فسيحة، وواجهات معمارية مميزة، ما جعل وسط القاهرة أشبه بجوهرة معمارية تعكس العصر الذهبي للمدينة.

تضم القاهرة الخديوية مجموعة من أهم المباني التاريخية التي تعكس تنوع الطرز المعمارية بين الكلاسيكي، الباروكي، والآرت ديكو، ومن أبرز هذه المعالم: ميدان التحرير: القلب النابض للقاهرة، الذي شهد العديد من الأحداث التاريخية الهامة، ميدان طلعت حرب: الذي يحتضن تمثال الاقتصادي الكبير طلعت حرب، ويحيط به مجموعة من أرقى المباني العريقة، شارع عماد الدين: الذي كان مركزًا للفن والمسرح في بدايات القرن العشرين.

استثمار واستفادة

وتواصل الحكومة المصرية خطواتها نحو استثمار أصول الدولة والمباني العامة في وسط القاهرة ومصر القديمة وجبل المقطم وشاطئ النيل، وكشف رئيس الوزراء مصطفى مدبولي في تصريحات سابقة عن تكليفه مكتبا استشاريا لوضع رؤية متكاملة لتطوير منطقة وسط القاهرة، وطرح المنشآت الحكومية والعامة المملوكة للدولة أمام الكيانات الاستثمارية الدولية أو المحلية للمشاركة في تنمية المنطقة.

وقال إن كيانات استثمارية عديدة، في الداخل أو الخارج، أبدت اهتماما شديدا بالمشاركة في مشروع الحكومة الهادف إلى تطوير منطقة وسط القاهرة، فضلا عن مناطق أخرى، مثل الساحل الشمالي الغربي والبحر الأحمر.

وأضاف مدبولي، أن الحكومة تدرس تنفيذ (وطرح) المشاريع العقارية والسياحية في مناطق التطوير المستهدفة، مشيرا إلى تكليف مكتب استشاري بوضع رؤية متكاملة لتطوير المنطقة التاريخية في قلب العاصمة القاهرة. وتابع أن رؤية التطوير تشمل طرح المنشآت التي تملكها الدولة في وسط القاهرة أمام القطاع الخاص، بعدما انتقلت ملكيّتها إلى صندوق مصر السيادي، وانتقال الوزارات الحكومية إلى العمل من العاصمة الإدارية الجديدة، وتحويل مبانيها إلى منشآت فندقية وتجارية.

وعما تردد بشأن منح أحد رجال الأعمال الإماراتيين حق التطوير، قال مدبولي إن مشروع تطوير منطقة وسط القاهرة كان من موضوعات ناقشتها اللجنة الخاصة بتصدير العقار أخيرا، وشدّد على أهمية التنسيق بين الحكومة والصندوق السيادي قبل الإعلان عن مخطط التطوير، لأن الصندوق هو المالك حاليا للعقارات والأصول المملوكة للدولة في هذه المنطقة.

من جانبه أوضح أستاذ العمارة والصيانة والترميم وعضو اللجنة العليا بجهاز التنسيق الحضاري، أسامة النحاس، أن مشروع تطوير منطقة وسط القاهرة، يشمل تطوير منطقة القاهرة الخديوية التي تضم ٥٠٠ عقار ذا طراز معماري فريد، وتطوير حديقة الأزبكية، وإزالة التعديات التي أجريت على واجهات المباني التاريخية والإشغالات التي تشوه الصورة البصرية، وتخصيص عدد من شوارع المنطقة للمشاة فقط.

كان رجل الأعمال الإماراتي، مؤسس شركة إعمار العقارية محمد العبّار، أثار الجدل مؤخرا بتصريحات قال فيها إن مفاوضات بدأت بين شركته والحكومة المصرية من أجل المساهمة في تطوير مباني وسط القاهرة، وأن مخطط التطوير يهدف إلى تحويل هذه المنطقة التاريخية إلى مشروع مثل "داون تاون دبي"، الذي يستقطب أكثر من مائة مليون زائر سنويا.

وصرّح بأن تاريخ مصر من الآثار والمشروعات السياحية يجعلها قادرة على جذب سائحين بأعداد كبيرة، قد تصل إلى ٧٠ مليون زائر سنويا بدلا من ١٥ مليون زائر حاليا ، وأفاد بأن منطقة وسط القاهرة تحتاج إلى التخطيط الجيد لإقامة المشاريع المتنوعة، وإنشاء كثير من الفنادق والمطاعم والمحال التجارية، على غرار منطقة داون تاون في دبي.

وفي وقت سابق وافق المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، في يوليو ٢٠٢٣، برئاسة رئيس الوزراء، على طلب الصندوق السيادي تغيير الاستخدام الكامل لمبنى مجمع التحرير ليصبح فندقا، ضمن خطة شاملة تهدف إلى إعادة استخدام مباني الوزارات والإدارات الحكومية وسط العاصمة، وتخطيط المناطق المحيطة والمتصلة بها.

ويهدف الصندوق إلى عرض أصول مملوكة للدولة للبيع للمستثمرين المصريين والأجانب، منها مبنى مجمع التحرير ووزارة الداخلية وخمسة أصول أخرى بعد نقل ملكيتها بالكامل إلى الصندوق ، وقد ألغى قرار رئاسي صدر ٢٠٢٠ حالة المنفعة العامة عن المباني المطروحة للبيع والإدارة للقطاع الخاص، في إطار خصخصة أنشطة محدّدة لنقل الملكية لصالح الصندوق السيادي، الذي أنشأته الحكومة عام ٢٠١٨.

من جانبه قال الدكتور أحمد شلبي، عضو اللجنة الاستشارية للتنمية العمرانية وتصدير العقار وأستاذ الهندسة بجامعة القاهرة، إن ملف تطوير منطقة وسط البلد، يأتي كجزء من المخطط العام لإحياء قلب القاهرة ، لإعادتها إلى سابق عهدها مع الحفاظ على طابعها العمراني والتاريخي المتميز.

وأشار «شلبي» إلى أن التطوير لا يتعارض مع الحفاظ على روح القاهرة وهويتها الثقافية، فكل مبنى في وسط البلد يحمل قصة وتاريخًا وقيمة فنية تعد جزءًا من الهوية المصرية، وهذا سر جمالها وتميزها كمنطقة جذب سياحي.

محمد محيي الدين

مدبولي: تلقينا طلبات كثيرة لاستغلال المباني الحكومية في منطقة مربع الوزارات

مجموعة العرجاني تسعى للاستحواذ على ٢٦,٢٥٪ من شركة عتاقة للصلب

وقّعت شركة ODI التابعة لمجموعة العرجاني مذكرة تفاهم مع شركة الوحدة للتنمية الصناعية التابعة لمجموعة الجارحي، والتي بموجبها تقوم شركة ODI بالاستحواذ على ٢٦,٢٥٪ من شركة مصر الوطنية للصلب (عتاقة) بعد استكمال إجراءات الفحص النافي للجهالة والحصول على موافقة الجهات الرقابية وجهاز حماية المنافسة.

وتم تقييم شركة مصر الوطنية للصلب (عتاقة) بتقييم يصل إلى ٧ مليارات و٢٤٠ مليون جنيه مصري، وتم الاتفاق على استحواذ مجموعة العرجاني على نسبة ٢٦,٢٥٪ من أسهم شركة (عتاقة) التابعة لمجموعة الجارحي مقابل مبلغ ١,٩ مليار جنيه مصري.

يأتي هذا العرض في إطار استراتيجية مجموعة العرجاني لتوسيع أنشطتها بالتعاون مع الكيانات الصناعية الرائدة مثل مجموعة الجارحي، حيث يقوم الطرفان حاليًا بدراسة عدة فرص للتعاون في قطاعي الصناعات الكيماوية ومواد البناء، تنفيذًا لتوجهات الدولة نحو توطين الصناعة المصرية.

قال عصام العرجاني، الرئيس التنفيذي لمجموعة العرجاني، إنهم يستهدفون استكمال جميع الإجراءات القانونية والفحص النافي للجهالة في أقرب وقت، إذ تعمل المجموعة وفق رؤية استراتيجية طموحة تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة عبر دعم الصناعات المحلية وتنويع الاقتصاد المصري، بما يسهم في ترسيخ مكانة مصر على خريطة الصناعة العالمية. وتواصل مجموعة العرجاني تنفيذ استراتيجيتها التوسعية في عدة قطاعات، بما ينسجم مع رؤية مصر ٢٠٣٠ الهادفة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

رئيس الوزراء يتابع خطوات تنفيذ تكليفات تحفيز مناخ الاستثمار وتعزيز تنافسيته

تابع الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء ، في اجتماع عقده الخميس الماضي - خطوات تنفيذ تكليفات تحفيز مناخ الاستثمار وتعزيز تنافسيته، وذلك بحضور الدكتور خالد عبد الغفار، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية، وزير الصحة والسكان.

جاء ذلك بحضور أحمد كجوك، وزير المالية، وشريف فتحي، وزير السياحة والآثار، وحسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، وشريف الكيلاني، نائب وزير المالية للسياسات الضريبية، المشرف على مصلحة الجمارك المصرية، ورامي يوسف، مساعد وزير المالية للسياسات والتطوير الضريبي، ورشا عبد العال، رئيس مصلحة الضرائب المصرية، وغادة نور، مساعد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية لشئون الاستثمار والترويج والطروحات الحكومية، وعابد مهران، معاون وزير الاستثمار لتعزيز مناخ الاستثمار والتنافسية الاقتصادية، ومسئولي الوزارات المعنية.

وأكد رئيس الوزراء، أن هذا الإجتماع يأتي بهدف متابعة الخطوات التي أعلنت عنها الحكومة لتيسير الإجراءات في مجال الاستثمار، وحوكمة وتنظيم رسوم الخدمات وتوحيد جهات التحصيل، وذلك سعيا لتحفيز مناخ الاستثمار وتعزيز تنافسيته على النحو المأمول.

وخلال الاجتماع، عرض وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، موقف تنفيذ التكليفات الخاصة بحصر الرسوم وتوحيد جهات التحصيل، والجهود التي تمت بالتنسيق مع الجهات المعنية، مُشيرا إلى أن هذه الخطوات تستهدف حوكمة وتنظيم الرسوم ومقابل الخدمات، إلى جانب تخفيف كافة الأعباء المالية غير الضريبية، فضلا عن إعادة ضبط معدل الضريبة الفعلي، بالإضافة إلى توحيد جهات التحصيل مع التوسع في الاعتماد على الدفع الإلكتروني.

متوقعا جذب ١٢ مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة خلال ٢٠٢٤-٢٠٢٥

حسام هيبة: سنطرح وثيقة للسياسات الاستثمارية في الربع الأخير من العام المالي الجاري

كشف حسام هيبة رئيس الهيئة العامة للاستثمار، أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة سجلت نموا قويا خلال العام المالي الماضي، لافتا إلى عمل الهيئة على إصدار وثيقة للسياسات الاستثمارية لتوضيح السياسات الاستثمارية للدولة.

وكان الاستثمار الأجنبي المباشر سجل طفرة خلال العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ بقيمة بلغت ٤٦,٦ مليار دولار بحسب تصريحات سابقة لـ"هيبة".. وذكر هيبة خلال- تصريحات إعلامية- أن نمو الاستثمارات المباشرة خلال العام المالي الماضي تحقق بفضل إعادة الشركات الأجنبية استثمار أرباحها المحققة في السوق المصري مرة أخرى، وذلك على الرغم من "النقص الشديد في النقد الأجنبي في ذلك التوقيت وصعوبات حصول الشركات على العملة الأجنبية لتحويل أرباحهم المحققة بالجنيه للخارج"، مشيرا إلى أنه بمجرد سهولة الحصول عليها أصبح بأماكنهم تحويل أرباحهم بسهولة.. وتوقع هيبة، أن تسجل الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام المالي الجاري ٢٠٢٤-٢٠٢٥ نحو ١٢ مليار دولار، على أن ترتفع العام المالي القادم "أكثر من ذلك بدعم استقرار السياسية النقدية والمالية التي حفزت المستثمرون على تقديم طلبات للحصول على أرضي وتأسيس شركات".

داليا احمد

هيئة الاستثمار تستضيف منتدى الأعمال المصري السيراليوني نهاية مارس الحالي

التقى حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، فاندينا ميشاليا بيو، مبعوثة الرئيس السيراليوني جوليوس مادا بيو، لبحث تعميق التعاون الاستثماري بين البلدين.

يأتي ذلك بحضور الوزير مفوض تجاري أحمد بديوي، رئيس قطاع الترويج بالهيئة، وسارة عبداللطيف، مسئول الملف العلاقات الاستثمارية الأفريقية، والسفير صادق سيلا، سفير جمهورية سيراليون لدى مصر، بحسب بيان اليوم.

وبحث الجانبان الاستعدادات لاستضافة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة منتدى الأعمال المصري السيراليوني على هامش زيارة الرئيس السيراليوني، جوليوس مادا بيو، إلى مصر نهاية الشهر الحالي، مع التركيز على القطاعات ذات الاهتمام المشترك وهي تصنيع حافلات النقل الجماعي، والصناعات الغذائية، ومكافحة الآفات والأوبئة الزراعية، وإنتاج اللقاحات والأدوية، والطاقة المتجددة، والتعدين، والتعليم الفني، والبنية التحتية، خاصةً الطرق وأبراج الاتصالات وصوامع تخزين الحبوب.

وأكد حسام هيبة، تشجيع ودعم الهيئة للشركات المصرية لاقتحام الأسواق الأفريقية تصديريا واستثماريا، مُشيرا إلى أن سيراليون يمكن أن تصبح شريكا استثماريا هاما لمجتمع الأعمال المصري في غرب أفريقيا، بعد أن أصبحت كينيا وتنزانيا مركزين رئيسيين لتدفق الاستثمارات المصرية في شرق القارة.

واستعرض الرئيس التنفيذي للهيئة تطور قدرات وخبرات القطاعات الصناعية والخدمية التي تستهدف حكومة سيراليون جذب تدفقاتها التصديرية والاستثمارية، حيث استطاعت مصر زيادة المكون المحلي في العديد من القطاعات، خاصةً الطاقة المتجددة، وإنتاج اللقاحات، ومشتقات البلازما، وحافلات النقل الجماعي، بالإضافة إلى تعزيز الريادة المصرية أفريقيا في البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وزير الزراعة ومحافظ الوادي الجديد يبحثان مع وفد رجال الأعمال الصينيين تعزيز الاستثمار الزراعي في مصر

بحث علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي و محمد الزملوط محافظ الوادي الجديد، مع وفد من رجال الأعمال الصينيين، مؤسسة رجال الأعمال المصريين الصينيين، سبل تعزيز الاستثمار الزراعي في مصر.

وناقش اللقاء إقامة مشروع للاستثمار الزراعي بمحافظة الوادي الجديد، من خلال شركة "تشاينا ريل واي" إحدى الشركات الصينية الكبرى، بحيث يتم التوسع في إنتاج تقاوي المحاصيل الزراعية الهامة، من بينها: البطاطس، القمح، فول الصويا.

وأكد وزير الزراعة على متانة العلاقات التي تربط بين مصر والصين، ومشروعات التعاون المشترك بين الجانبين، في العديد من المجالات، ومن بينها القطاع الزراعي، لافتا إلى الجهود التي تبذلها الدولة المصرية لتحسين مناخ الاستثمار، وتشجيع المستثمرين وإشراك القطاع الخاص في أعمال التنمية.

وأشار فاروق، أن وزارة الزراعة ستقدم كافة سبل الدعم الفني للجانب الصيني، من خلال خبراء وباحثو مركز البحوث الزراعية، والعمل على تذليل كافة العقبات لإنجاح هذا التعاون، بحيث يكون المشروع المقرر إقامته بمحافظة الوادي الجديد نواه لمشروعات استثمارية كبرى ينفذها تحالف رجال الأعمال الصينيين في مصر.

ومن جهته، أكد محمد الزملوط محافظ الوادي الجديد، أن المحافظة تقدم كافة سبل الدعم والتيسير على المستثمرين، بإعتبار المحافظة من المحافظات المصرية الواعدة بالاستثمار، وتمتلك العديد من المقومات التي تؤهلها لذلك، لافتا إلى أنه سيتم التنسيق والمتابعة المستمرة من أجل تذليل العقبات وبدء العمل الفعلي في المشروع.

وتم الاتفاق على أن يتم إعداد مذكرة تعاون مشترك، بين وزارة الزراعة ومحافظة الوادي الجديد، والشركة الصينية، يشمل كافة مجالات التعاون، وآليات تنفيذ المشروع.

الرقابة المالية تطلق بوابة تشريعات القطاع المالي غير المصرفي

أطلقت الهيئة العامة للرقابة المالية بوابة جامعة تضم كافة التشريعات المنظمة والحاكمة للأنشطة والأسواق المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة، في خطوة تستهدف تعزيز الأثر التشريعي والتنظيمي وتيسير تعرف كافة الأطراف ذات الصلة على الأطر التشريعية والتنظيمية بالقطاع المالي غير المصرفي، سواء للمستثمرين الحاليين للتوسع وتطوير الأعمال أو المستثمرين الراغبين في استكشاف فرص نمو من خلال الخدمات المالية غير المصرفية بما يدعم جهود زيادة نمو الاقتصاد القومي وخلق الوظائف.

توفر البوابة، قاعدة بيانات متكاملة، تضم جميع القوانين والقرارات التنظيمية والكتب الدورية واللوائح التنفيذية السابقة والحالية والمعدلة، التي تنظم أنشطة التأمين، وسوق رأس المال.

البورصة توافق على الشطب النهائي لقيد أسهم حديد عز

أعلنت لجنة القيد بالبورصة المصرية، موافقتها على الشطب النهائي لقيد أسهم شركة حديد عز اعتبارًا من جلسة الخميس الماضي ، وذلك بعد أن قامت الشركة بشراء ٨٨٪ من إجمالي الأسهم الحرة للتداول، بقيمة تقدر بـ ٢٢,٦ مليار جنيه، من خلال سوق الصفقات الخاصة، في حين رفض نحو ٧ آلاف مساهم بيع أسهمهم، مفضلين الاحتفاظ بها.

واستحوذت شركة حديد عز على أكثر من ١٦٣ مليون سهم من أسهم المساهمين المتضررين والمعترضين على الشطب الاختياري والراغبين في بيع أسهمهم، خلال الفترة من ٢٣ فبراير ٢٠٢٥ إلى ٦ مارس الجاري، وهو ما يمثل نسبة ٣٠٪ تقريبًا من إجمالي أسهم رأس مال الشركة، و٨٨٪ من إجمالي الأسهم الحرة للتداول.

وزير الاستثمار يبحث مع مسؤولي «ألفاريز أند مارسال» و«رينيرجي إيجيبت» مشروع الهيدروجين الأخضر في سيناء

بحث المهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية مع عبدالله الإبياري مدير عام شركة ألفاريز آند مارسال للاستشارات، وروبرت فان الرئيس التنفيذي لشركة رينيرجي إيجيبت للطاقة المتجددة، مشروع الهيدروجين الأخضر في سيناء.

وقال الوزير إن مشروعات الهيدروجين الأخضر تعد جزءًا أساسيًا من استراتيجية مصر للتحول نحو الطاقة النظيفة وجذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة المتجددة.

وأشار إلى أن الدولة تعمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب المزيد من الاستثمارات الدولية في هذا القطاع الواعد.

ونوه الوزير أن هذا المشروع يعد خطوة رئيسية نحو تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر، بما يتماشى مع استراتيجية الدولة للتحول نحو الطاقة النظيفة وتعزيز الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة.

وزير الكهرباء يبحث مع مجموعة طلعت مصطفى التوسع في استخدام الطاقة الشمسية

التقى الدكتور محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، وهشام طلعت مصطفى، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمجموعة طلعت مصطفى القابضة، والوفد المرافق له، لبحث التعاون في مختلف المجالات المتعلقة بقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة، في إطار استراتيجية العمل والالتزام بمعايير الجودة في الخدمات المقدمة، والتغذية الكهربائية، والحد من الفقد، ومواجهة ظاهرة سرقة التيار الكهربائي، والارتقاء بمعدلات الأداء في شبكات التوزيع. وتم عقد اجتماع بحضور المهندس جابر دسوقي، رئيس الشركة القابضة لكهرباء مصر، والدكتور محمد موسى، رئيس جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك.

وزير النقل يشهد توقيع مذكرة تفاهم مع MSC العالمية لإدارة وتشغيل الموانى ومرافق الشحن

عقد نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل كامل الوزير، جلسة مباحثات هامة مع الرئيس التنفيذي لمجموعة «MSC» العالمية، «Soren Toft»؛ لبحث تدعيم التعاون المشترك بين الجانبين في مجال النقل واللوجستيات وضخ استثمارات جديدة بالسوق المصري.

وفي بداية اللقاء، أشار وزير النقل، إلى التعاون مع «MSC» العالمية التي تمتلك أكبر خط ملاحي في العالم في عدد من المشروعات الهامة في مصر في مجال النقل واللوجستيات، مثل مشروع الميناء الجاف والمنطقة اللوجيستية بالعاشر من رمضان، ومشروع إنشاء محطة تحيا مصر ٢ متعددة الأغراض على رصيف ١٠٠ بميناء الدخيلة.

وأكد أن وزارة النقل منفتحة على التعاون مع الشركات العالمية، وأن المناخ الاستثماري في مصر مناخ واعد، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من الفرص الاستثمارية في مجال النقل والموانئ الجافة والمناطق اللوجستية بمصر يمكن أن تشكل نقطة انطلاقة كبيرة للتعاون بين الجانبين، خاصة مع الحرص الكبير والتطلع إلى زيادة حجم التعاون المشترك مع MSC.

ومن جانبه، كشف الرئيس التنفيذي لمجموعة «MSC» العالمية، عن اهتمام MSC بزيادة حجم التعاون المشترك، خاصة مع التطور الكبير الذي تشهده مصر في مختلف المجالات ومنها قطاع النقل والموانئ الجافة والمناطق اللوجستية.

وتم الاتفاق على تكثيف اللقاءات بين المختصين من الجانبين خلال الفترة القادمة للاتفاق على أطر التعاون المشترك لتحقيق الانطلاقة الكبيرة في مجال النقل واللوجستيات بين الجانبين.

وعقب انتهاء المباحثات، شهد وزير النقل، مراسم توقيع مذكرة تفاهم بين الشركة القابضة للنقل البحري والبري التابعة لوزارة النقل وشركة MSC Mediterranean Shipping Company SA السويسرية، العالمية؛ بهدف دراسة وتحديد مجالات التعاون الممكنة بين الجانبين في إدارة وتشغيل الموانئ البحرية والموانئ الجافة ومرافق الشحن بالسكك الحديدية والمناطق اللوجستية.

وأكد وزير النقل، أن هذا التعاون مع أحد أكبر الشركات العالمية المتخصصة في مجال النقل واللوجستيات يأتي ضمن استراتيجية وزارة النقل لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ في قطاع النقل، وتعظيم الاستفادة من الموقع الجغرافي الفريد لها وتحويلها إلى مركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت.

ونوه بأن الدولة تسير بخطوات ثابتة في تطوير البنية التحتية لهذا القطاع الحيوي، بما يحقق التكامل بين جميع وسائل النقل، ويساهم في خفض تكاليف التجارة، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مستدامة داعمة للاقتصاد القومي.

وقال الوزير، إن الهدف ليس فقط إنشاء موانئ حديثة، بل بناء منظومة متكاملة تجعل مصر أحد أهم المراكز العالمية في مجال النقل البحري واللوجستيات، وهو ما يتطلب شراكات استراتيجية مع كبرى الشركات العالمية ذات الخبرة الطويلة، مثل MSC؛ لتقديم خدمات بمعايير دولية.

وأضاف أن هذا التوقيع يساهم في استفادة الشركة القابضة للنقل البحري والبري من خبرات MSC العالمية، حيث ستقوم إحدى الشركات التابعة لها بدراسة الفرص المحتملة لإدارة وتشغيل عدد من المشروعات الحيوية وفقًا لأحدث المعايير الدولية في مجالات (تطوير الموانئ البحرية المصرية وتعظيم قدرتها التنافسية على المستويين الإقليمي والعالمي - إدارة وتشغيل محطات الحاويات والاستفادة القصوى من إمكانيات الموانئ المصرية في هذا القطاع - تشغيل وإدارة الموانئ الجافة لتخفيف الضغط عن الموانئ البحرية وتعزيز كفاءة سلاسل التوريد - تطوير منظومة الشحن بالسكك الحديدية وربط جميع الموانئ المصرية بالمناطق الصناعية).

ومن جانبه، أبدى الرئيس التنفيذي لمجموعة MSC، تطلعه إلى دعم جهود وزارة النقل في تطوير منظومة النقل البحري، والعمل سويًا لتحقيق أهداف طموحة تساهم في تعزيز كفاءة الموانئ المصرية وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وتتوقع الوزارة، أن تساهم هذه الاتفاقية عند تنفيذها في زيادة معدلات التداول في الموانئ المصرية، وخلق فرص عمل جديدة، ودعم الاقتصاد القومي عبر زيادة الإيرادات المتولدة من قطاع النقل البحري واللوجستيات، حيث ستعمل على وضع خطط تنفيذية محددة لتفعيل هذه الشراكة.

رضوى عبدالله

مجلس النواب يوافق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين مصر والسعودية

أ.ش.أ

وافق مجلس النواب، برئاسة المستشار الدكتور حنفي جبالي، على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ٢٠٢٤ بشأن الموافقة على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة العربية السعودية.

وجاءت موافقة المجلس بعد استعراض النائب الدكتور محمد سليمان لتقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الاقتصادية ومكاتب لجان الشؤون العربية، والخطة والموازنة، والشؤون الدستورية والتشريعية، والدفاع والأمن القومي، عن الاتفاقية سالفة الذكر

صندوق أبوظبي للتنمية يطلق مشروعًا سياحيًا في مصر بقيمة 120 مليون دولار

أعلن صندوق أبوظبي للتنمية عن إطلاق مشروع سياحي ضخم في مصر بقيمة ١٢٠ مليون دولار (ما يعادل ٤٤٠ مليون درهم إماراتي) بجوار المتحف المصري والأهرامات في الجيزة، وذلك في إطار جهوده لدعم وتنشيط القطاع السياحي وتعزيز الاستثمارات الاستراتيجية المشتركة بين مصر والإمارات.

يتضمن المشروع إنشاء فندق من فئة الخمس نجوم بضم ٣٠٢ غرفة فاخرة مجهزة بأحدث الخدمات، بالإضافة إلى مجموعة من المطاعم العالمية والمرافق الترفيهية، ليكون وجهة متميزة للإقامة الفاخرة في منطقة الشرق الأوسط.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة السابعة عشر ● الاحد 16 مارس 2025 ● العدد 785

جهاز المشروعات يصدر ١٣٠ ألف رخصة للمشروعات الصغيرة خلال ١٠ سنوات

قال باسل رحمي، رئيس جهاز تنمية المشروعات، إن الجهاز أصدر ١٣٠ ألف رخصة للمشروعات الصغيرة في الفترة من يوليو ٢٠١٤ إلى ديسمبر ٢٠٢٤ تتضمن ١٩,٨٠٤ ألف رخصة توفيق أوضاع نهائية ومؤقتة بالإضافة إلى ١١٠,١٣٧ ألف رخصة نهائية، وذلك من خلال وحدات الشباك الواحد المتواجدة بمكاتب الجهاز في جميع محافظات الجمهورية حيث تستهدف الوحدات تسهيل إجراءات تأسيس وتشغيل المشروعات.

وأوضح رحمي، الشهر الجاري يشهد تنفيذ ٣٧ لجنة لتوفيق الأوضاع من خلال مكاتب الجهاز المتواجدة بمختلف المحافظات حيث تلعب لجان تقنين الأوضاع دورًا حيويًا في تسهيل عمل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتهدف إلى تبسيط وتسريع إجراءات تقنين أوضاع المشروعات، مما يسمح بضم عدد أكبر من المشروعات للقطاع الرسمي للدولة للاستفادة من مزايا وحوافز قانون تنمية المشروعات ٢٠٢٠/١٥٢.

«التموين» تطلق البرنامج القومي لتعزيز الخبز البلدي المدعم للوقاية من أنيميا نقص الحديد

أطلقت وزارة التموين والتجارة الداخلية، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي ووزارة الصحة والسكان والمعهد القومي للتغذية، البرنامج القومي لتعزيز الخبز البلدي المدعم من خلال تدعيمه بعنصري الحديد وحمض الفوليك للحد من أنيميا نقص الحديد، وذلك خلال احتفالية رسمية شهدت حضور عدد من كبار المسئولين والخبراء.

وشهدت الفعالية حضور الدكتور خالد عبد الغفار نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية ووزير الصحة والسكان، والدكتور جان بيير دومارجوي الممثل المقيم لبرنامج الأغذية العالمي، والدكتورة سحر خيري عميد المعهد القومي للتغذية، والدكتور طارق الهوبي رئيس الهيئة القومية لسلامة الغذاء، إلى جانب نخبة من المتخصصين في مجال الأمن الغذائي والتغذية.

وفي كلمته خلال الحفل أكد الدكتور شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية، أن البرنامج يأتي في إطار التزام الدولة بتطبيق سياسات غذائية حديثة تستند إلى أحدث التوصيات العلمية، ذاكرا أن الخبز البلدي المدعم يمثل عنصرًا غذائيًا أساسيًا للمصريين، وإضافة المغذيات الدقيقة إليه يسهم في تقليل معدلات الإصابة بأنيميا نقص الحديد، التي تعد من أبرز المشكلات الصحية المرتبطة بسوء التغذية.

وأوضح الوزير أن البرنامج تم تطويره وفق رؤية علمية متكاملة تشمل تحسين عمليات الإنتاج، وتطبيق معايير رقابة صارمة لضمان الجودة، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتعزيز كفاءة المنظومة.

كما أكد أن التعاون مع وزارة الصحة والمعهد القومي للتغذية يضمن توافق البرنامج مع الاستراتيجيات الوطنية للصحة والتغذية، تحت إشراف الهيئة القومية لسلامة الغذاء.

اسلام عبدالفتاح

اجتماع موسع لوزير الصناعة مع رؤساء كبرى شركات الحديد لبحث تطوير القطاع

قام الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، بزيارة مدينة السادات حيث تناول وجبة الإفطار مع عمال مصانع الحديد والصلب بالمدينة وهم عمال مصانع (العشري- الجارحي- حديد عز- بشاي- المراكبي- الجيوشي) وذلك بحضور رؤساء مجالس ادارات تلك المصانع وكل من رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والأمين العام لاتحاد الغرف التجارية ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لإنشاء وصيانة مرافق النقل والمطارات.

ونقل الوزير تهنئة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية لعمال مصانع الحديد والصلب بالمنطقة الصناعية بالسادات وكل عمال مصر بمناسبة شهر رمضان الكريم، مؤكدا على ثقة الرئيس في عمال مصر للنهوض بهذا القطاع الحيوي الهام وجعل مصر قلعة صناعية كبيرة وتحويل مصر إلى مركز صناعي اقليمي، مؤكدا على دعم سيادته الكامل لكافة العاملين في قطاع الصناعة باعتبارهم الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية الشاملة.

كما أشاد نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل بالعامل المصري الذي يتميز بالكفاءة والإخلاص في العمل وحقق نجاحات في تنفيذ كافة المشروعات داخل مصر وخارجها.

الغمراوي : شراكة استراتيجية مرتقبة في مجال الدواء بين مصر و كوت ديفوار

عقد الدكتور علي الغمراوي، رئيس هيئة الدواء اجتماعًا مع كوت ديفوار في القاهرة، دولي غيو البرت، سفير جمهورية كوت ديفوار، لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك في مجال الصناعات الدوائية وتعزيز العلاقات الثنائية في كافة المجالات الدوائية بين البلدين.

يأتي اللقاء في إطار حرص هيئة الدواء المصرية على دعم التعاون مع كافة الدول الإفريقية، والحرص على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الخاصة بتوطين الدواء بكافة ربوع القارة السمراء، وتبادل الخبرات في مجالات التصنيع الدوائي والرقابة الدوائية؛ بما يساهم في تعزيز الأمن الدوائي الإقليمي.

وخلال الاجتماع، ناقش الجانبان آليات التعاون بين هيئة الدواء المصرية ونظيرتها في كوت ديفوار؛ حيث تم استعراض فرص تعزيز الشراكة في مجال تسجيل المستحضرات الدوائية، وتسهيل نفاذ الأدوية المصرية إلى السوق الإيفواري، كما تم التطرق إلى إمكانية التعاون في مجالات الرقابة الدوائية والتدريب وبناء القدرات.

هيئة التأمين الشامل تقرر إعادة تشكيل لجنة تسعير الخدمات الطبية

اعتمد مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، خلال اجتماعه الشهري عددًا من القرارات التي تهدف لتعزيز كفاءة منظومة التأمين الصحي الشامل، وضمان جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين، كما تم عرض نتائج قياس الأداء للخطة الاستراتيجية للربعين الأول والثاني من العام المالي الحالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.

وأحيط مجلس الإدارة، بصدور قرار عدنان فنجري وزير العدل، بشأن منح صفة الضبطية القضائية لعدد من العاملين بالهيئة، حيث تم تكليف الإدارة التنفيذية باتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتماد إسناد صفة الضبطية القضائية للدفعة الثانية من القيادات والعاملين بالهيئة، وذلك لدعم حوكمة ومتابعة مستوى الخدمات المقدمة بالمنظومة لدى مقدمي الخدمة.

وأقر المجلس في اجتماعه، اعتماد قرار اللجنة الدائمة للتسعير بشأن تسعير عدد من الخدمات الصحية ضمن لائحة أسعار الاصدار الخامس للخدمات الطبية للمنظومة، حيث تم تسعير خدمات قسم الطوارئ وفقاً لمنهجية المقارنات السوقية (Benchmark)، كما تم تسعير خدمات القساطر القلبية بناءً على منهجية حساب التكلفة من إضافة هامش الربح.

«استشارية تنمية الصادرات» تطرح خارطة عمل لتطوير المنظومة علي مائدة الحكومة

تولي الحكومة اهتماما كبيرا وخاصا بتطوير ودعم ملف الصادرات ، وفي هذا الإطار كشفت بيانات وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية المصرية عن تصدر المملكة العربية السعودية قائمة أكبر الأسواق المستوردة للمنتجات المصرية خلال عام ٢٠٢٤، حيث حققت الصادرات إلى السعودية ٣,٢ مليار دولار مقابل ٢,٧ مليار دولار بنسبة نمو ١٨٪ وبقيمة ارتفاع ٤٩٠ مليون دولار.

وبلغت الصادرات إلى الإمارات ٣,١ مليار دولار مقابل ٢,٢ مليار دولار بنمو ٤٤٪، وجاءت تركيا في المرتبة الثالثة بـ ٣,١ مليار دولار مقابل ٢,٨ مليار دولار بزيادة ١٠٪ ،

وجاءت إيطاليا في المرتبة الرابعة من حيث أكثر الدول المستوردة من مصر بزيادة ٦ ٪ لتحقق الصادرات ٢,٢ مليار دولار مقابل ٢,١ مليار دولار خلال ٢٠٢٣ ، وحلت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الخامسة من حيث الأكثر استيرادًا من مصر بنسبة نمو ١٧٪ لتحقق ٢,٢ مليار دولار مقابل ٢,٠١ مليار دولار.

وفي إطار الاهتمام بملف الصادرات ، عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أول اجتماع مع أعضاء اللجنة الاستشارية لتنمية الصادرات، لاستعراض عدد من المقترحات التي من شأنها أن تسهم في دعم ونمو قطاع الصادرات، وذلك بحضور الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وأحمد كجوك، وزير المالية، وياسر صبحي، نائب وزير المالية، وعصام عمر، وكيل محافظ البنك المركزي، والدكتورة أماني الوصال، رئيس قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية بوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، المدير التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات، ومحمد الجوسقي، مساعد وزير الاستثمار والتجارة الخارجية للتخطيط والتطوير والتحول الرقمي.

وأعرب رئيس الوزراء، في مستهل الاجتماع، عن سعادته وحرصه على عقد هذا اللقاء الأول مع أعضاء اللجنة الاستشارية لتنمية الصادرات، مشيراً إلى دور اللجنة وأهميتها في دعم هذا القطاع الحيوي الذي يحظى باهتمام كبير من جانب الدولة.

ولفت رئيس الوزراء إلى الجهود المبذولة سعياً للوصول لمنظومة جمركية أكثر فاعلية، وذلك بما يسهم في تعزيز تنافسية الصادرات الوطنية وتحسين بيئة الأعمال، مشيراً في هذا الصدد إلى أن هناك رؤية واضحة خاصة بالجمارك، ستخدم في الأساس قطاع الاستيراد والتصدير.

وأشار أعضاء اللجنة الاستشارية لتنمية الصادرات، إلى الجهد المبذول من جانب الحكومة خلال السنوات الماضية في العديد من القطاعات والمجالات، لافتين إلى أن التطوير الكبير الذي شهده قطاع البنية التحتية، المستفيد الأول منه هو "قطاع الصادرات"، مشيدين في الوقت ذاته بما تم تنفيذه من خطوات واصلاحات اقتصادية مهمة خلال الفترة الماضية، وخاصة ما يتعلق بالسياسات النقدية، والتي ساهمت في وجود سعر صرف مرن.

وأشاد أعضاء اللجنة بقيام الحكومة بإصدار وثيقة سياسة ملكية الدولة، التي تسهم في تعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص، وزيادة نسب مشاركته في العديد من الأنشطة الاقتصادية، كما أشادوا بتوجه الحكومة غير المسبوق نحو التواصل بشكل دائم ومستمر مع القطاع الخاص، لتحقيق المزيد من الأهداف المرجوة في هذا الصدد، لافتين إلى أنه ولأول مرة أصبح القطاع الخاص هو "مستشار الحكومة"، مؤكدين أنه نتيجة لهذه الجهود وهذا التوجه، فان نسبة كبيرة من مؤسسات القطاع الخاص تخطط وتشرع بالفعل في ضخ استثمارات جديدة.

واكد أعضاء اللجنة، أن سعر الصرف هو أمر حاكم لمختلف الأنشطة الاقتصادية، لافتين إلى أن حجم الصادرات يشهد زيادة فعلية خلال هذه الفترة، وأن هناك المزيد من الإجراءات التي يمكن اتخاذها، والتي من شأنها أن تسهم في استمرار زيادة تلك المعدلات، كما طالبوا بضرورة الاستمرار في تحديث البيانات الخاصة بالصادرات والواردات بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وتوحيد البيانات الخاصة بالصادرات على المنصات الخاصة بالجهات الحكومية المختلفة.

مقترحات وتوصيات

وخلال الاجتماع، قدم أعضاء اللجنة عددا من المقترحات لمساعدة الحكومة في الوصول لمستهدفات الـ ١٠٠ مليار دولار من الصادرات، وكذا عدد من التوصيات والسياسات العامة التي اتفق عليها المصدرون، مطالبين بوجود سعر فائدة تنافسي مرتبط بالتضخم، وتخفيف الأعباء الإجرائية للضرائب والجمارك على المصدرين، وكذا تخفيض المدة الزمنية لرد مستحقات برنامج رد أعباء التصدير.

كما قدموا عددا من التوصيات الخاصة بالنهوض بمختلف قطاعات الصادرات، وخاصة ما يتعلق بقطاع الصناعات النسيجية، والصناعات الغذائية، والحاصلات الزراعية، والصناعات الدوائية، مؤكدين أن تنفيذ هذه التوصيات والمقترحات يعتمد بصورة كبيرة على وجود جهاز إدارى كفء، وموظفين عموميين على درجة عالية من الكفاءة والوعي والقدرة على الإنجاز، لافتين إلى أن هذه المقترحات تؤهل بصورة كبيرة لزيادة حجم الصادرات، وقد يستغرق تطبيقها وقتا طويلا، مشيرين إلى أن الوثيقة التي تم طرحها اليوم هي وثيقة تضع إطارا عاما للنهوض بقطاع الصادرات، مطالبين بعقد جلسات خاصة بالمصدرين في كل قطاع للاستماع إلى مطالبهم، مع التأكيد على وضع أهداف تصديرية لكل قطاع بما يسهم في تحقيق مستهدفات الدولة من قطاع التصدير.

وتطرق الحضور إلى عدد من المطالب التي يجب تنفيذها للنهوض بحجم صادرات قطاع الأدوية، ومن هذه المطالب العمل على نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة الخاصة بصناعة الدواء، بما يسهم في دعم الاقتصاد وبالتالي زيادة الصادرات.

وأضافوا أن هناك فرصة كبيرة الآن لزيادة حجم صادراتنا إلى الكثير من الأسواق العالمية، وعلى رأسها الأسواق الأفريقية والأوروبية، مشيرين إلى أن الفترة الأخيرة شهدت إقبالا كبيرًا من مستثمرين أجانب خاصة من الصين وتركيا والهند، وغيرها للتصنيع في مصر، وهو ما لم نشهده منذ ١٠ سنوات.

ومن جانبها، أكدت الدكتورة رانيا المشاط، أن الحكومة تعمل بالفعل على جزء كبير من المطالب التي طرحها أعضاء اللجنة الاستشارية ، وهناك توافق تام بين السياسات الحكومية وما طرحه المصدرون.

كما أكدت الوزيرة أيضاً، أن انخفاض معدل التضخم وسعر الفائدة أمر ضروري للغاية، وتحرص عليه الحكومة، والبنك المركزي، لافتةً إلى أن هناك ظروفا خاصة فرضت زيادة التضخم، وتعمل الحكومة الآن بالتنسيق مع البنك المركزي، على اتباع سياسات لخفض معدل التضخم، لأن هذا يشجع على الطلب المحلي.

وأشارت الوزيرة إلى أن جزءًا كبيرا من التمويلات الخارجية تذهب للبنوك التي تقوم بدورها بإقراض القطاع الخاص ، مؤكدة أن الحكومة منفتحة لتقديم أي دعم أو بيانات مطلوبة بالقطاعات التصديرية المختلفة.

وبدوره، أشاد وزير المالية بالتوصيات التي عرضها أعضاء اللجنة الاستشارية لتنمية الصادرات، ووصفها بأنها مقترحات عميقة ومترابطة وشاملة، مضيفا أن هناك الكثير من الإجراءات التي تم التطرق إليها تم إنجازه بالفعل، وهناك إجراءات أخرى سيتم الإعلان عنها في الحزمة الضريبية الثانية.. وقال الوزير: نستهدف خلال الفترة الحالية توسيع القاعدة الضريبية، وصياغة منظومة جمركية على درجة عالية من الكفاءة، وفي الوقت نفسه، فإن برنامج رد الأعباء التصديرية، المرتقب الإعلان عنه سيكون إيجابيا للغاية بالنسبة للمصدرين في القطاعات المختلفة.

أعضاء اللجنة يؤكدون أن تصحيح سعر الصرف خلال 2024 عزز تنافسية الصادرات المصرية

اسامة السيد

الذهب في مصر .. عين علي التصدير والأخري علي تقلبات الأسعار

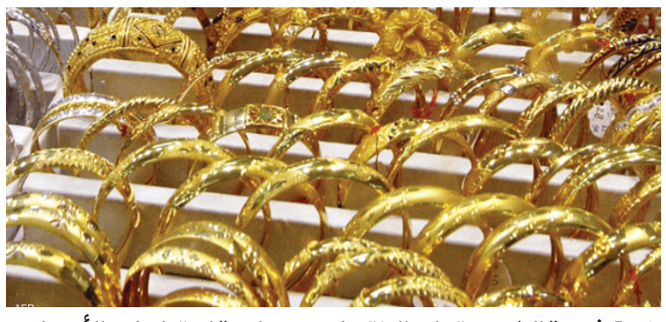

أعلن إيهاب واصف، رئيس شعبة الذهب والمعادن الثمينة في اتحاد الصناعات المصرية، عن انتهاء الشعبة من دراسة احتياجات الأسواق المستهدفة، والتي ستكون محورًا رئيسيًا في استراتيجية تهدف إلى زيادة صادرات الذهب بنسبة ١٥٪ سنويًا حتى عام ٢٠٣٠.

وأكد واصف خلال التقرير الصادر عن الشعبة الأسبوع الماضي أن فهم احتياجات الأسواق الخارجية يُعد عاملًا أساسيًا لتعزيز الصادرات، إذ يساعد ذلك في توجيه الشركات والمصانع لتلبية متطلبات تلك الأسواق بشكل أمثل.

وأوضح "واصف"، أن الاستراتيجية الوطنية لزيادة الصادرات تأتي في إطار الجهود الحكومية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل، وتعزيز الاقتصاد الوطني، وزيادة الحصيلة الدولارية من الصادرات، بالإضافة إلى استغلال القدرات الإنتاجية المتطورة لمصانع الذهب في مصر، مشيراً إلى أن قطاع الذهب يُعد من أهم القطاعات الواعدة التي يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحقيق الرؤية الحكومية، التي تستهدف وصول الصادرات المصرية إلى ١٤٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠.

لفت واصف إلى أن الاستراتيجية تسعى إلى تحقيق عدة أهداف طموحة، منها زيادة حصة مصر في السوق العالمية للذهب والمشغولات الذهبية، وخلق فرص عمل جديدة في قطاع كثيف العمالة مثل الذهب، مما يسهم في تعزيز جهود الدولة لمواجهة البطالة.

وشدد على أن الهدف الأهم يتمثل في زيادة الإيرادات الدولارية من صادرات الذهب، وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي لصناعة الذهب، مع التوجه نحو إنشاء مدينة متخصصة لصناعة الذهب في مصر.

محاور متنوعة

وتتضمن الاستراتيجية عدة محاور رئيسية تعمل الشعبة على تنفيذها حاليًا، حيث تركز على تطوير الصناعات المرتبطة بالذهب من خلال دعم البحث والتطوير في تصميم وتصنيع المشغولات الذهبية، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع، بالتعاون مع الجهات الحكومية مثل جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تسعى الاستراتيجية إلى إنشاء مراكز تدريب متخصصة لتأهيل الكوادر الفنية والبشرية التي يحتاجها قطاع صناعة الذهب والمجوهرات، مع البحث عن مصادر تمويل لدعم هذه المراكز.

وتعمل الاستراتيجية على تنويع الأسواق التصديرية من خلال توسيع نطاق الأسواق المستهدفة لصادرات الذهب المصرية، والمشاركة في المعارض الدولية، والترويج للمنتجات المصرية في الخارج، وبناء علاقات تجارية قوية مع الدول المستوردة للذهب، خاصة في آسيا وأوروبا والدول العربية. كما تهدف إلى تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية التي تواجه المصدرين في قطاع الذهب، مع تقديم حوافز وتسهيلات لدعم الصادرات، مثل تخفيض رسوم التشغيل وتوفير الدعم اللوجستي.

سوق الذهب العالمى

وكان منتصف الأسبوع الماضي شهد استقرار أسعار الذهب بعد مكاسب متواضعة الأسبوع الماضي، حيث ظل الدولار بالقرب من أدنى مستوى له في أربعة أشهر وسط حالة من عدم اليقين بشأن سياسات التعريفات الجمركية الأمريكية.

وتم تداول سعر أونصة الذهب العالمي خلال تداولات منتصف الأسبوع حول سعر عند ٢٩١٢ دولار للأونصة بعد أن سجل أعلى مستوى عند ٢٩١٨ دولار للأونصة وأدنى مستوى عند ٢٨٩٦ دولار للأونصة، وفق جولد بيليون.

واستمر التذبذب في سعر الذهب العالمي للجلسة الرابعة التوالي، لتظل التداولات تحت مستوى المقاومة ٢٩٣٠ دولار للأونصة، وذلك في ظل انتظار الأسواق لحدث يساعد الذهب على تجاوز هذه المنطقة وإعادة اختبار القمة التاريخية الأخيرة للذهب عند ٢٩٥٦ دولار للأونصة.

ويستمر الذهب في إيجاد الدعم من بقاء الدولار الأمريكي بالقرب من أدنى مستوياته في أربعة أشهر مقابل سلة من العملات الرئيسية، وذلك بسبب العلاقة العكسية بين الذهب والدولار وبسبب كون الدولار المنخفض يجعل سعر الذهب الذي يتم تسعيره بالدولار أكثر جاذبية للمستثمرين.

كما حلل المستثمرون تقرير الوظائف الأمريكي الحكومي الأسبوع الماضي وتعليقات رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي لقياس توقعات أسعار الفائدة للبنك المركزي، فقد عكست البيانات الاقتصادية الصادرة يوم الجمعة صورة مختلطة، حيث أضاف الاقتصاد الأمريكي ١٥١ ألف وظيفة في فبراير وهو ما يقل قليلا عن التوقعات، بينما ارتفع معدل البطالة إلى ٤,١ ٪ .

البيانات الأضعف من المتوقع زادت من التوقعات بمزيد من خفض أسعار الفائدة في عام ٢٠٢٥، ومع ذلك أشار رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول إلى أن البنك الفيدرالي سيحافظ على موقف الانتظار بشأن أسعار الفائدة، معترفًا بأن الاقتصاد الأمريكي لا يزال في مكان جيد على الرغم من حالة عدم اليقين المرتفعة.

وأشار باول أيضا إن البنك الاحتياطي الفيدرالي يقيم بحذر التغييرات الأخيرة في السياسة الاقتصادية لترامب، بما في ذلك التعريفات الجمركية وتسريح العمال الفيدراليين.

وكان الرئيس الأمريكي ترامب فرض تعريفات جمركية جديدة بنسبة ٢٥٪ على الواردات من المكسيك وكندا ، إلى جانب رسوم جمركية جديدة على السلع الصينية، ثم أعفى لاحقا العديد من الواردات من المكسيك وبعضها من كندا من التعريفات الجمركية لمدة شهر، مما خلق حالة من عدم اليقين في الأسواق وأثار المخاوف بشأن التضخم في الولايات المتحدة وتباطؤ النمو.

ومثلت التعريفات الجمركية مصدر قلق رئيسي للمستثمرين، حيث يعتقد الكثيرون أنها يمكن أن تضر بالنمو الاقتصادي وتكون تضخمية ، فيما تسببت الرسوم الجمركية وخاصة تلك المفروضة على واردات الصلب والألومنيوم من كندا والمكسيك، في زعزعة استقرار المستثمرين مما أدى إلى زيادة تقلبات السوق. ونتيجة لهذه الشكوك يتجه المستثمرون بشكل متزايد إلى أصول الملاذ الآمن مثل الذهب ليرتفع المعدن النفيس مؤخرًا إلى مستويات قياسية.

ويعتبر الذهب بمثابة تحوط ضد المخاطر السياسية والتضخم، لكن ارتفاع أسعار الفائدة يضعف جاذبية الأصول غير المدرة للعائد.

وفي مصر شهد سعر الذهب المحلي ارتفاع معتدل خلال تداولات منتصف الأسبوع في ظل استمرار التداولات العرضية في سعر الذهب العالمي بينما تراجع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه بشكل تدريجي مما انعكس بمزيد من الاستقرار على الأسعار.

وتراوح الذهب عيار ٢١ الأكثر شيوعاً في تداولات الأسبوع عند المستوى ٤١١٠ جنيهات للجرام ، وجاءت التحركات المعتدلة للذهب المحلي بسبب التذبذب والتداول العرضي لسعر الذهب العالمي خلال الفترة الأخيرة، بالإضافة إلى تراجع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه بشكل محدود مما يزيد من الاستقرار على حركة الأسعار.

شعبة الذهب تعلن الانتهاء من دراسة احتياجات الأسواق المستهدفة لزيادة الصادرات 15% سنويا حتي عام 2023

رضوى عبدالله

رئيس الوزراء يستعرض إجراءات إصلاح المنظومة الجمركية والحد من التهريب

استعرض مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء إجراءات إصلاح المنظومة الجمركية والحد من التهريب

وأكد رئيس الوزراء، في بيان ، الاهتمام الذي توليه الحكومة لملف تطوير المنظومة الجمركية كخطوة ضرورية لتعزيز تنافسية الصادرات الوطنية، وتحسين بيئة الأعمال.

وخلال الاجتماع، عرض أحمد كجوك، وزير المالية، أهم الإجراءات التي تشملها خطة إصلاح المنظومة الجمركية والحد من التهريب، وتحديد الجهات المنوطة بالتنفيذ، وكذا الإطار الزمني لتنفيذ كل إجراء، والإجراءات التي تتطلب صدور تعديلات تشريعية.

وأوضح الوزير أن خطة الإصلاح تضمنت إجراءات ينطوي بعضها على تيسيرات وحوافز من بينها تقسيط الضريبة الجمركية لمستلزمات الإنتاج، وتيسير وتسهيل نظام التخليص المسبق، ومنح ميزة التخليص الجمركي بمقر العميل للشركات المدرجة بالقائمة البيضاء والمنضمة للمشغل الاقتصادي، إلى جانب خفض معدلات زمن الإفراج الجمركي، وإنشاء دليل إجراءات استرشادي للمتعاملين مع الجمارك، فضلا عن السماح بقبول المدفوعات إلكترونيا، وكذا السماح للشركات بإنشاء مراكز خدمات لوجيستية بهدف تعزيز تجارة الترانزيت.

وأضاف وزير المالية أن الإجراءات تضمنت كذلك خطوات لضبط المنظومة الجمركية، منها حوكمة آليات تأمين ومتابعة حركة البضائع والشحنات، ومراجعة الفئات الواردة بالتعريفة الجمركية وخاصة للسلع والقطاعات الصناعية المستهدفة، وتدريب العاملين بمصلحة الجمارك ورفع قدراتهم الفنية وإعادة تدوير العاملين داخل المنافذ الجمركية، فضلاً عن تحديث الموقع الالكتروني لمصلحة الجمارك، والتوسع في الترخيص بإنشاء مستودعات جمركية عامة داخل الموانئ الجافة لاستقبال كافة البضائع، فضلا عن مراجعة الشروط اللازمة للانضمام لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد سعياً لمضاعفة عدد الشركات المنضمة للبرنامج إلى ٥٠٠ شركة.

كما عرض أحمد كجوك مؤشرات مهمة حول معدلات جرائم التهريب التي تم ضبطها خلال العام ٢٠٢٤، وفئات وتصنيفات السلع المضبوطة، وتطرق إلى عدد من الضوابط المقترحة بهدف الحد من التهريب بالمنافذ المختلفة، وتناول أيضا حزمة الإجراءات المقترحة للتطوير الالكتروني للمنظومة الجُمركية لسد ثغرات التهريب الجمركي.

من جانبه عرض عصام النجار، رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى من حزمة التيسيرات لتحسين زمن الإفراج الجمركي وتعزيز مؤشرات التجارة المصرية.

وتناول رئيس الهيئة الآليات المتبعة لتنفيذ تلك التيسيرات والنتائج الإيجابية المتحققة، حيث أشار إلى أن مواصلة عمل الجهات القائمة على منظومة الإفراج الجمركي طوال أيام الأسبوع بنظام الورديات بلا توقف ساهم في إنجاز عدد أكبر من مهام العمل ومضاعفة عدد الرسائل التي يتم فحصها، كما أصدرت هيئة الرقابة على الصادرات والواردات تعليمات تنفيذية لتسهيل إجراءات التسجيل في القائمة البيضاء التي تيسر حصول الشركات على مزايا وتسهيلات.

سيد الجارحي

لتخفيف العبء عن المصدرين

الوزير : مراجعة الرسوم المفروضة من الهيئة القومية لسلامة الغذاء على تحاليل الصادرات ومدة تطبيقها

ترأس الفريق مهندس/ كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل الاجتماع التاسع عشر للمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية وذلك بحضور عدد من الوزراء والمسؤولين.

حيث تم عرض ودراسة موقف منطقة الحرش بقرية البياضية بمركز ومدينة القنطرة غرب الواقعة في ولاية الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ويقع بها عدد ١٦ مصنع بشكل عشوائي حيث تخللها وحدات سكنية وزراعات متفرقة وتقرر تشكيل لجنة من الهيئة العامة للتنمية الصناعية والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية لإعادة تخطيط المنطقة وتقنين أوضاع المصانع القائمة واتخاذ إجراءات استصدار قرار جمهوري لنقل الولاية إلى هيئة التنمية الصناعية وتغيير النشاط من زراعي إلى صناعي.

كما تم خلال الاجتماع عرض مطالب شركة القلعة ومن أهمها توفير أراضي زراعية مناسبة في حدود ١٥ ألف فدان للتوسع في مجالي الزراعة والتصنيع الزراعي وخاصة في مجال الأعشاب والنباتات العطرية وحيث تقرر قيام الشركة بمعاينة الأراضي المتاحة في منطقة سهل بركة التابعة لشركة تنمية الريف المصري الجديد وفي منطقة أبو زعبل التابعة لوزارة الإنتاج الحربي.

كما تم تكليف هيئة الثروة المعدنية بدراسة طلبات الشركة في توفير مناجم ومحاجر لاستخراج الخامات اللازمة لعمليات التصنيع ومن أهمها التلك والكاولين وتقرر قيام الشركة بتقديم مطالبها من وزارة البترول والثروة المعدنية في مذكرة شاملة للتنسيق بشأنها مع السيد وزير البترول.

واستعرض الاجتماع الشكوى المقدمة من شركة جولد سكاي لتصنيع الأكواب والعبوات البلاستيكية بشأن التضرر من ارتفاع قيمة الرسوم المفروضة من الهيئة القومية لسلامة الغذاء مقابل تحليل الأكواب للتصدير مقابل الرسوم التي كانت مفروضة سابقاً من وزارة الصحة لعمل نفس التحليل، حيث وجه الوزير بعقد لقاء مع الشركة بحضور ممثل عن الهيئة القومية لسلامة الغذاء والهيئة العامة للتنمية الصناعية لبحث قيمة الرسوم المفروضة من الهيئة على التحاليل ومدة تطبيقها بما يسهم في تخفيف العبء عن المصدرين.

رئيس هيئة قناة السويس يشهد التشغيل التجريبي لمصنع تعبئة وتغليف الأسماك والجمبري بشركة الاستزراع المائي

تفقد الفريق أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس، التشغيل التجريبي لمصنع تعبئة وتغليف الأسماك والجمبري بشركة قناة السويس للاستزراع المائي.

وتابع ربيع بدء عملية التشغيل التجريبي لقطاعات المصنع المختلفة، وسير العمل بخطوط إنتاج الأسماك والجمبري والتي تصل طاقتها التشغيلية إلى ٧ طن/ يوم.

وأطلع رئيس الهيئة من المهندس السيد شلبي رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس للاستزراع المائي على دورة العمل بالمصنع وخطوط إنتاج الأسماك والجمبري التي تضم لأول مرة خطوط فرز صناعة مصرية بمواصفات عالية.

وصممت خطوط التجهيز وتقطيع الأسماك بتكنولوجيا إيطالية وبلجيكية. كما تم الاستعانة بالتكنولوجيا الأمريكية الأحدث عالميا في مراحل تجهيز وتقشير الجمبري، بالإضافة إلى ثلاجات ضخمة بتكنولوجيا ألمانية سعة ٢٢٠ طن خاصة بعملية الحفظ والتجميد، ومعامل للجودة.

ووجه ربيع بسرعة التنسيق مع هيئة سلامة الغذاء للانتهاء من الإجراءات اللازمة لطرح الأسماك والجمبري المعبأة في الأسواق.

كما أكد على ضرورة تحقيق الاستفادة المثلى من فترة التشغيل التجريبي لاستيفاء الملاحظات التشغيلية بكافة قطاعات المصنع.

وأشار ربيع إلى أن المصنع سيعمل خلال فترة التشغيل التجريبي على فرز وتعبئة الجمبري بالإضافة إلى أسماك الدنيس والبلطي واللوت التي يتم حصادها حاليا من الأحواض المستزرعة بالشركة.

وأكد أن تشغيل مصنع تعبئة وتغليف الأسماك والجمبري يعد خطوة هامة نحو تعزيز قدرات وإمكانيات الشركة وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها في السوق المحلي بجودة عالية و بأسعار مناسبة.

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

استعدت لمواجهة كل السيناريوهات بما فيها تناقضات واشنطن وعدوان تل أبيب

مصر السيسي.. الثوابت المصرية لا تقبل المساومة ومقدرات المصريين خط أحمر

الله وهب مصر قيادة بحجم تاريخها لتحافظ علي تماسكها وبقائها وتقود سفينتها وسط العواصف وتعيد للقاهرة ريادتها وتحمي مصالحها

قوة القيادة المصرية في مواجهة تهديدات ترامب عكست قدرتها على الحفاظ على استقلال سياستها الخارجية وحماية مصالحها الاستراتيجية حتى في وجه ضغوط من قوى عظمى

أيام فاصلة تعيشها مصر والمنطقة بالكامل ، وتستعيد فيها القاهرة ريادتها في محيطها الإقليمي ، وفي الوقت نفسه تحافظ القيادة المصرية الحكيمة علي رعاية الداخل المصري وحماية استقراره المجتمعي ومصالحه ، ودعم مختلف فئاته ، عبر قرارات وسياسات تؤكد الانحياز للفئات الأولي بالرعاية ، لتثبت الأحداث المتتالية في الخارج والأوضاع في الداخل أن الله وهب مصر قيادة بحجم تاريخها في الوقت المناسب ، لتحافظ علي تماسك وبقاء واحدة من أقدم الدول علي وجه الأرض وأعرق الحضارات ، وتحفظ لها استقرارها وأمنها ، وتضع مصالحها في بؤرة الاهتمام والجهد ، وتقود سفينتها وسط العواصف والأمواج العاتية .

قوة القيادة المصرية في مواجهة تهديدات أمريكا خاصة في سياق القضايا الإقليمية مثل الأزمات في غزة أو التوترات السياسية تظهر من خلال مجموعة من العوامل التي تعكس قدرة مصر على الحفاظ على استقلال سياستها الخارجية وحماية مصالحها الاستراتيجية حتى في وجه ضغوط من قوى عظمى مثل الولايات المتحدة.

فمصر تعد من القوى الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهي تلعب دورًا محوريًا في القضايا الإقليمية مثل القضية الفلسطينية، والأمن الإقليمي في البحر الأحمر وقضايا الأمن الإقليمي بشكل عام ، و هذا الموقع الاستراتيجي يمنح مصر قوة تفاوضية عالية مما يمكنها من اتخاذ مواقف مستقلة وعدم الانصياع بسهولة للضغوط الأمريكية.

وأثبتت الأحداث الأخيرة أنه رغم العلاقات الوطيدة التي تربط مصر بالولايات المتحدة لا تخشى مصر من التعبير عن مصالحها الوطنية ، فقد أظهرت مصر ، وبحسب إجماع المحللين والخبراء السياسيين ، قدرتها على إقامة توازن بين مختلف القوى الكبرى، بما في ذلك روسيا والصين مما يعزز من مكانتها كداعم للاستقرار الإقليمي بشكل مستقل عن التحالفات الغربية.

في الوقت نفسه ، فإن مصر تعتبر أن تهديد استقرارها الداخلي مثل (تهجير سكان غزة) أو تغيير التوازن السكاني قد يؤدي إلى تهديدات أمنية واجتماعية كبيرة ، وهذا يجعل القيادة المصرية حريصة على اتخاذ قراراتها بناءً على الحفاظ على الأمن الداخلي دون الانصياع لضغوط خارجية.

فمصر ترفض الحلول التي تتضمن تهجير الفلسطينيين من غزة وهو موقف يعكس قناعتها بضرورة إيجاد حلول طويلة الأمد للقضية الفلسطينية بدلا من التعامل مع تداعيات الأزمة بشكل مؤقت ما يهدد استقرار المنطقة ككل ، كما أن مصر تتمتع بنفوذ كبير في العالم العربي، ولديها علاقات قوية مع دول مثل السعودية والإمارات والأردن مما يعزز من موقفها في مواجهة الضغوط الأمريكية.

وتدرك القيادة المصرية جيدًا أهمية التنسيق مع هذه الدول لتشكيل جبهة موحدة في مواجهة أي ضغوط قد تأتي من القوى الغربية ، واللافت أنه في العديد من القضايا الإقليمية استخدمت مصر علاقاتها الدولية والمفاوضات للتأثير على مواقف الدول الكبرى بما في ذلك الولايات المتحدة.

وكما قلنا فإن القيادة المصرية تدرك تمامًا أهمية الحفاظ على الاستقرار الداخلي في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية خصوصًا في سياق الأزمات السياسية في المنطقة.

رسائل طمأنة

فيما يخص الداخل تابعنا ورأينا مشاركة الرئيس السيسي في الندوة التثقيفية التي أقامتها القوات المسلحة بمناسبة "يوم الشهيد" ، واحتفائه بتضحيات أبطال مصر من الشهداء وتكريمه لأسرهم وأسر المصابين دفاعا عن الوطن ، ومن قبلها تابعنا ورأينا زيارة الرئيس عبدالفتاح السيسي للأكاديمية العسكرية، وكلماته للطلاب، والتي جاءت كلمات موجزة ومكثفة، وتحمل رسائل مهمة، لأنها تأتي في توقيت شديد الدقة، يواجه فيه الإقليم والعالم تحولات وصراعات وتفاعلات كبرى، هي في الواقع لم تتوقف طوال ١٤ عاما، وقد تكون أحداثا جرت في السابق تظهر نتائجها الآن، ويحرص الرئيس على شرح وتوضيح التطورات بالمنطقة، ضمن حالة تواصل مع الشعب، إيمانا باحترامه لوعي المصريين وصمودهم في التحديات والأحداث الكبرى، وقدراتهم على الفرز والتفهم، في ظل حروب تستهدف الوعي وتزيف الواقع.

• رسائل الرئيس خلال زيارته للأكاديمية العسكرية واحتفائه بيوم الشهيد أكدت قدرة مصر والمصريين علي مواجهة التحديات والأهم هو وحدة المصريين ووعيهم

في كلمات موجزة حرص الرئيس على تقديم رسائل أولها وأهمها للداخل، للمصريين، وهم الأهم، والذين دائما ما يحرص الرئيس على القول عن المخاوف لا تأتي من التحديات والخارج، فنحن قادرون عليها، والأهم هو وحدة المصريين ووعيهم، أولى الرسائل للمصريين بأن يطمئنوا على بلدهم ، وهذه العبارة تعني الكثير، تطمئن على الداخل وأيضا على مواقف وقدرات مصر الدولة والمؤسسات، وبالطبع استعرض الرئيس ما بذلته مصر وتبذله في مواجهة الحرب على غزة، ومواجهة مخططات التهجير، ومخططات فرض حلول قسرية على الفلسطينيين، بجانب ما تواجهه الدولة المصرية ومؤسساتها من تحديات أخرى، تواجهه بالتمسك بثوابت الأمن القومي المصري والتوازن الاستراتيجي في المنطقة.

استعرض الرئيس ما جرى خلال الفترة الأخيرة، من القمة العربية وجهود مصر على مدى أكثر من ١٥ شهرا في مواجهة الحرب التي استمرت على غزة، ومواجهة التهجير والتصفية، وخطورة التحديات إقليميا ودوليا، وحرص مصر وقدرتها على اتخاذ مواقف حاسمة لصالح القضية سواء كانت المواقف تتفق أو تختلف مع القوى الدولية وبما يضمن مصالح الدولة المصرية والقضية الفلسطينية، وبالرغم من العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، رفضت مصر بحسم مخططات التهجير، وأكد الرئيس في كلمته، أن مصر أول من يحرص على السلام، بشرط أن يكون سلاما قائما على العدل والحق.

رسائل الرئيس واضحة، تأتي في وقت يشهد فيه الإقليم حاليا - نتاج تفاعلات السنوات الماضية، في سوريا وليبيا واليمن - حالة غليان وصراعات وحروب بالوكالة، تنفذها تنظيمات، يرفع بعضها رايات دينية أو أيديولوجية، وبأقنعة سياسية تختفي، ويمثل كل منها دولة أو جهة أو جهاز مخابرات، يعمل بعضها لصالح قوى إقليمية أو دولية ولا توجد منها من يعمل لصالح وطنه، وفي النهاية كانت النتائج مزيد من الدم والتفتيت والتقسيم، وهو أمر نبهت له مصر مبكرا وحذر منه الرئيس السيسي مرات وفي مناسبات متعددة.

وعندما يقول الرئيس «اطمنوا على بلدكم» فهو يشير إلى امتلاك مصر لأدوات وقدرات تمكنها من حماية أمنها القومي بل والإقليمي، بشكل كبير، من خلال قوات مسلحة قوية وحديثة، تمثل جيشا قويا رشيدا يحمي ولا يهدد ولا يعتدي قادر على حماية الأمن القومي باحترافية، وهو الردع الحاسم لكل الأطراف والذي من دونه يصعب أن يتحقق السلام».

في كلمته أمام طلاب الأكاديمية استعرض الرئيس جهود مصر لوقف الحرب وإحلال السلام، في وقت تتفاعل فيه الأحداث إقليميا ودوليا بشكل متسارع، وبصورة تمثل ما يشبه حربا عالية تتبدل فيها الاتجاهات والتطورات، وكل يوم تتضح الصورة أكثر إقليميا ودوليا، وتتكشف النتائج الكيفية للتغيرات الكمية الدائرة خلال أكثر من عقد.

• في غزة.. كانت مصر السد المنيع أمام أي محاولة لتهجير الفلسطينيين ..وفي السودان كانت مصر وحدها القادرة على جمع الفرقاء دون تحيز و في ليبيا لم يكن هناك مجال للتهاون في حماية لأمن مصر

وكالعادة يحرص الرئيس السيسي في كل مناسبة على تأكيد فخره وتحيته للشعب المصري العظيم ووعيه، «أسجل هنا للمصريين تقدير واحترام شديد، لاصطفافهم خلف القيادة والدولة، وأن ما تحقق من جهد وإنجاز تم بوعي المصريين وتفهمهم للمخاطر والتحديات الموجودة، وأن المصريين كانوا دائما وما زالوا على قلب إنسان واحد، مدركين للأحداث التي تمر بها المنطقة». الرئيس أكد تأثره إيجابيا بأن المصريين مع القيادة والدولة متفهمون لطبيعة التحديات والضغوط، وحتى لو كانت هناك ظروف صعبة تجاوزناها، ويؤكد الرئيس أنه دائما يتوقع هذا من الشعب المصري، وأنه حتى لو كانت هناك ظروف اقتصادية صعبة يشعر معها البعض بضيق من تضخم أو أسعار، لكنهم في الشدائد ينسون كل هذا ويتجاهلونه ويصطفون مع بلدهم.

كلمات الرئيس تأتي في وقت شديد الدقة، تتفاعل الأحداث، وتتحول المواقف، وتبقى مصر قادرة على ضمان أمنها، وأيضا الاستقرار في إقليم مضطرب، خاصة أن المصريين واجهوا خلال ١٤ عاما تحديات ضخمة، نجوا فيها بوعيهم وفطرتهم، من مصائر أخرين وقعوا في فخاخ أحلام تحولت إلى كوابيس.

وكما قلنا ونقول ونسجل للتاريخ فإنه في غزة، كانت مصر السد المنيع أمام أي محاولة لتهجير الفلسطينيين، رفض قاطع، وموقف ثابت، ودبلوماسية لا تخشى قول الحق.. كانت المفاوضات تدور في دهاليز العواصم، والمبعوثون يأتون ويذهبون، لكن صوت القاهرة ظل الاعلى، حتى بات العالم يدرك أن أي حل لا بد أن يمر عبر بوابتها.

لا تهجير.. لا تغيير ديموغرافي.. لا عدوان مستمر، هذا هو المبدأ، وهذه هي مصر، تفرض احترامها بمنطقها العادل، لا برفع الصوت ولا بالمزايدات الفارغة.

وفي السودان، حيث تاهت الرؤى بين الأطراف المتصارعة، كانت مصر وحدها القادرة على جمع الفرقاء دون تحيز، على دفعهم إلى طاولة المفاوضات دون ضغوط، وعلى احتضان الأشقاء الفارين من جحيم الحرب دون ضجيج ، أما في ليبيا، فلم يكن هناك مجال للتهاون، فالوضع على حدودنا ليس شأنًا خارجيًا، بل هو جزء من أمننا المباشر ، لذلك، جاءت تحركات الدبلوماسية المصرية بحكمة، بين العواصم المؤثرة، بين القوى الكبرى والمبعوثين الأمميين، مؤكدة أن ليبيا لن تستقر إلا بوحدة مؤسساتها وخروج المرتزقة من أراضيها.

موقف تاريخي

ونعود فنقول إن عدم قبول مصر لأي مخطط يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، ليس مجرد موقف عابر، بل هو موقف رسمي وشعبي مستلهم من أعماق التاريخ، إن تاريخ مصر يمتد بعراقة وتجذر في القضايا العربية، وقد تجلى هذا العزم في موقفها الثابت والراسخ من القضية الفلسطينية الذي يمكن استعادته إلى زمن صلاح الدين الأيوبي، حيث كانت معركة تحرير القدس من الصليبيين أبرز محطات تلك الحقبة، إذ تمحورت فيها الكثير من الآمال العربية، ومنذ تلك اللحظة تأصلت في الوجدان المصري فكرة حماية القدس، كشأن يتعلق بالأمة العربية والإسلامية ككل وقد استمر هذا النهج عبر القرون.

لعبت مصر مواقف تاريخية حاسمة في الصراع العربي الإسرائيلي، بدءًا من نكبة عام ١٩٤٨ وما تلاها من أحداث، في سياق هذه المأساة التاريخية، قادت الدولة العديد من الحملات العسكرية، إذ خاضت حروبًا ضد الاحتلال الصهيوني، حيث تركت آثارًا عميقة، ليس فقط على الجغرافيا والسياسة، بل أيضا على قلوب الملايين من العرب الذين عاصروا تلك الحقبة.

وقد برزت روح التضحية والفداء في أبهى صورها من خلال الشهداء الذين سقطوا دفاعًا عن الحق الفلسطيني، فكان أبناء مصر، من جنود وضباط، يتقدمون الصفوف محاربين ضد الاحتلال، مؤكدين على تضامنهم مع الشعب الفلسطيني في محنته، إذ سقط آلاف الشهداء؛ ليصبحوا رموزًا من الفخر والإلهام لكل الشعوب العربية،و لا تقتصر الشهادة على ما يعرف في الميدان فحسب، بل تشمل أيضا كل نموذج من الدعم والمساندة التي قدمتها مصر، سواء من خلال الدعم الدبلوماسي، التي اعتمدت عليه الدولة كأداة فعالة في التعامل مع القضية الفلسطينية، عبر المشاركة والدعوة لعقد المؤتمرات المؤيدة للقضية والتي كانت تهدف إلى تسليط الضوء عليها وإيجاد حلول عادلة لها، من بينها المؤتمر الإسلامي الأول بالقدس عام ١٩٣١، ومؤتمر بلودان عام ١٩٣٧، والمؤتمر البرلماني للبلاد العربية والإسلامية بالقاهرة عام ١٩٣٨، بالإضافة إلى استضافة العديد من القمم العربية والمفاوضات التي تهدف إلى التوصل لحلول مرضية لهذه القضية، هذا فضلًا عن الدعم المادي والمساعدات الإنسانية.

كانت وستظل مصر، المدافع الأول عن أبناء الشعب الفلسطيني والداعم لحقوقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، هذا الموقف الراسخ عبر عنه الرئيس السيسي، بصوت جلي وواضح، حيث أكد رفضه لأي محاولة تهجير للفلسطينيين، وأبدى معارضته لتهديدات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وجسّد هذا الرفض عدة مرات في مناسبات متعاقبة، إذ شدد على أن الدولة لن تقبل بأي إجراء يمس حقوق الفلسطينيين أو يهدد وجودهم، الأمر الذي أدى إلى تغير جذري في نبرة الإدارة الأمريكية، حيث فاجأ ترامب، الجميع بتصريحاته التي أعلن فيها أن خطته بشأن غزة جيدة لكن لن يفرضها، وسيكتفي بالتوصية بها، وقد أشار باستياء إلى أنه فوجئ بعدم ترحيب مصر والأردن بالخطة، رغم المساعدات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة لهما سنويا، هذه التصريحات تظهر، بشكل واضح أن ترامب، أدرك أن المصالح السياسية لا يمكن شراؤها بالمساعدات المالية، بل تعتمد على الاحترام المتبادل لرغبات الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، فالكرامة الوطنية والسيادة لا يمكن التنازل عنها مقابل دعم مالي.

الجهود المصرية، متواصلة ومستمرة ولا استسلام، حيث رسمت القمة العربية الطارئة، التي انعقدت في القاهرة، طريقًا جديدًا للقضية الفلسطينية، يحيي حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، وفي هذه القمة، تم بلورة موقف عربي موحد تجاه القضية الفلسطينية، مما يؤكد أن مصر وأشقائها العرب عازمون على اتخاذ الخطوات العملية لمجابهة محاولات التهجير وتصفية القضية.

الخلاصة إن مصر لم ولن تتخلى عن دعمها للقضية الفلسطينية، وستظل تُعتبر حجر الزاوية في الجهود الساعية لإنهاء الصراع وتحقيق العدالة، إن مصر تؤكد أن تحقيق حقوق الفلسطينيين لا يقتصر فقط على البعد السياسي، بل هو حق إنساني أساسي، فالفلسطينيون لهم الحق في تقرير مصيرهم، والعيش بكرامة في دولتهم المستقلة، لذا فإن مصر ستظل تعمل.

ثبات مصري في مواجهة تناقض أمريكي

وفي الحقيقة فإنه في ظل الثبات المصري علي المبدأ تجاه الأوضاع في المنطقة ، فإنه ربما يكون بالفعل من حسن الحظ أن سياسات الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، متناقضة، ترتفع وتهبط، وبالتالي فهي لا تتعلق بالشرق الأوسط فقط، وأن مخططاته واقتراحاته حول تهجير سكان غزة نفسها حملت الكثير من التناقضات، مرة يقول إن الهدف إخلاء غزة لإعادة الإعمار، وأخرى يقول إن الهدف هو استثمار المكان لإقامة منتجعات تدر عوائد، بل إنه عرض شراء غزة، وهو عرض يخالف كل التوقعات أو حتى المخططات التي طرحت طوال الحرب.

بالطبع، فإن دونالد ترامب فاز في انتخابات صعبة، وهو شخص يستخدم العقل ولديه جمهور كبير يؤيده، ومساعدون يقفون معه وينفذون معه مخططات يرون أنها أفضل لأمريكا والعالم، بل إن بعض وزراء ومستشاري ترامب أنفسهم يقدمون أنواعا من العروض السياسية تبدو من خارج الصندوق، لكنها تتخذ سندا من الرئيس. هناك محللون يعتقدون أن التناقضات الظاهرة في سياسات ترامب مقصودة، لأنها تتيح له حرية أكبر في التحرك والتراجع، من دون أي مشكلة في التراجع.

وهناك في الداخل الأمريكي اعتراضات على سياسات الرئيس الأمريكي تجاه أوكرانيا، التي أدت لتوتر وما يشبه الخصام مع أوروبا منذ الصدام مع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إلى المكتب البيضاوي، لتوقيع اتفاق المعادن النادرة، وتحول اللقاء إلى توبيخ زيلينسكي من قبل نائب ترامب، جيه دي فانس، وتشويح الأيدي من الرئيس انتهى بطرد زيلينسكي من البيت الأبيض، بجانب رغبة لدى ترامب في الإسراع بإنهاء الحرب ضمن سياسة تقارب من روسيا، وهي سياسة تلقى تعارضا مع أوروبا، وأيضا من الديمقراطيين الذين دعموا الحرب، بل وساهموا في إشعالها، بينما يرى ترامب أنها لم تكن لصالح أمريكا، خاصة أنها تتزامن مع اتجاه لتفكيك أدوات ووكالات ساعدت في بناء قوة الولايات المتحدة، وأن هذا كله من شأنه أن يضعف من صورة بنيت على مدى عقود طويلة في ظل الحرب الباردة.

كل هذا يبقى ضمن عملية تفاعل، لم تظهر نتائجها حتى الآن، وإذا كانت من خارج الصندوق أم من أي طريق آخر.